

أصول الاقتصاد السياسي في التوزيع

تأليف

عبد العزيز مهنّا

B. Com, M. A. (Edin.)

أستاذ الاقتصاد السياسي بكلية التجارة

بالجامعة المصرية

حقوق الطبع والنقل محفوظة للمؤلف

مطبعة مجازي بالقاهرة

١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م

أصول الاقتصاد السياسي في التوزيع

تأليف

عبد العزيز مهنّا

B. Com, M. A. (Edin.)

أستاذ الاقتصاد السياسي بكلية التجارة
بالجامعة المصرية

حقوق الطبع والنقل محفوظة للمؤلف

مطبعة مجتازي بالقاهرة

١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م

أهم المراجع الأجنبية والعربية

1. Marshall (A.) Principle of Economics B. IV, V, VI
8th, Ed. 1910.
2. Smith (Adam) Wealth of Nations.
3. Ricardo (David) The Principle of Political Economy
and Taxation.
4. Clay (Henry) Economics for the General Reader,
1922.
5. Ely (R. T.) Outlines of Economics, 1918.
6. Carver (T. N.) The Distribution of Wealth, 1904.
7. Fisher (I.) The Nature of Capital and Income,
1906. and the Rate of Interest, 1907.
8. Wickstead (P. H.) The Common Sense of Pol.
Economy.
9. Clark (T. B.) The Distribution of Wealth.
10. Gide (C.) Principles of Political Economy (English
Translation by Row.
11. O'Brien (G.) Labour Organization.
12. Seligman (E. R. A.) Principles of Economics, 1912.
13. Taussig (F. W.) Principles of Economics Vol. II, 1924
14. Cole (G. D. H.) Organised Labour.
15. Fay (C. R.) Elements of Economics 1927.
16. Fay (C. R.) Co-operation at Home and Abroad,
1920.
17. Gide (C.) and Rist (C.) History of Economics
Dectorines English Translation, 1919.
18. Chapman (S. T.) Outlines of Pol. Economy, 1923.

19. Mill (J. S.) Principles of Pol. Economy, 1911.
20. Henderson (H. D.) Supply and Demand.
21. Gide (C.) Consumers Co—operative Societies.
22. Ruffner, Principles of Economics.
23. Webb (S. & B.) Industrial Democracey, 2 nd Ed., 1920.
24. Webb (S. & B.) History of Trade Unions, 1920.
25. Hoxie (R. F.) Trade Unionism in the United States.
26. Gordon (L. S.) O'brien (C.) Co-operation in Ireland.
27. Gordon (L. C.) O'brien (C.) Co-operation in Denmark.
28. Macdonald (J R.) Socialist Movement.

- (١) التعاون لعبد الرحمن بك الرافعى .
- (٢) التعاون للدكتور ابراهيم رشاد
- (٣) التعاون للأستاذ لاشين
- (٤) مقال للأستاذ مظهر فى الاشتراكية
- (٥) التوزيع للدكتور عبد الحكيم الرفاعى
- (٦) النظم السياسية والقانونية والاقتصادية للدكتور زكى عبد المتعال

مؤلفات أخرى للمؤلف

- (١) اقتصاديات النقل
- (٢) مذكرات فى الاسواق وتصريف الانتاج .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التوزيع

مقدمة في التوزيع

تعريف التوزيع : التوزيع له معنيان

(١) عام

(٢) خاص

التوزيع بالمعنى العام أى المتعارف هو نقل المواد من مكان إلى آخر أو نقلها من يد إلى أخرى ، وقد سبق أن عرفنا أن التوزيع بهذا المعنى جزء متمم لعملية الإنتاج . أما التوزيع بالمعنى الخاص وهو المقصود هنا فهو توزيع الدخل الأهل على عوامل الإنتاج المتضامنة .

الفرو بين الإنتاج والتوزيع :

الإنتاج يبحث فى كيفية إنتاج الثروة ، والتوزيع يدرس كيف توزع هذه الثروة على من اشتركوا فى إنتاجها . ويفرق « جون ستوارت ميل » بين الإنتاج والتوزيع فيقول : الإنتاج يخضع للقوانين الطبيعية التى لا قدرة للإنسان على تبديلها لأن مرجعها إلى القوى الطبيعية . حقيقة فى مقدور الإنسان أن يتغلب على الطبيعة بقوته ولكن قدرته محدودة . أما التوزيع فيخضع للقوانين والأنظمة والعادات الاجتماعية .

علاقة التوزيع بالمبادلة وثيقة فقد انعدم التوزيع فى أدوار حياة الإنسان الأولى حيث كان الاستبدال معدوماً ، وحيث كانت حاجات الناس قليلة . فلما تقدمت الحياة الاقتصادية وزادت حاجات الناس ، دعت الحاجة

الإنسان إلى التضامن مع غيره ، فبدل أن كان يقوم الفرد بإنتاج ما يحتاجه وحده اشترك مع غيره فحلت جهود الجماعة محل الجهود الفردية وقام التوزيع حينذاك على توزيع المواد . فلما حلت النقود في المعاملات بدل التعامل النوعي أصبح التوزيع قائماً على قيمة ما ينتجونه (النقود) .

التوزيع في الجماعات المتحضرة :

في الجماعات المتحضرة يوزع الناتج الصافي Net Product على عوامل الإنتاج فيأخذ مالك الأرض ريعاً Rent ، والعامل أجراً Wage ، وصاحب رأس المال فائدة Interest ، والمنظم ربحاً Profit .

والمنظم هو الذى يباشر عوامل الإنتاج كافة ، وهو فى عمله عرضة للخسارة أو الربح ، ونجاحه وحبوطه متوقفان على خبرته وممرانه فى الشؤون الفنية والأموال والاقتصادية ، فهو يستخدم العمال ويستأجر الأراضى والمباني ويقترض الأموال من الممولين ويتعاقد معهم على ما يتقاضون فى مقابل خدماتهم للإنتاج فيدفع الريع لمالك الأرض ، والأجر للعامل ، والفائدة لصاحب رأس المال ، وما تبقى بعد ذلك فهو ربح له .

كيف يوزع الدخل الأهل على عوامل الإنتاج :

يقوم توزيع هذا الدخل عليهم تبعاً لقيمة ما ينتجه كل عامل كثرة وقلة أى بالفائدة التى يجنيها المجتمع من عمله ، فإذا كان ما ينتجه عظيم القيمة كانت حصته كبيرة ، وإذا كان ما ينتجه زهيد القيمة كانت حصته قليلة .

والنظام الاقتصادى الحاضر يقضى كيانه اختلاف الأعمال فليست كلها واحدة من حيث إنتاج الثروة وترقية المجتمع ، فمن المسلم به أن الأعمال التى يقوم بها الأفراد متباينة فى الصعوبة مختلفة فى الأهمية . وتوزيع الثروة بينهم لا يكون بنسبة واحدة إذ أن نصيب كل واحد من الثروة ليس دائماً بنسبة منفعة للمجتمع أو سعيه فى إنتاج الثروة .

فالتفاوت عظيم بين دخل الأفراد كما سنراه فيما بعد في موضوع نتائج نظام التوزيع .

ويتضمن موضوع التوزيع البحث من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، فالإقتصادية هي تعيين ثمن عوامل الإنتاج المختلفة وهي مرتبطة بنظرية القيمة وتتوقف على قانون العرض والطلب كباقي الأشياء الأخرى .

أما الاجتماعية فتتناول البحث في الاقتصاد الاجتماعى كتوزيع الدخل الأهل على الأفراد ، والتفاوت فى الثروات ، ومشروعية حق الملكية ، ومشكلة العمال .

الباب الأول

في حصص عوامل الانتاج

الفصل الأول

الريع

مبادئ عامة :

الريع هو الدخل الذى ينجم من استخدام الأرض وغيرها من هبات الطبيعة للمنتجين الذين توافرت لديهم ظروف حسنة ، ويسميه بعض الاقتصاديين فائض المنتج . ويطلق فى العرف على مبلغ من النقود يدفعه شخص لآخر فى مقابل خدمة سواء أكان مصدر هذه الخدمة قطعة من الأرض أم مبلغاً من النقود (قرض) أم منزلاً أم سيارة أم مواد أخرى تكون مصدر منافع للمالكها أو لغيره . إلا أن هذا الدخل الذى يأتى من تأجير البيت هو مزيج من الفائدة والريع ؛ لأن البيت عبارة عن بناء وأرض أقيم عليها ذلك البناء فما ينجم عن البناء فائدة وما ينجم عن الأرض ريع .

والأرض التى تعتبر بحق مصدر الريع لها خصائص وتختلف عن باقى المواد الأخرى فى صفة قائمة بها دون غيرها من الأشياء الأخرى ، وذلك لأنها تكسب مالكها علاوة على ما فيها من خيرات الطبيعة حقوقاً وارتفاقات لا تجتمع لغيرها ، ومنها ما هو فوق الثرى كالهواء والماء والشمس ، ومنها ما هو تحت الثرى كالمعادن التى لا تحصى - فكل هذه فوائد يملكها مالك الأرض علاوة على خصبتها ، وأيضاً فإن الأرض تتفاوت بحسب درجة

خصبها فمنها ما هو وافر الخصوبة ، ومنها ما هو عديم الخصوبة ، ومنها ما هو وسط بينهما .

وكذلك تتفاوت الأرض بحسب مواقعها وهذه عوامل من شأنها أن تؤثر على قيمة الأرض .

خواص الأرض المميزة لها عن باقي الأشياء الأخرى :

أولاً — كونها محدودة المساحة .

ثانياً — تفاوتها في الخصب والموقع .

حيث أن الأرض محدودة المساحة فإن قيمتها خاضعة لقانون العرض والطلب فإذا زاد الطلب عليها ارتفع ثمنها مثلها مثل الأشياء الأخرى ، بيد أن ارتفاع ثمن المواد الأخرى يشجع المنتجين على الاستزادة من الإنتاج فيكثر المعروض ، وتبعاً لذلك يهبط الثمن . أما الأرض فلا مانع يحول دون ارتفاع قيمتها وزيادة ريعها مادام الطلب عليها في ازدياد مستمر . المواد الأخرى غير الأرض تفتى بالاستعمال وما ينتج منها باستمرار يعوض ما استهلك منها ، ولكن الأرض لا تفتى وكميتها تبقى كما هي . حقيقة إن الاستعمال يجهد قوى الأرض الإنتاجية ، ولكن مساحة الأرض ثابتة وعمل الإنسان قاصر على ما يبذل فيها من ضروب التحسين ووضع الأسمدة الكيماوية التي تعوض بعض ما فقدته من عناصر الخصب أو باستخدام الآلات الحديثة التي تزيد إنتاجها .

التفاوت في درجة الخصب والموقع :

تتفاوت خصب الأراضي بعضها عن بعض كما أن أجزاء القطعة الواحدة تتميز عن بعضها البعض في درجة الخصب ، فمنها ما هي أرض بلقع لا زرع ولا ضرع فيها ، ومنها ما هي خصب . ومنها ما هي أكثر خصوبة ، وكذلك تختلف الأراضي في موقعها كما أن أجزاء القطعة الواحدة تختلف في موقعها . ويعلق الاقتصاديون الأمريكيون والألمان لاسيما « Thiinen » أهمية كبرى

على الموقع لا تقل أهمية عن الخصب ، فعلى فرض أن الأرض الزراعية كلها في مستوى واحد وأنها حول مدينة واحدة حيث يؤتى بالحااصلات لبيعها فيها وعلى فرض اتحاد الثمن فإن نفقات النقل من الأجزاء البعيدة عن السوق تكون أكثر من نفقات النقل من الأجزاء القريبة ، وبذلك يرتفع الربيع بالفرق بين نفقات النقل في الحالتين : وبفضل تقدم وسهولة المواصلات قد قلت أهمية هذا العامل . والاقتصاديون الأقدمون يقولون إن ريع الأرض يخضع لقوانين خاصة لا تنطبق على غيره من باقى حصص عوامل الإنتاج ، فيقول الطبيعيون وآدم سميث : أن ريع الأرض هو ذلك الجزء من الناتج الصافى الذى يتبقى للمالكها بعد استقطاع أجور العمال وفائدة رأس المال . غير أنهم لم يتعمقوا فى بحثهم ولم يعرفونا كيف يحدد الربيع ، وقد كان دافيد ريكاردو أول الاقتصاديين الذين بحثوا الموضوع بطريقة عملية فعرف الربيع بأنه ذلك الجزء من ناتج الأرض الذى يدفع للمالكها نظير الانتفاع بقوى عناصرها الدائمة .

المبحث الأول

نظرية ريكاردو فى ريع الأرض الزراعية :

وتناول بحث دافيد ريكاردو فى نظرية الربيع ثلاث مسائل :

الأولى : كيف نشأ الربيع :

إذا تصورنا جماعة تسكن مساحة معينة وكانت الأرض العظمية الخصب الحسنة الموقع السهلة المواصلات أكثر من حاجة السكان علمنا أن الربيع ينعدم . مثلها مثل هبات الطبيعة التى لا مالك لها كالماء والهواء ، فيزرع أهلها منها ماشاءوا من غير أن يؤدوا عنها ريعا . وبزيادة عدد السكان يلجأون إلى زراعة أرض أقل فى الخصب من الأولى فينشأ ريع للأرض الأولى وباضطراد زيادة السكان يلجأون إلى زراعة أرض ثلاثة أقل فى الخصب

من الثانية فينتج ريع للأرض الثانية ويرتفع ريع الأرض الأولى بالفرق بين محصولها وبين محصول القطعة الثانية .

الثانية : كيف يحدد الربيع :

عرفنا أن الأراضي الزراعية تتفاوت في خصبها فاذا كان هناك ثلاث قطع تختلف في درجة الخصب وتنتج الأولى باستخدام وحدات معينة من رأس المال والعمل ١٠٠ أردب وتنتج الثانية بنفس كمية العمل ورأس المال ٩٠ أردبا وتنتج الثالثة ٨٠ أردبا : فيكون ريع القطعة الأولى ١٠ أردب وهو الفرق بين محصولها ومحصول الثانية ، ويكون ريع القطعة الثانية أيضاً ١٠ أردب وهو الفرق بين محصولها ومحصول الثالثة ، وعندئذ يرتفع ريع القطعة الأولى إلى ٢٠ أردبا - ولا يكون للقطعة الثالثة ريع وتسمى الأرض النهائية أو الحدية وهي التي لا يزيد ناتجها على نفقات الانتاج ، وحينئذ يتعين الربيع بالفرق بين محصول الأرض ذات الربيع «Rent Land» وبين محصول الأرض عديمة الربيع النهائية «Margin Land» مع العلم أن نفقات الانتاج في الحالتين متساوية ويقدر هذا الفرق إما بالمحصول ويسمى الربيع المحصولي «Produce Rent» أو بالنقد ويسمى الربيع النقدي «Money Rent» وقد يلجأ الزارع إلى زراعة الأرض الموجودة زراعة كثيفة بدلا من زراعة أرض أكثر زراعة خفيفة . ويكون الربيع في هذه الحالة هو الفرق بين المحصول الذي ينتج من استخدام كميتين متساويتين من رأس المال والعمل في الأرض نفسها : كما لو أنفق الزارع ٥٠ جنيها على قطعة أرض وأنتجت له محصولا قدره ١٠٠ أردب فاذا صرف ٥٠ جنيها أخرى فلا تنتج له نفس الكمية السابقة بل ٨٥ أردبا وحينئذ ينتج ريع للخمسين جنيها الأولى قدره ١٥ أردبا وإذا صرف ٥٠ جنيها أخرى

وأتتجت له ٧٥ أردبا فالخسوف جنيها الأولى يرتفع ربيعها إلى ٢٥ ويصبح ربيع الثانية ١٠ والثالثة لاربع لها .

والذى نستخلصه أنه إذا كانت الأرض الجيدة أكثر من حاجة السكان أو إذا أمكن زيادة رأس المال المستخدم فى الأرض الموجودة وزادت الغلة الناتجة باضطراد تبعا لكل زيادة من رأس المال ، أو بعبارة أخرى لو لم ينطبق قانون تناقص الغلة ، إذا كان هذا ، لانعدم الربيع ولا كتنفى الزراع بزراعة قطعة الأرض الموجودة دون حاجة إلى زراعة أرض أخرى لأن الربيع يتولد إما من فرق المحصول الناتج من استخدام كميتين متساويتين من رأس المال والعمل فى قطعتين متساويتين فى المساحة وتختلفان فى درجة الخصب ، أو بزراعة القطعة نفسها زراعة كثيفة بزيادة النفقات .

الثالثة : مستقبل الربيع :

لما كانت الأرض الخصبة كثيرة عن حاجة السكان لم يكن هناك ربيع للأرض قط ولكن زيادة السكان المضطردة تدعو إلى زراعة الأرض زراعة كثيفة بزيادة ما ينفق عليها من رأس المال والعمل ، أو إلى مد حد الزراعة إلى أرض أقل فى الخصب حتى يمكن الحصول على كمية الغذاء المطلوبة ، فيترتب على ذلك فى الحالتين زيادة الربيع فيكسب مالك الأرض من زيادة الربيع ويخسر المستهلك حيث يرتفع ثمن الحاصلات الزراعية تبعا لذلك ، والحال بالعكس لو نقص عدد السكان يقل الطلب على المواد الغذائية فيهبط ثمنها وعندئذ يكتفى بزراعة الأرض الخصبة فقط فلا يكون لها ربيع . على أنه قد يمنع استمرار ارتفاع الربيع فى حالة زيادة السكان إدخال تحسينات على الأرض وهذه التحسينات على نوعين وكلاهما ينتج عن هبوط أثمان الحاصلات الزراعية ، وكلاهما يؤثر على الربيع ولكن ليس بدرجة واحدة .
أولهما : يزيد فى قوى الأرض الإنتاجية مثل إدخال دورة زراعية مفيدة

مثال ذلك : مستأجر استأجر قطعة أرض لمدة سنتين على أن يزرع في السنة الأولى قمحاً وذرة وفي الثانية قطناً فيمكنه أن يدخل زرعته إضافية بين السنتين بأن يزرعها فولاً بين زرعته الذرة والقطن ، أو استعمال الأسمدة الكيماوية الجيدة لكي يمكن للزارع الحصول على نفس كمية المحصول من مساحة أرض أصغر بنفقات أقل من الأولى ، فإذا لم يهبط ثمن الحاصلات كما هو منتظر فلا يكون لهذه التحسينات أدنى فائدة ويترتب على ذلك نقص الربح المحصولي والربح النقدي .

ثانيهما : استخدام الآلات الزراعية الحديثة التي بواسطتها يستطيع الزارع الحصول على كمية المحصول من نفس الأرض بنفقات أقل من الأولى ويترتب على ذلك بقاء الربح المحصولي على حاله ونقص الربح النقدي ، وسببه نقصان النفقات .

ويقول ريكاردو أن النتيجة المباشرة لهذه التحسينات وما يستجد من الأسواق التي تستورد منها المواد الغذائية هي هبوط الربح ، ولكن في المستقبل يرتفع الربح نظراً لهبوط أثمان الحاصلات الزراعية الذي يدعو لكثرة الاستهلاك فتدعو لزيادة الطلب على العمال فيرتفع مستوى الأجور الأمر الذي يساعد على كثرة النسل فيشتد الطلب على المواد الغذائية فيرتفع الربح على ما كان عليه قبل التحسينات . غير أن هذا يحدث ببطء بعد أن تأخذ هذه العوامل سيرها الطبيعي .

وقد استنتج ريكاردو من هذا البحث ما يأتي :

أولاً - أن ثمن الحاصلات سبب للربح لا نتيجة له وذلك لأن ثمن الحاصلات هو العامل المؤثر في ارتفاع الربح وهبوطه ، فكلما ارتفعت أثمان الحاصلات ارتفع إيجار الأرض تبعاً لذلك وكلما انخفضت أثمان الحاصلات هبط الإيجار تبعاً لذلك أيضاً ، فإذا ارتفع الثمن يلجأ الزارع إلى

زراعة أرض أخرى أقل خصوبة فيرتفع الربح ، بينما نرى أن ثمن المحصول لا يتغير إذا نزل الملاك عن جزء من ريعهم لأن الثمن يبقى مساوياً لانفقات الإنتاج في الأرض النهائية .

ثانياً - رأينا أن الربح ينشأ بسبب أن الأرض الجيدة محدودة وتتفاوت في التربة فإذا كانت كثيرة فلا ربح لها وعلى ذلك يعلل ريكاردو وجود الربح وينسبه إلى فقر الطبيعة لخصبها ، فلو كانت الهبات الطبيعية الأخرى تتفاوت في الجودة ويمكن حيازتها لنشأ ربح للجيد منها كلما لجأنا للأدنى - وحينئذ يكون مثلها مثل الأرض في ذلك ، وقد خالفه آدم سميث إذ يقول إن في الأعمال الزراعية تعمل الطبيعة مع الإنسان سوياً ، ولو أن عملها لا يتكلف شيئاً إلا أنه أبقى أثراً بعد أن يأخذ العامل أجره ، وأعلى قيمة كعمل أوفر عامل ، وأن العمل الذي ينسب إليها لا يقل عن ربح المحصول وفي الغالب يزيد عن ثلثه . هذا بخلاف الأعمال الصناعية فالطبيعة عملها سلبى والإنسان عمله إيجابى ، ولكن هذا خطأ لأن الطبيعة كذلك تساعد الإنسان في الأعمال الصناعية بقوتها الكامنة في الماء والهواء والبخار والكهرباء مسخرة لمشروعاته يستفيد منها في إدارة المصانع وتسيير القطر البخارية والكهربائية وفي غزو الجو طيراناً .

وعلى ذلك يكون ربح الأرض عند ريكاردو ناشئاً من تفاوتها في درجة الخصب والموقع ومن سريان قانون تناقص الغلة فلو لم ينطبق قانون تناقص الغلة لانعدم الربح .

المبحث الثاني

عيوب نظرية ريكاردو :

يعاب على هذه النظرية أنه يصعب تحقيقها في الحياة العملية ويتعذر

تقدير الربيع على حسب منطوقها في كثير من الأحيان ولا سيما في الأرض التي ينسب خصبها إلى القوى الطبيعية الكامنة فيها ، وإلى ما يدخل عليها من ضروب التحسين التي يدخلها الإنسان فيها إذ يكون من الصعب معرفة أثر عمل كل منهما . نعم يمكن تطبيق نظرية ريكاردو على الأرض البكر التي لم يبذل فيها مجهود قط وهذا نادر إذ قلما توجد أرض لا توازن قوى الطبيعة فيها يد الإنسان بالإصلاح والتحسين . كما أن ريكاردو قد نسب الربيع إلى قوى التربة الدائمة وهذا خطأ لأن بعض هذه القوى قابل للفناء . ويفضل الاستاذ بنسون تعريف الربيع بأنه الدخل الذي يناله المالك نظير الانتفاع بقوى الأرض الطبيعية والمستحدثة .

وينقسم الربيع إلى نوعين :

(١) الربيع الاقتصادي

(٢) الربيع التجاري

الربيع الاقتصادي : وهو ما يتبقى للمالك الأرض من استغلالها بعد خصم

نفقات الإنتاج كما لو أنتجت قطعة أرض محصولاً يبيع بـ ٢٥ جنيهاً وكانت نفقات الإنتاج ١٠ جنيهات فيكون الربيع الاقتصادي هو الفرق بين ثمن المحصول ونفقات الإنتاج أي ١٥ جنيهاً . ولا يمكن معرفته إلا بعد بيع المحصول لأنه يتوقف على عوامل كثيرة منها كمية المحصول ونوعه والدورة الزراعية ومقدرة الزارع ومستوى الأثمان والأحوال الجوية .

الربيع التجاري : وهو نتيجة المساومة بين المالك والمستأجر نظير

استغلاله الأرض ويتوقف على درجة رغبة كل منهما ، فإذا كان المالك شديد الرغبة في تأجير الأرض هبط الأيجار والحال بالعكس إذا كان المستأجر شديد الرغبة ارتفاع الأيجار .

عدد المستأجرين	الإيجار السنوى	الأرض المطلوب تأجيرها	الأرض المعروض تأجيرها
١٠.٠٠٠	٢٠	٢.٠٠٠.٠٠٠	١٤.٠٠٠.٠٠٠
٢٠.٠٠٠	١٨	٥.٠٠٠.٠٠٠	١١.٠٠٠.٠٠٠
٣٠.٠٠٠	١٦	٨.٠٠٠.٠٠٠	٨.٠٠٠.٠٠٠
٤٠.٠٠٠	١٤	١١.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠
٥٠.٠٠٠	١٢	١٤.٠٠٠.٠٠٠	٢.٠٠٠.٠٠٠

يتبين لنا من هذا الجدول :

أنه لما كان إيجار الفدان الواحد ٢٠ جنيهاً كان عدد المستأجرين ١٠.٠٠٠ مستأجر وكانت مساحة الأرض ٢.٠٠٠.٠٠٠ مليون فدان ولما نقص الإيجار إلى ١٨ جنيهاً زاد عدد المستأجرين إلى ٢٠.٠٠٠ وزاد الطلب على الأرض تبعاً لذلك وأصبح ٥.٠٠٠.٠٠٠ ولما هبط الإيجار إلى ١٦ جنيهاً زاد عدد المستأجرين وزاد الطلب على الأرض إلى ٨.٠٠٠.٠٠٠ وهكذا حتى أصبح الإيجار ١٢ جنيهاً .

ونستخلص من ذلك أنه إذا كان الإيجار ١٦ جنيهاً للفدان الواحد يتساوى مقدار العرض والطلب .

قيمة الأرض :

توقف قيمة الأرض على مقدار ريعها الإيجارى فى السنة Rental value باعتباره فائدة معقولة لرأس المال المستثمر فى الأرض (وهو الثمن) فإذا فرض أن الفدان إيجاره السنوى ١٥ جنيهاً وأن ٥٪ فائدة مناسبة تكون قيمة الفدان على هذا الأساس ٣٠٠ ثلاثمائة جنيهاً على اعتبار أن المائة تغل خمسة . وإذا كان من المقرر أن يحصل مالك الأرض على رأس ماله المستثمر فيها من ريعها الإيجارى فى مدى عشرين سنة وكان ريع الفدان فى السنة

الواحدة ١٥ جنيهًا وفي عشرين سنة ٣٠٠ جنيه دلنا ذلك على أن أساس هذا التقدير لقيمة الأرض صحيح .

وهناك عوامل أخرى ثانوية تؤثر في قيمة الأرض صعوداً وهبوطاً وذلك لأن مساحة الأرض محدودة وتختلف في موقعها ودرجة خصبها وسهولة مواصلاتها وقربها من الأسواق ، ولهذه الاعتبارات تخضع قيمة الأرض لقانون العرض والطلب غير أنه لا مانع يحول دون ارتفاع ثمنها مادام طلب حاصلاتها في ازدياد مضطرد .

المبحث الثالث

رابع أرض البناء :

يشبه ريع الأراضي الزراعية من بعض الوجوه فأهم عامل يؤثر في ريع أرض البناء الموقع بينما ريع الأرض الزراعية يؤثر فيه الموقع والخصب وكلا الريعين يتوقف على مرجحات Differential advantages تنشأ من تفاوت الموقع وتفاوت الخصب . غير أنه يشترط في أرض البناء أن تفي بالغرض المطلوب الذي من أجله قامت وإلا كانت عديمة الفائدة . ولا يمكن معرفة مزايا و مرجحات كل بناء إلا بالنظر إلى ظروفه الملائمة له فلكل بناء ظروفه الخاصة التي لا تنطبق على سواه .

رابع مباني متاجر القطاعي :

يشترط فيها أن تكون في بقعة آهلة بالسكان سهلة المواصلات يفد عليها الجمهور في غدوه ورواحه لوقوعها قريبة من وسائل النقل كمحطات السكك الحديدية والترام ومكاتب البريد ومحال اللحم أو الأندية الرياضية أو المطاعم أو المتنزهات أو لقربها من مساكن الطبقة المثيرة . ولا يترتب على ارتفاع إيجار متاجر التجزئة أن ترتفع ائتمان السلع التي تباع فيها تبعاً لارتفاع ريع

هذه المباني - وما يشاهد من ارتفاع أثمان السلع في متاجر التجزئة الواقعة في أحياء الطبقة المثرية ليس سببه ارتفاع إيجارها كما يبدو - بل بالعكس - ان ارتفاع الأثمان هو السبب في ارتفاع ريع تلك المباني ، ذلك لأنها تعمل لامداد طبقة خاصة قادرة على دفع أثمان مرتفعة . ولما كان ذلك التاجر يتقاضى ثمنًا غاليا لسلعه أو ممكنه أن يدفع إيجارا مرتفعًا .

ربيع مباني متاجر الجملة والمخازن والمتاجر العمومية :

يتوقف ريع هذه المتاجر إلى حد ما على قربها من مثيلاتها أو من مركز الحركة التجارية التي تقتضى كثرة المبادلات مع قلة النفقات ، غير أن سهولة المواصلات قد قللت من أهمية هذا العامل . والمشاهد أن متاجر الجملة التي من نوع واحد تتجمع في جهة واحدة وكذلك تشاهد المصارف والبيوت المالية والمخازن والمتاجر العمومية وشركات النقل ومعارض السيارات وحوائيت الصباغة والاحجار الكريمة ، نشاهد كل نوع من هذه اتخذ له حيا مناسباً لظروفه الخاصة والكل يتجمع حول حي المال Financial Centre في المدينة ، كذلك نرى أرباب الحرف والمهن الحرة الذين تقتضى طبيعة أعمالهم سرعة اتصالهم بعملائهم بدون عناء نراهم يحتشدون (حول قلب المدينة) حيث تنفرع منها المواصلات بسهولة ولذلك يرتفع ريع المساكن التي يشغلونها كالأطباء والمحامين والمهندسين والوسطاء ورجال الأعمال والشركات . وأظن أن ارتفاع ريع أرض البناء في بعض المدن الأمريكية أكثر منه في أى بلد آخر في العالم ولا يقرب منه في هذا الارتفاع سوى ريع بعض مباني مدينة لندن كحي المال المسمى « لمباردستريت Lombard Street » « وشارع بوند Bond Street » « وشارع أكسفورد Oxford Street » . وقد قدر في سنة ١٩١٠ ريع الفدان في حي المال في مدينة نيويورك « ٨٠٠ ألف ريال » ويقدر ثمنه ٢٠ مليون ريال .

ربيع المباني دور الصناعة :

أهم ما يؤثر في ربيع هذه المباني قربها من القوى المائية ، والمواد الغفل اللازمة لها ، ومصادر الوقود ، وطرق المواصلات البرية والمائية منها واليها ، ومن الأيدي العاملة . على أنه ليس من السهل تقرير الحقيقة الداعية لتفضيل جهة على أخرى من جهة صلاحيتها لدور الصناعات . ولا ريب أن قيام الصناعات جماعات متجمعة يجعل لموقعها قيمة خاصة كما أن قيام المساكن متجاورة لكل طبقة في حي خاص يجعل لها قيمة خاصة .

ربيع المساكن : Dwelling Rents

ان أهم عامل يؤثر في ربيع المباني ويرجح موقعا على آخر خصائصها الطبيعية التي قد لا تتوافر في البعض مثلا : وقوعها على طريق عام معرضة للشمس والهواء ، تطل على المتنزهات والبيادين العامة ، قريبة من المواصلات ، هادئة نظيفة ، وفي الغالب تكون البوارج على التفضيل ذاتية مرجعها التقليد ومجاراته الغير ، فتجد أفراد كل طبقة يعيشون متقاربين كأن قانون الجاذبية يؤثر فيهم . فالطبقة الفقيرة تؤم الأحياء الآهلة بالسكان المقلقة للراحة غير المستوفاة الشروط الصحية ، ولا يطيب لها مقام في الأحياء الهادئة (إن الطيور على أشكالها تقع) ، بينما الطبقة المثرية المترفة ومن يشابههم يقطنون في جهات معينة تكتسب طابع الأرستقراطية .

وينطبق قانون تناقص الغلة على أرض المباني أسوة بالأرض الزراعية . وبيان ذلك أن الحال قد يدعو إلى بناء طبقات عليا قد يصل بعضها إلى الخمسين ولاسيما في بعض المدن الأمريكية كنيويورك وشيكاغو التي تعتبر « مدن ناطحات السحاب Sky Scrapers » بفضل تقدم فن العمارة « والاسمنت المسلح » ، ولكن يجب أن يقف ذلك عند حد معين حيث تأخذ الغلة النسبية في النقصان بزيادة رأس المال والعمل المبذول فيها ، وعندئذ يتحتم بناء مساكن

أخرى بدلا من مد البناء فوق قطعة واحدة ، والحقيقة أن غلاء إيجار المباني يتوقف لحد ما على الغرض الذي من أجله يراد استغلالها ، فدور الصناعة والمتاجر في الغالب أقصى ما تصل اليه الطابق السادس أو الثامن على الأكثر ، لأن كل ارتفاع يتطلب زيادة في نفقات نقل المنتجات والمواد ، وتصبح المراقبة على فروع الأعمال المختلفة ، أما المباني المعدة لإدارة الأعمال فقد تصل إلى ارتفاع شاهق في المدن الكبرى في أمريكا . ومعظم رجال الأعمال يفضلون أن يكونوا على مقربة من قلب الحركة التجارية ، فيرتفع ريع المساكن تبعا لذلك ، وهذا ما يدعو لمد حد البناء ، ولكن لا يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية لأن الارتفاع له حدود إن تجاوزها كان سيؤدي في حدوث أضرار ، فيفسد هواء المساكن ويحجب عنها الشمس ، ويقلل من الضوء فيها فيقل ريعها : وهذا إنما يكون في المساكن المتقاربة المتجمعة في جهة واحدة ؛ أما البناء المنفرد بنفسه أو الواقع على ناصية أو على ميدان عام بعيدا عن المساكن الأخرى فلا مانع من مدينته دون أن يؤثر ذلك في ريعه ، ومع هذا فهناك حد لا يمكن تجاوزه أي أنه لا بد أن يسرى عليه قانون تناقص الغلة ، والمشاهد أن قانون تناقص الغلة يتأخر مفعوله على أرض البناء بخلاف الأرض الزراعية . حقيقة من الجائز تأخير سريانه بالنسبة لمزارع الخضر والفاكهة القريبة من المدن الكبرى . والريع الذي ينجم من الأرض ذات الموقع الجيد يتوقف مقداره على المهارة في تعيين طريقة استغلالها وتحين الفرص المناسبة ، فتقديرات الأفراد لها تختلف تبعا لبعد نظرهم بالنسبة لصلاحية الأرض للغرض منها ، فأحيانا تحدث خسارة عظيمة نتيجة الخطأ في التقدير الناشئ من بناء مباني عالية لم تلق رواجاً ، وأحيانا أخرى تكون موفقة فتربح أرباحا عظيمة بسبب المهارة في اختيار طريقة استغلالها . والمباني تحتاج دائما إلى ترميمها وإصلاحها من وقت لآخر مادام دخلها أكثر مما يصرف عايتها ، وإلا تصدعت وتداعت وأصبحت أثرا بعد عين . وأحيانا تقتضي المصلحة هدم المباني القديمة أو الغير الموفقة من جهة الاستغلال وإقامة

مبان جديدة محلها إذا كان المستقبل يبشر بالنجاح ، فلا تغل فقط دخلا كافيا على رأس المال المستثمر فيها ، بل يعوض أيضا الدخل الذي زال بزوال المباني القديمة (رأس المال) . وهذه الظاهرة مشاهدة وتتقدم بخطى واسعة في المدن النامية : على أن طريقة استغلال أرض المباني ونجاحها يتوقفان على الأموال الموجودة ، ودرجة التقدم في البلد ، ومال رجال المال من الخبرة والمران في تقدير الظروف المناسبة ، ولسهولة المواصلات .

المبحث الرابع

ربيع المناجم ومصائد الأسماك :

إستغلال المناجم يشبه من بعض الوجوه استغلال الأرض الزراعية كالموقع والخصب وسهولة المواصلات ، وتختلف عنها في أن استغلال الأرض الزراعية ينتفع فيه المستأجر بقوى الأرض الطبيعية فلا تفقد كثيراً من عناصرها بفضل ما يدخل عليها من ضروب التحسين كالسميد ، ولكن الحال بخلاف ذلك في المناجم فان استغلالها يقتضى زوال ما فيها من المعادن ، وعلى توالي الأيام يصير المنجم حفرة لا قيمة لها ، أو بعبارة أخرى غلة الأرض تتكرر على الدوام أما غلة المنجم فجزء منه وهو ينفد بعد مدة معينة ، ويلاحظ عند تقدير ربيع المناجم الأمور الآتية :

(١) نوع المعدن

(٢) وفرة كمية المعدن

(٣) بعد المعدن عن سطح الأرض

(٤) قرب المنجم أو بعده من الأسواق

(٥) نفقات استخراج المعدن

ويتأثر ربيع المناجم بالمخترعات والآلات الحديثة التي تقلل من نفقات استخراج المعادن وتسهل الحصول عليها وتصريفها في الأسواق مما يترتب

عليه هبوط أثمانها ، وبالجملة فكل صعوبة تقوم في سبيل استخراج المعادن من المناجم كبعدها عن سطح الأرض ، أو غمرها بالمياه ، أو بعدها عن الأسواق تزيد في نفقات إنتاجها ويتبع ذلك ارتفاع قيمة المعدن ، وتتوقف قيمة المنجم على ما فيه من المعدن .

ربيع مصايد الأسماك :

مصايد الأسماك إذا كانت في البحار والأنهار فلا ربيع لها لأنها هبة من هبات الطبيعة ، أما إذا كان الصيد في جهات مملوكة واصطياد السمك فيها لا يؤثر في كميته ففي هذه الحالة ربيعها يشبه ربيع الأرض ، وإن كان يؤثر على كمية السمك فيها فيشبه ربيع المناجم .

المبحث الخامس

طرق استغلال الأرض الزراعية :

توجد ثلاث طرق لاستغلال الأرض الزراعية :

الأولى : زراعة المالك : Owner System هذه أنجح الطرق وأرباحها للمجتمع من الوجهة الاقتصادية ، لأن الاستقلال والشعور بالملكية والاعتماد على النفس والاعتزاز بها ، أمور تجعل المرء يهتم بتحسين أرضه فلا يدخر وسعا في اصلاحها ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فتراه صباح مساء يكديفها « وسحر الملكية يحول الرمل ذهباً » .

ويقول « آرثر ينج Arthur young » إن من خصائص الملكية أن يكون المالك آمناً مطمئناً في ملكه يتمتع بثمار جهوده على الوجه الأكمل ، حر التصرف في ملكه كما يشاء ، فإذا كانت حرية الفرد مقيدة كما في حالة الأرض الوقف التي يحبسها المورث في ذريته أو فيمن يشاء ، فلا يستطيع الوارث الاستفادة منها كما يجب ولا يستطيع التصرف فيها ببيع أو رهن إذا ما احتاج إلى

مال لا صلاحها فتهمل الأرض وتصبح عديمة الفائدة ، وكذلك الحال في نظام الإرث المعروف في إنجلترا وهو أن الملكية العقارية تؤول إلى الولد الأكبر ، والغرض من ذلك حفظ اسم العائلة ، فإذا كان مصيرها إلى من لا يحسن التصرف بها كان مآلها الإهمال ، وفي كلتي الحالتين تقل الثروة الأهلية ، هذا بخلاف ما إذا كان المالك حرا في ملكه .

والملكية نوعان : صغيرة وكبرى

الملكية الصغيرة :

مما يشاهد دائما أن المالك الصغير ميال بطبعه إلى السكد والسكدح في مزرعه لا يتقيد بوقت خاص للعمل في حقله بل لو استطاع أن يصرف طيلة يومه فيه لفعل . وإن ما يبعثه على مواصلة جهوده في سبيل إفلاح أرضه واستنباتها هو السرور الذي يخاطب نفسه وحواسه كلما وقعت عيناه على نبتتها مزدهرا ناضرا . وبما يضاعف نشاط المالك الصغير شعوره الدائم بأنه سيحصل ثمرة زرع هذا ويحصل على نتيجة جهده في آخر العام وتلك لذة لا تعدلها لذة . غير أن طريقة زراعة المالك لا تتفق والملكية الصغيرة ، إذ لا يمكن الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير لرقه حال الزارع الصغير وعجزه عن الحصول على وسائل الإنتاج الحديثة ، فانه على الرغم من نشاطه وجدده عاجز عن مجارة الزارع الكبير في الحصول على وسائل الإنتاج الحديثة . وأقدم الممالك في الملكية الصغيرة النرويج وكذلك في مصر والهند واسكتلندا وإرلندا

الملكية الكبرى :

الملكية الكبرى يستفيد ربها من مزايا الإنتاج الكبير إلا أنه يصعب على المالك الإشراف التام عليها لا انتشارها على مسافات بعيدة ولتنوع الأعمال فيها .

والمملكة الصغرى فى مصر تربو على الثمانين فى المائة من عدد الملاك ، وما زال هؤلاء يستعملون الطرق الزراعية القديمة لفقرهم وجهلهم . أما المملكة الكبرى فنسبتها فى مصر ضئيلة جدا ، وجيلهم يسير فى طرق إفلاج أرضهم واستنباتها سيرة أجدادهم وقليل منهم من وفق لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة .

الثانى : طريقة التأجير : Tenant System

إن طريقة التأجير نتيجة لتقسيم العمل وتحقيق مزاياه ، فكل من المالك والمستأجر يقوم بنصيبه فى إصلاحها وتعبدها ، فالمالك يقوم بإصلاح عناصرها الدائمة ، والمستأجر يقوم بإصلاحها أثناء مدة الإيجار لكي يحصل منها على أكبر كمية ممكنة من الحاصلات .

ويعاب على طريقة التأجير ، أن المستأجر قد يهمل الأرض إذا كانت مدة الإيجار قصيرة لأنه لا يضمن الانتفاع بما أنفقه عليها ويعمل على استغلالها بأقل النفقات ، وخصرصارا إذا كان المالك قليل العناية بشؤونها ، ولتلافي هذا الضرر يحسن أن يكون التأجير لمدة طويلة حتى يتسنى للمستأجر إصلاح الأرض ويضمن الانتفاع بما أنفقه ، اللهم إلا إذا عرضه المالك بعض ما ينفق . ويحسن بالمالك ألا يفقد صلته بأرضه ، بل عليه أن يعين للمستأجر طريقة الزراعة ، والدورة الزراعية ، ونوع المحصول ، ويراقب كيفية العمل فيها ووسائل إصلاحها . هذا مالم تؤد كثرة تدخل المالك فى شؤون المستأجر إلى عرقلة عمله والحد من حريته .

طريقة تأجير الأرض فى القطر المصرى :

يتراوح أجلها بين سنة وثلاث سنوات وفى النادر قد يصل إلى ست سنوات ، والقليل من كبار المزارعين من يعنى بأرضه ويتعبدها كما يجب بل منهم من يجهلها . ولقد كان هذا سببا فى اضمحلال قواها الإنتاجية :

وهذا سبب تأخر الكثيرين منهم ونقصان الثروة الأهلية . وقد جرى العرف في مصر على أن إجارة الأراضي الزراعية تكون لسنة على الأقل ، فلا يجوز أن يُقضى بأن المدة أقل من سنة ، وإن ذكر في العقد أن الأجرة تدفع في ستة أشهر ، لما يترتب على ذلك من حرمان المستأجر من الانتفاع كما ينبغي ، والتقييد بسنة أو سنوات في إجارة الأراضي الزراعية معناه المدة اللازمة لحاصلات سنة أو عدة سنوات (مادة ٣٨٤ القانون المدني شرح فتحى باشا زغلول) .

ويجوز أن يكون عرف البلد قاضياً بغير ما ذكر مثال ذلك — إجارة أراضي الحياض في الوجه القبلى — عرف تلك الجهات وطبيعة المكان يقضيان بأن الزراعة هناك مرة واحدة هي الزراعة الشتوية التى تبتدىء من أغسطس أو سبتمبر وتنتهى فى مايو أو يونية التالى ، وفى مثل تلك الجهات تكون المدة لغاية انتهاء زراعة الشتوى — (شرح القانون المدني تأليف فتحى باشا زغلول) .

وقد يجوز أيضاً أن تكون المدة أقل من سنة حتى فى الأراضي التى تزرع مرتين إذا كان ظاهراً من العقد أن الإجارة مقصودة لزراعة واحدة بأن ذكر أنها لزراعة الشتوى أول لزراعة الصيفى .

طريقة التأخير فى إنجلترا :

فى الغالب يكون أجلها سنة واحدة ، وعلى الرغم من قصر المدة فإنها ناجحة جداً لأن المالك والمستأجر يتعاونان على إصلاحها ، فالمالك شديد العناية بأرضه يقوم بنصيبه فى الإصلاحات الدائمة من إقامة مبان ومسد الطرق وغيرها ، وما يبذله فيها من إصلاح يربو على ما يصرفه المزارع فيها ، وهذا سر تقدم الزراعة فى إنجلترا . أما المستأجر فلا يدخر وسعاً فى إصلاحها واستغلالها بأحدث الطرق لأنه قادر على الاتفاق عليها ، وبما أن مدة الإجارة قصيرة ، ينتقى المالك المستأجرين القادرين الذين يتوسمون

فيهم الغيرة والنشاط لاستغلالها بأحدث الوسائل ، هذا في إنجلترا ، أما في اسكتلندا فمدة الإجارة أطول وتتراوح بين ١٤ ، ٢١ سنة ، وطول المدة يهيء للمستأجر فرصة إدخال الإصلاحات الكثيرة في الأرض ويكون عنده متسع من الوقت لجنى ثمار جهوده منها . وأظن أنه بالموازنة بين جميع الممالك في العالم نرى أن محصول الفدان في إنجلترا أكثر منه في أي دولة أخرى حتى هولندا وبلجيكا ، مع قلة النفقات بالنسبة للوحدة ، فمحصول الفدان من القمح في إنجلترا تقريباً ٣٢ بوشلا يقابله في فرنسا والمانيا تقريباً ١٦ بوشلا ، والروسيا تقريباً ١٣ بوشلا ، والولايات المتحدة تقريباً ١٥ بوشلا ، وفي مصر تقريباً ٢٠ بوشلا . ولا يوجد بأوروبا دولة تضارع إنجلترا في كمية المحصول الزراعي بالنسبة لنفقات الإنتاج ، ففي فرنسا التي تعتبر غنية بمحاصلاتها الزراعية يكاد يكون محصول فدان البطاطس فيها نصف محصول الفدان في إنجلترا . ويرجع تقدم الزراعة في إنجلترا إلى عنايتهم بتربية الماشية ، لأنهم ينتقون أجودها ويكثرون من عددها لأنها عماد صلاح الأرض .

ويقدر ما في فرنسا من الماشية بالنصف بالنسبة لمساحة الأرض وهذه نسبة ضعيفة جداً ، ولكن من جهة أخرى قد اشتهرت فرنسا بتربية الطيور الداجنة وزراعة الفاكهة والخضر التي تجود فيها للملائمة لجولها وفي الغالب يقوم بها صغار المزارعين .

معايير طريقة استغلال الأرض بالتأجير :

قد تكون طريقة تأجير الأرض سبباً في إهمالها فتفقد الأرض كثيراً من عناصر الخصب لعدم تعهدها بالإصلاح وقد قال « آرثر بينج » « أجر لشخص حديقة لمدة تسع سنوات فانها تتحول إلى أرض مجدبة ، وملك شخصاً أرضاً مجدبة فانه يحولها إلى حديقة غناء » .

الثالثة : طريقة المزارعة : Metayer System

المزارعة عقد يعطى به المالك أرضه المعدة للزراعة أو المشغولة بالأشجار إلى آخر ليزرعها أو يستثمرها ، ويلتزم هذا بأداء نصيب معين من محصولاتها إلى المؤجر (مادة ٣٩٦ القانون المدنى شرح فتحى باشا زغلول) ومعنى النصيب المعين جزء من أربعة وعشرين أعنى الخمس أو الربع أو الثلث وهكذا .

وطريقة المزارعة شائعة في جنوب أوروبا وهى أن يتعاون المالك والمستأجر على زراعة الأرض ، فيقوم كل منهما بنصيبه في عوامل الإنتاج على أن يأخذ المالك حصته في المحصول . ومقدار الحصة يختلف على حسب خصب الأرض وما يقدمه المالك من الماشية والأدوات الزراعية والبذور وما شابه ذلك . والأصل في المزارعة أنها تنصرف إلى الحالة التى تكون الغلة فيها بين المالك والمستأجر مناصفة ولكنها أصبحت تطلق على جميع الحالات مهما اختلف مقدار الحصة التى يأخذها كل من المالك والمستأجر .

والمستأجر في طريقة المزارعة ولو أنه يعمل بدافع المصلحة الذاتية ، إلا أن رغبته في العمل أقل منها عند المالك الذى يعمل لنفسه فقط ، فبينما يجنى المالك المستقل ثمار جهوده وحده ، نرى المستأجر في حالة المزارعة محدود النصيب حسب العرف المتبع أو التعاقد ، وإذا وازنا بينه وبين العامل الأجير وجدناه أكثر رغبة في عمله منه ، وسواء أكثر أو أقل نصيبه في المحصول فإنه يتمتع بشعور الملكية .

ومن مزاياها أنها تجعل المالك والمستأجر يتقاسمان الربح ويتشاطران الخسارة ، وتمكن رقيقى الحال من استغلال الأرض بجهودهم معتمدين على أنفسهم حافظين لاستقلالهم ، عكس العامل الأجير الذى يعمل تحت إشراف المالك المستقل ، ومن جهة أخرى أنها لا تجعل المالك يفقد صلته بأرضه فهو يباشرها بنفسه أو بواسطة من يقوم مقامه .

ومن مزاياها أيضا أنها تقلل من مسئولية الزارع قبل المالك بخلاف المستأجر في طريقة التأجير فإن مسئوليته أعظم ، لأن الزارع هنا لا يدفع إيجارا معيناً من النقود ، ولكنه يدفع جزءاً من المحصول بعد خصم جزء يسير في مقابل علف الماشية والأدوات إذا كان العرف يقضى بذلك .

وقد يلزم المالك في بعض الجهات أحيانا بتقديم الماشية كلها ، وفي جهات أخرى يكون عليه نصفها ، وأحيانا يكون على المالك تقديم المواشى والبذور ، بينما لا يكلف المزارع بغير الآلات .

ويقدم المالك في أمريكا للمستأجر أحيانا مسكناً ومرعى لماشيته ، وأحيانا يقدم المالك البذور والمواشى والآلات الزراعية ونصف الأسمدة ويتحمل نصف جمع المحصول .

وطريقة المزارعة تختلف على حسب الجهات ، فأحيانا يكون نصيب المستأجر النصف أو الثلث أو الربع على حسب العرف السائد وهي شائعة كثيراً في الملكية الصغرى ، وأحيانا في الملكيات الكبرى ، عند ما يؤجر المالك أرضه وما عليها من مبان وآلات رافعة وآلات زراعية لعماله ويمدهم بالبذور والسماح .

ولا تختلف المزارعة في مصر في أحكامها عن إجارة الأراضى الزراعية إلا فيما يأتى :

(١) إذا كانت المدة غير مبينة في العقد تعتبر الإجارة معقودة لأجل حاصلات سنة واحدة (مادة ٣٩٧) أعنى أنه يعتبر في ذلك تمام الدورة الزراعية سواء نقصت السنة المذكورة شهراً أم زادت .

(٢) يفصل في عقد المزارعة ما يكون موجوداً في الأرض وقت التعاقد من الآلات الزراعية والماشية المملوكة للوَجَر لأنها تدخل في الإجارة . (القانون المدنى شرح فتحى باشا زغلول)

المبحث السادس

نشأة الملكية العقارية :

الملكية حق مكتسب دائم ، وليس من السهل الوقوف على تاريخ الملكية وأطوارها فقد استغرق أجيالا عديدة . وتعاقبت على الأرض أدوار هي :

الدور الأول : كانت الأرض في هذا الدور ملكية مشاعة ، فكانت كل عشيرة تزرع القطعة الأرض القريبة منها ابتغاء الرزق ثم تنتقل منها لغيرها وهكذا .

الدور الثاني : ولما زاد عدد السكان وزادت الحاجة إلى الطعام أخذت كل عشيرة تضع يدها على بعض الأراضي لاستغلالها فكانت توزع على الأفراد لزرعها فقط ولا يملك الزارع منهم إلا غلتها ، وكان هذا التقسيم يحصل في مواعيد دورية تبعا لنوع الزراعة .

الدور الثالث : وعلى توالي الأيام وجد أن طريقة تقسيم الأراضي بالتناوب فيها إجحاف بمن أصلح أرضا بجده واجتهاده ، إذ يتركها لغيره يستفيد منها . فاخترت كل عشيرة بقطعة أرض لا ينافسها فيها غيرها ، وأصبح من ذلك الوقت حق الملكية مقدسا ، ولكن على أن لا يكون لها حق التصرف فيها سواء بالبيع أو الهبة أو الوصية . ولم تكن الأرض حينذاك أيضا ملكية فردية بل ملكية مشاعة . ولا يزال آثار هذا النظام في شرق أوروبا عند قبائل الألدروغاس في بلغاريا ، وعند قبائل الكراوات في النمسا .

الدور الرابع : النظام القطاعي — ساد هذا النظام في القرون الوسطى حيث كان الحق في جانب الأمة القوية تستعمر وتمد نفوذها على الأمة الضعيفة ،

وكان تأثير الفتوحات شديداً على حق الملكية لاستيلاء الأمة الفاتحة وتوزيعها على الأفراد على شرط أن يقوموا بالخدمات التي يطلبها صاحب السلطان. كحمل السلاح ، ودفع الآتاوات ، وعدم التصرف في الأرض بدون إذنه . ولا يزال آثار هذا النظام موجودة إلى وقتنا هذا في إنجلترا .

الدور الخامس : كان من آثار الثورة الفرنسية زوال نظام الإقطاعيات وشعور الفرد بالحرية الشخصية وتمتع المالك بملكه ، وخول للأفراد امتلاك الأراضي على شرط دفع الضرائب للحكومات في مقابل امتلاكها وأصبح لهم حق التصرف فيها بكل الطرق المشروعة كالبيع والرهن والهبة والوصية ، على أن بعض القوانين فرقت بين التصرف في العقار والتصرف في المنقول : مثلاً العقار لا يثبت الحق فيه بوضع اليد إلا بعد مضي خمس سنين إذا وجد السبب الصحيح ، وخمس عشرة سنة في غير ذلك — والملكية في العقارات لا تنتقل إلا بالتسجيل ، أما في المنقول فتنتقل بتسليم ذات الشيء .

الدور السادس : ولتحقيق فكرة التملك الفردي وجعل طريقة التصرف في الأرض سهلة ، ابتكر « تورنس Torenس » الاسترالي طريقة إيجاد سجل رسمي في الجهة التي فيها الأرض ، توصف فيه طبيعة قطعة الأرض المملوكة ويبين فيه حدودها الأربعة واسم مالكيها والملاك الذين تعاقبوا عليها قبله ، ثم تؤخذ صورة طبق الأصل بواسطة التصوير الشمسي وبذلك يستطيع المالك التصرف فيها كما في المنقول ، وقد نجحت هذه الطريقة في استراليا وتونس .

المبحث السابع

الرابع ومشروعية الملكية العقارية :

لم يشر « دافيد ريكاردو » إلى مشروعية الملكية العقارية ، ولكن بعض الاقتصاديين قال أن ريع الأرض دخل غير مشروع لأنه غير مكتسب

بالكد والعمل ، وقد تأيدت وجهة نظرهم بالاعتقاد السائد بعدم مشروعية الملكية العقارية لأن الأرض التي هي مصدر الريع هبة من هبات الطبيعة لا دخل لعمل الإنسان فيها ، وليس لفرد أن يستأثر بها بل هي حق للجميع على السواء ، وقد جاهر بعدم مشروعية الملكية العقارية «برودن Proudhon» (١) في عبارته الماثورة عنه « من الذي خلق الأرض ؟ أليس هو الله ؟ إذا فليرحل المالك » Who Made the land ? God. Get thee hence, then proprietor.

ومعظم الكتاب الإنجليز يؤيدون هذا الرأي ويجهرون به فأشار السير « فردريك بولوك » Frederick Pollock « في كتابه (٢) إلى ذلك بقوله « لا ملكية مطلقة للأرض No Absolute ownership of land » وقد سبقه في ذلك الفيلسوف « لوك » حيث قال « إن الله منح عباده الأرض ملكاً مشاعاً — God had given the land as common property to the children of men » . وقد ذهب بعض الاشتراكيين المسيحيين والفلاسفة إلى القول بعدم مشروعية ملكية الأرض وبتعويض الجيل الحاضر عن الخسارة التي لحقت من اغتصابها منه بدون مبرر .

ولا ريب أن ما ذهب إليه « دافيد ريكاردو » في نظريته يؤيد وجهة نظر القائلين بعدم مشروعية الملكية العقارية أيضاً حيث قال : إن امتداد حد الزراعة ، وزيادة السكان ، وزيادة الطلب على المواد الغذائية ينجم عنها زيادة في قيمة الأرض زيادة لا حد لها ، فتزداد تبعاً لهذا ثروة المالك دون بذل أو تضحية من جانبه ، والواقع أن تلك الزيادة من حق المجتمع الذي أوجدها

(١) Proudhon. Qu' est-ce que la Propriété. p. 74.

(٢) Land Laws. p. 12.

ويجب أن تؤول إلى الدولة بصفقتها ممثلة الجميع . وبذا فقد أسفر بحثنا عن أن امتلاك الأراضي مناف للعدالة المنشودة ، ولعل إحجام الناس عن المطالبة بهدم هذا النظام راجع إلى قدمه وإلى ما سيلاحق بملك الأراضي من الأضرار الجسيمة المترتبة على ذلك ، ولا سيما أنه لا يخلو الحال أن من بين الملاك الحاليين من لم يحصلوا على أراضيهم إلا بكدهم وبذلهم . ولذا قال بعض الكتاب بضرورة منح تعويضات لهؤلاء الملاك ويرون هذا أمرا عادلا ، حتى أن « هيربرت سبنسر » وهو من أكبر أنصار مشروع تحويل الأراضي إلى ملكية مشاعة ، قال في كتابه « التوازن الاجتماعي » إن تقدير وتصفية حقوق الملاك في أراضيهم التي نالوها بكدهم أو كد آبائهم وأجدادهم ، والتي عانوا في خدمتها وإصلاحها كثيراً إحدى المشكلات التي سيقابلها المجتمع باحثا عن حل مرضى وربما كان قوله هذا ، السبب في انتشار مبدأ التعويض في إنجلترا وتمسك الملاك بها .

وقد رأى البعض مصادرة الربح بضريبة تفرضها الدولة ، ورأى الآخرون جعل الأرض قومية Nationalization .

وسيتناول بحثنا هنا هذين الرأيين .

أولا — مصادرة الربح بفرض ضريبة :

(١) مذهب هوبه استورات ميل John Stuart Mill

« كان جون استوارت ميل » من القائلين بمصادرة الربح بفرض ضريبة ، وقد أشار في مشروعه الذي وضعه لتحويل الأرض إلى ملكية عامة (1) Land Tenure Reform Association; founded 1870 إلى أن واجب الحكومة يقضى عليها بأن تكون رحيمة بالملاك ، وتدفع قيمة الإصلاحات التي أقاموها على الأرض قبل أن تستولى

عليها ، كما يقول أنه فضلا عما يتطلبه هذا المشروع من توسيع أعمال الحكومة لدرجة لا يمكنها معها القيام بعملها على الوجه الأكمل ، فإنه لا يقضى على التفاوت في الثروات بين الأفراد ، إذا ستبقى طبقة ملاك الأراضي غنية بما ستأخذه من التعويضات . ومنهاج «ميل» في مصادرة الريع يتلخص فيما يأتي :

(١) يجب أولا تقويم الأراضي ثم تكرار هذا التقويم من وقت لآخر لمعرفة الزيادة التي حدثت في قيمة الأرض ، ثم تفرض الحكومة ضريبة على الأراضي مساوية لهذه الزيادة بصرف النظر عما إذا كانت الزيادة تنسب إلى المجتمع أم لا .

(٢) لا يجوز للدولة أن تصدر إلا الريع المستقبل ، أي الريع الذي يدفع بعد تنفيذ مشروع تحويل الأرض ، أما الريع الحالي فأصبح حقا مكتسبا للمالك .

(٣) لكي لا يغبن المالك يجب أن تعطى له الدولة الخيار بين دفع الضريبة الجديدة أو اتباع الدولة الأرض بالثمن الذي قومت به وقت تنفيذ المشروع الذي وضع لتحويل الأرض إلى ملكية عامة .

(ب) مذهب هنري جورج Henry George (١)

يرى هنري جورج أن شقاء الطبقة العاملة وانتشار الفقر بين البشر ، ليسا ناتجين عن بخل الطبيعة وجذبها كما يقول «روبرت مالتوس» بل إلى احتكارية من الناس للأرض ، والذين يختصون بكل المزايا

(١) ولد هنري جورج في عام ١٨٣٩ بمدينة فلادلفيا ، اشتغل بالطباعة ثم الصحافة ثم عكف على دراسة المسائل الاجتماعية فكانت باكرة أعماله رسالته سماها أرضنا ونظام امتلاكها أخرجها ١٨٧١ ثم نقحها وطبعها باسم التقدم والفقر سنة ١٨٧٩ والذي أكسبه شهرة عظيمة ثم ظهر في ١٨٨٤ كتاب «مسائل اجتماعية» وفي ١٨٨٥ كتاب جريمة الفقر وفي ١٨٨٦ حرية التجارة وحمايتها .

المرتبة على زيادة السكان وازدياد الثروة العامة من جراء رقي الصناعة وظهور المخترعات ، ولا سبيل لإزالة التفاوت بين طبقتي الفقراء والأغنياء مادام الربيع العقاري يزداد باطراد بتقدم الحضارة وانتشار العمران ، فبينما يزداد الربيع العقاري بتكاثر السكان تنقص الأجور ، ويهبط سعر الفائدة إلى الحضيض لكثرة عرض العمال ورموس الأموال ، وهذا من شأنه يؤدي إلى زيادة التفاوت في الثروات . وهذه ظاهرة تكاد تكون عامة في كل دولة فترى فقراء معدمين ، وموسرين مترفين .

ويرى هنري جورج أن الحل الوحيد لإصلاح المجتمع هو مصادرة الإيجار كله بفرض ضريبة توازي الربيع الحالي والمستقبل . ويعتقد أن هذه الضريبة تكفي لسد جميع نفقات الدولة ، وبإلغاء جميع الضرائب الأخرى فلا يكون هناك سوى ضريبة واحدة والاكتفاء بها . وهو يتفق في هذا مع « كسناي » الذي كان يرمي إلى جعل الأرض ملكية عامة على أساس فرض ضريبة واحدة وتعرف بالضريبة الفذة « Impot Unique » .

من هذا يتبين لنا أن هنري جورج يقترح فرض ضريبة توازي الربيع الحالي والمستقبل بعد استقطاع جزء يوازي فائدة رأس المال المستثمر في الأرض ، بينما يرى « ستوارت ميل » فرض ضريبة توازي الربيع المستقبل فقط .

نقد نظرية هنري جورج في مصادرة الربيع :

يوجه إلى نظرية هنري جورج الاعتراضات الآتية :

(١) لقد تغالى هنري جورج في زعمه أن زيادة ريع الأرض هـ ، السبب

الوحيد في تفاوت الناس في الثروة ، وأنها مصدر البؤس والشقاء ، وهذا خطأ يبين لأن زيادة الربح لا تستنفد كل الأرباح التي يجنيها المجتمع من الرقي في جميع نواحيه .

(٢) ومن جهة أخرى فالعدالة تقضى بأن لا يحرم المالك من مزاياها بجده وادخاره ، فقد انقضى عهد تملك الأرض عنوة واغتصاباً ، وأصبح التملك المشروع بالشراء لا بالاستيلاء كما كان قديماً ، وإذا اعتبرنا هذا حقاً مشروعاً وجب أيضاً احترام مشروعية الربح كاحترام وتبرير الفائدة التي تدفع على رأس المال المستثمر . ولا وجه لتبرير مصادرة الربح إلا بالنسبة للملاك الأقدمين الذين أخذوا الأرض بالفتح ، ولكن هؤلاء قليلون .

(٣) وإذا جاز لنا مصادرة ريع الأرض ، وجب علينا أن نعوض المالك عن نقص القيمة . وقد تحاشى « جون استوارت ميل » الوقوع في هذا الخطأ ، فأعطى المالك حق الخيار بين دفع الضريبة الجديدة أو بيع الأرض للدولة بالثمن الذي قومت به وقت تنفيذ مشروع تحويل الأرض إلى ملكية عامة . ولكن هنري جورج لم يتعرض لمعالجة هذا الخطأ ، ويرى أن نقص القيمة نادر جداً ، وأن زيادة القيمة قانون ثابت كالقوانين الطبيعية الأخرى .

ثانياً — نظريات جعل الأرض صهيونية Systems of Land Nationalization

يقول انصار تملك الأرض للأمة ، أن الدولة صاحبة السيادة وهذه السيادة ، يترتب عليها حماية الرعية والزود عنها بصفتها ممثلة الجميع ، وإزاء هذا يحق لها امتلاك الأرض وغيرها (٣)

من المشروعات للمصلحة العامة . وانصار التملك الحكومى ، هؤلاء لا ينكرون مشروعية الملكية العقارية ولا يميزون بين الدخل المكتسب وغير المكتسب ، فكلاهما مشروع فى نظرهم ، ولكنهم يقولون بنزع ملكية الارض للمصلحة العامة على أن يعرض الملاك عن الخسارة الحالية والمستقبلية التى تلحقهم من جراء ذلك . وهذا عدل حتى لا يحرم المالك من الانتفاع بثمار جهوده وبذا يظل الباعث الذى اتى خبير باعث على بذل النشاط الاقتصادى .

ونبحث هنا البواعث والوسائل المقترحة لاجداث هذا التطور .
وأهم المقترحات لكاتبين احدهما « جوشن Gossen » الالمانى ،
وثانيهما ولراس السويسرى .

آراء جوشن :

يمتاز جوشن عن « باستيا Bastait » ، « وكارى Carey » بدقة البحث العلمى والتحليل النفسى وهو كالتطبيين يتفق معهم فى وجود قوانين طبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية ، وأنه بحكم القدرة الإلهية يخضع البشر لقوانين عادلة ، إذا عرفها الناس سلكوا الطريق السوى . ويقول « جوشن » أن سعى الفرد لمصلحته الذاتية يدفعه دون قصد إلى العمل للصالح العام ، ولتحقيق هذا الانسجام بين المصلحتين يجب أن يتوافر لكل فرد حرية التامة يتبع أقوم الطرق الموصلة إلى مصلحته المادية ، ويذهب بعمله ورأس ماله إلى حيث يريد منافسا غيره فى ميدان الحياة الحرة . ولكن يحول دون تحقيق الإنسان لما ربه عقبتان :

امراضها - عدم توافر رؤوس الأموال ، ولتذليل هذه العقبة يقترح « جوشن » هذا ، أن تنشئ الدولة مصرفا كبيرا يقوم بوظيفة إقراض الأموال للأفراد .

والثانية - وجود الملكية الخاصة للأرض - Private property in Land ولازالة هذه العقبة يقول « جوشن » ولكي يعمل الانسان مافيه مصلحته يجب أن يعطى كامل حريته فى اختيار العمل الذى يزاوله وبالطريقة التى يراها كفيلة لتحقيق مسعاه كما أشرنا فى بادىء أرائه . ولكن وجود الملكية الخاصة فى الواقع تحد من حريته وتعوق سعيه ، فقد يكون فى تعنت مالك الأرض مايعوق دون الانتفاع بها واستغلالها للصالح العام . والأمثلة على ذلك عديدة فقد تقضى الضرورة أحيانا بنزع ملكية الأراضى للطرق العامة والسكك الحديدية . ولهذا يقترح « جوشن Gossen » أخيراً نزع ملكية الأراضى فتصبح ملكاً للدولة ينتفع بها جميع الأفراد على السواء بواسطة التأجير بالمزاد العلنى ، وبهذا يمكن استغلال الأرض على أكمل وأتم وجه . وفضلاً عن ذلك فهناك مزايا لا يستهان بها تترتب على تحويل الأرض إلى ملكية عامة أهمها : حرمان الأفراد من الربيع يضطربهم الى العمل ابتغاء العيش فلا يعيشون على حساب الغير ، وهذا من شأنه يشحذ الهمم فيزيد الانتاج .

آراء ولراس :

لقد حاول ولراس التوفيق بين الاشتراكية والفردية ، ولهذا فهو يسمى مذهبه بالمذهب الاشتراكي الحر Liberal Socialism . وهو يرى أن لا تعارض مطلقاً بين الفرد والدولة ، فصالحهما مرتبطان ببعضهما بعض ، ولا وجود لأحدهما دون وجود الآخر ، والانسان الحقيقى - هو الانسان الاجتماعى Social man - باعتباره متضامناً مع غيره ، وهذا الانسان له مصلحة شخصية ، تتعارض مع مصلحة غيره من البشر - ومصلحة اجتماعية مشتركة بين مصالحته الذاتية ومصلحة غيره من البشر - ولا وجود للالة مالم يكن تضامن المصلحتين قائماً وإلا انهار صرح كيانها - فعلى الفرد أن

يقوم بوظيفته كعضو في المجتمع وعلى الدولة أن تحافظ على سلامته في الداخل والخارج ، ولتحقيق هذا التضامن يقترح « ولراس Walras » أن تكون الأرض ملكية عامة وكذا ريعها ، وحجته في ذلك أن الريع دخل نشأ من الرقي الاجتماعي فهو حق للأمة . ويترك للفرد ملكية رأس ماله وعمله . ولتحقيق هذا الإصلاح يقترح « ولراس » أن تشتري الدولة الأرض من أصحابها وتعوض لهم الإصلاجات التي أقاموها عليها ، ولتنفيذ ذلك تصدر الدولة سندات تعطى للبلاك ثمنا للأرض ، وتدفع الفوائد وأقساط الاستهلاك من الأرباح الذي أصبح ملكا لها . ويأمل « ولواس » أن الدولة في مقدورها وفاء الدين في مدة خمسين سنة .

المبحث الثامن

نقد نظرية ريكاردو في الريع :

أولا — نقد باستيات لها :

يعتبر باستيا (١٨٠١ — ١٨٥٠) من زعماء الأحرار المتفائلين في فرنسا . عارض نظرية ريكاردو في الريع وبين فساد مبدئه الذي يستند عليه وهو وجود الريع الذي يدفع للمالك نظير الانتفاع بقواها الطبيعية التي لا تنفئ . وهذا خطأ لأن المواد الطبيعية بحالتها الراهنة لا قيمة لها ، وما الزيادة في قيمة الأرض أو ريعها ، إلا ثمرة جهود الإنسان فيها . وعلى حد تعبير باستيات ، ما المالك سوى وسيط بين الطبيعة والمستهلك ، يهيء موادها ويجعلها صالحة للاستهلاك لوضعها في متناول المستهلكين ، مثله مثل من يلقى دلوه في البئر لجلب الماء ويعطى أجرا ، لا في مقابل الماء بل على جهوده التي بذلها . على ذلك لا وجود للريع إلا الدخل الذي ينجم من استخدام رأس المال والعمل في الأرض .

ثانيا — نقد شارل كاري لها :

شارل كاري من الاقتصاديين الأحرار في الولايات المتحدة .

(١٧٩٣ — ١٨٧٩) ويمتاز عن باستيات بدقة بحثه المبني على الحياة العمالية بخلاف باستيا . فقد خالف كاري ريكاردو في أن الجماعات لم تبدأ بزراعة الأراضي الخصبة ثم الأقل خصوبة وهكذا يمتد حـد الزراعة إلى الأرض الرديئة ومن ذلك نشأ الريع - ولكنه يقول بدأت زراعة الأراضي الرديئة ثم لجأت إلى الخصبة أخيراً عندما ازداد عدد السكان على توالى الأيام وهذا عكس ما قال به ريكاردو . ويستند كاري في نظريته على التعليل التاريخي للجماعات فهي تزرع الهضاب المرتفعة أولاً ولا تلجأ إلى الوديان إلا عند ما يزداد العمران . ولعل كلا من ريكاردو وشارل كاري لاحظ البيئة التي نشأ فيها والظروف التي لا يستها فقد نشأ ريكاردو في إنجلترا ذات المساحة المحدودة النطاق الكثيرة السكان مما ترتب عليه زيادة قيمتها وتبعاً ارتفاع ريعها ، بينما نشأ كاري في أمريكا الواسعة الأرجاء المترامية الأطراف الخصبة التربة : ولكل منهما في دعواه نصيب من الصحة .

الفصل الثاني

الأجور

المبحث الأول

مبادئ عامة

العمل سلعة كباقي السلع تباع وتشترى وتحدد قيمته تبعا لقانون العرض والطلب .

وأجر العامل هو الدخل الذي يناله نظير جهوده التي يبذلها تحت إشراف ممول سواء أكان عاملا بسيطاً أم مديراً لشركة .

وقد يكون هذا النصيب مزيحاً من الفائدة والريع والأجر كما في حالة الزارع الصغير الذي يزرع أرضه بنفسه ، فانه علاوة على الأجر الذي ينجم له في مقابل عمله يحصل على ريع لأرضه وفائدة لرأس ماله ، ومثله كل فرد يشتغل لحسابه كالحامى والطبيب والصانع فانه يعتبر دخله مزيحاً من هذه الأنصبة الثلاثة .

المبحث الثاني

مميزات العمل عن السلع الاقتصادية :

قلنا فيما سبق إن العمل سلعة تتحدد قيمته تبعا لقانون العرض والطلب ولكنه يختلف عن السلع الاقتصادية في الأمور الآتية : -

(١) إن السلع ثروة أعدت للاستهلاك ، وإذا كان العمل سلعه إلا

أنها من نوع خاص وهذا راجع إلى شخصية الانسان الذى هو غاية فى ذاته والثروة وجدت لمنفعته .

(٢) العمل متصل بالعامل ، فلا يمكن انفصال أحدهما عن الآخر بخلاف السلع الأخرى فمالك السلعة حر يتصرف فيها كيف يشاء ، يرسلها إلى حيث يريد ويبيعها لمن يشاء ، أما العامل فيعرض عمله بنفسه أى لا بد من وجوده أثناء تأدية العمل وفى ذلك تقييد لحريته .

(٣) العمل سلعة لا يستطيع العامل حبسها انتظار ارتفاع الأسعار ، فهو لركة حاله مضطر أن يبيع عمله بالأجر الذى يعرض عليه وإلا مات جوعاً ، ومثله كالتاجر الذى يبيع سلعته بأقل من نفقات الإنتاج ، بينما كثير من السلع تتحمل البقاء طويلاً ، والمنتجون بما لديهم من رؤوس الأموال يستطيعون الانتظار والاحتفاظ بمنتجاتهم ريثما يجدون الفرصة المناسبة لبيعها ، ولو أن فى انتظارهم ما يعود عليهم بالخسارة إنما سرعان ما يعوضونها عند ما تتاح لهم الفرصة . أما العامل فلا بد أن يعمل وإلا ضاع عليه دخله .

طسوء دفع الأجر : Systems of Wage Payment

وتدفع الأجر :

١ إما تبعاً للوقت من غير اعتبار كمية الناتج وهذا ما يسمى بأجر الوقت Time Wage .

٢ أو تبعاً لوحدة من الناتج من غير اعتبار الزمن الذى يصرفه العامل فى إنتاجها ويسمى هذا أجر القطعة Piece Wage

ويعترض على الأجر الزمانى Time Wage أنه مدعاة للكسل ومجحف بالعامل المجد وفى صالح العامل الكسول ، ويتطلب رقابة شديدة على العمال قد تؤدى إلى منازعات بين العمال وأرباب الأعمال . بينما أجر الوحدة عادل فينال العامل أجراً يتناسب وجهده وهذه ميزة تبعث فى العامل النشاط .

غير أن هذه الطريقة لا يمكن اتباعها في جميع الأعمال كالأعمال الزراعية لصعوبة مراقبتها ، ولا انتشارها على مساحات واسعة ، ولأن الأعمال الزراعية لا تعرف نتائجها إلا بعد مدة وعندئذ لا يمكن الجزم بأن العامل قد أهمل .

ويعاب على أجر الوحدة بما يأتي :

(١) أنها تفضي في الغالب إلى الإسراع في العمل فتتعدم الجودة والاتقان .

(٢) تؤدي إلى كثرة تلف المواد .

(٣) أجر الوحدة عرضة لتنزيله كلما وجد رب العمل مقطوعة العامل في ازدياد مع عدم مراعاة الجودة .

(٤) أجر الوحدة يؤدي إلى استقلال العامل الأمر الذي تستنكره نقابات العمال لأن هذا مما يضعف نفوذ النقابات لانسلاخ العمال عن نقاباتهم .

(٥) الأجر بالوحدة يدعو لكثرة العطل فلا يجد عملا سوى العامل المجد .

(٦) الأجر بالوحدة يؤدي إلى كثرة الإنتاج فتتباطئ الأثمان وتبعاً لذلك تتباطئ الأجور .

(٣) الاجر الإضافي :

ولتلافي هذه المعاييب يلجأ أصحاب الأعمال إلى فرض سعر أدنى للأجور Fixed minimum of Wages في مقابل كمية إنتاج معينة ثم يمنحون العامل أجراً إضافياً Premium system بنسبة إنتاجه ، على أن الأجر الإضافي يقل كلما زادت الوحدات الإضافية . وبذلك يقل إنتاج العامل لانعدام الباعث الذاتي . وأحياناً يعطى للعامل مكافآت في أحوال كثيرة أهمها :

(١) الاقتصاد فى المواد الاولية أو الوقود أو الاقتصاد فى الزمن الذى يصرفه العامل على إنجاز عمل معين .

(٢) جودة الانتاج .

وهذه الطريقة مفيدة لرب العمل والعامل . وهناك طريقة أخرى لضمان إتقان العمل وبث روح النشاط فى العمال : وهى أن بعض أرباب الأعمال ذوى الغيرة يشركون العمال فى الأرباح بنسبة معينة تعطى لهم وقت عمل الميزانية Profit-sharing وسنتكلم عليها فيما بعد .

٤ أجر الجماعة : Group piece rate

قد يتعاقد رب العمل مع رهط من العمال على أداء عمل معين فى مقابل أجر معين يوزع عليهم تبعاً لاتفاق سابق بينهم ، وفى الغالب يكون أساس التوزيع ما يقوم به الفرد من العمل ، أو يوزع الأجر عليهم بالتساوى . وهذه الطريقة شبيهة بأجر القطعة من حيث النتيجة ، ويفضلها العمال عن طريقة الأجر بالقطعة من حيث الاستقلال الذى يشعر به العامل . لأن تضامن هؤلاء العمال فى العمل شبيه بجمعية تعاونية للعمال يختارون من بينهم رئيساً يتعاقد مع أرباب الأعمال .

٥ طريقة الأجر المتحرك : Sliding Scale wage

الغرض منها جعل الأجور تابعة فى تغيراتها للحالة وراج أو كساد الصناعة التى يشتغل فيها العمال ، وهذا يستلزم الحصول على إحصاءات دقيقة لمعرفة أرباح الصناعة ، ولكن هذا ليس ميسوراً فى بعض الصناعات التى نفقات إنتاجها تشتمل على مواد مختلفة أثمنها متقلبة ، وخير ما تصلح له هذه الطريقة الصناعات التى جل نفقات إنتاجها تتكون من الأجور كصناعة التعدين والمناجم ، وقد كانت متبعة فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر ، والآن قل أن توجد . ويقضى اتباع هذه الطريقة وجود لجنة دائمة تمثل أرباب الأعمال والعمال لتوثيق العلاقات

بين الطرفين : فتقدر أثمان المنتجات ، ويعتبر هذا الثمن أساساً لتحديد الأجور لمدة معينة يتفق الطرفان عليها . على أن تعدل الأجور في المستقبل إذا تغيرت الأثمان .

المبحث الثالث أنواع الأجور

تنقسم الأجور إلى نوعين :

الأجر الاسمي : Nominal Wages فالأجر الاسمي : هو مقدار النقود
الأجر الحقيقي : Real Wages والأجر الحقيقي : هو المواد التي يشتريها
العامل بأجره الاسمي من حاجات المعيشة .

لكي تعرف حالة العامل من الوجهة الاقتصادية لا ينبغي أن تقتصر في هذا على تعرف أجره الاسمي Nominal Wage ، بل ينبغي البحث عن أجره الحقيقي كذلك .

أسباب اختلاف الأجر الاسمي عن الأجر الحقيقي :

وهذا يتوقف على :

(١) مستوى الاسعار فقد يرتفع الأجر الاسمي ومع هذا تسوء حالة العامل إذا صاحب ذلك ارتفاع أثمان حاجات المعيشة إلى حد يفوق ارتفاع الأجور كما كان الحال في أثناء الحرب العظمى .

(٢) ثبات العمل .

(٣) متوسط العمر الذي يحتمل أن يعيشه العامل في مزاوئله العمل .

(٤) المكاسب الأخرى التي قد يحصل عليها العامل فوق أجره الاسمي فقد يعطى العامل بيتاً أو ماشية أو طعاماً أو كسوة ، أو قد يتيسر لأفراد أسرته العمل وتتقاضى أجراً كما هو الحال في الزراعة أو في المناطق الصناعية التي يتيسر للنساء والأطفال العمل في أشغال الغزل والنسيج بها .

المبحث الرابع

الأسباب التي تدعو للاختلاف الأجور على العموم :

تفاوت الأجور تبعاً للدرجة في العمل أو للدرجة عنه .
فالأعمال المرغوب فيها المستحسنة أجورها أقل من غيرها التي يقل الإقبال عليها لصعوبتها أو خطورتها أو امتثانها ، ولذلك كان أجر المرأة الاسمي في الأعمال الحرة والأشغال المنزلية متساوياً إلا أنها في الأشغال المنزلية تحصل على طعامها ومسكنها وملبسها زيادة على أجرها الاسمي ومع ذلك فالأشغال المنزلية مستكرهة في البلاد الديمقراطية لأن مركزها الاجتماعي حقير ووضيع ، فقد يجوز أن العاملة في المتجر أو المصنع يكون عملها اليومي أشق وأخطر وأدق وأطول إلا أنها حرة تفعل ما تشاء بعد تأدية عملها اليومي ، ولكنها راضية مرضية بأجر أقل نظير أنها سيدة نفسها ، وكذلك أساتذة الجامعات فانهم يتقاضون أجوراً أقل من غيرهم من أصحاب المهن الأخرى المماثلة لها وفي مستواها حتى صارت الآن غير مرغوب فيها من جانب الرجال ذوى الكفاية النادرة ولكن جمال ووقار المهنة خلاص ومدة الاحترام الذي تجلبه ولا استقرار العمل فيها ولذا البحث والاستقصاء . كل هذه المزايا رغبت طلابها فيها بأجور قليلة .

ومن الأسباب التي تدعو إلى اختلاف الأجور دوام العمل وضمانه ، فكلما كان العمل ثابتاً مستمراً كان مرغوباً فيه ولو بأجر قليل ، وكلما كان العمل غير ثابت ومضمون رغب عنه إلى عكسه ولو أن العكس بأجر أكثر . مثال ذلك موظفو الحكومات الدائمون والشركات المحترمة فانهم يفضلون العمل فيها برواتب أقل من العمل خارجها برواتب أكثر .

أجل أن استمرار العامل في عمله واطمئنانه من المرغبات التي تدفع بموظفي الحكومات والشركات إلى قبول رواتب أقل وما ذلك إلا لأنها

تضمن استمراره في عمله مادام قائما به على غير تقصير .
والاعمال المتقطعة وهي التي تقوم في أوقات معينة أجورها أعلى من
أجور الأعمال الدائمة كطلاب الجدر أو الخشب فالوقت المناسب لها فصل
الشتاء ، بخلاف الأعمال الدائمة طول السنة كالنجارة ، فالنجار الذي يعمل
طول السنة أجره أقل من أجر الطلاب نظراً لأن طبيعة عمله تستلزم فصلاً
معينا ومع ذلك فإن متوسط أجرهما السنوي واحد . وأيضا من الأسباب التي
تدعو لارتفاع الأجور ما يتطلبه نوع العمل الذي يزاوله العامل من النفقات
وما يبذله من جهود في سبيل تأهله لذلك العمل .

قلنا إنه كلما كان العمل سهلاً حسناً مرغوباً فيه كانت أجوره قليلة ، وضرربنا
على ذلك الأمثال بأساتذة الجامعات ومن على شاكلتهم ، وإنه كلما كان العمل
شاقاً أو ممتهناً أو يتطلب الحصول عليه بذل نفقات وجهود كان أجره مرتفعاً ،
هذا هو المقرر أصلاً ، ولكن المشاهد الآن أنه كلما كان العمل شاقاً قذراً
كان أجره منخفضاً وقلما يفي بحاجات العامل الضرورية كالعامل الزراعي
وكناسي الطرق العامة ، بينما نرى أن عمل أرباب الحرف والمهن الحرة
المرغوب فيها كالحامين والمهندسين والأطباء عملهم مشوق سهل كثير التنوع
ولكن أجورهم مرتفعة أكثر من اللازم لأنها لا تتناسب مع ما عانوه من
جهود وما بذلوه من نفقات في تحصيلها .

ولم من مواهب فذة لم يتيسر اذويها متابعة تحصيل التعليم العالي لضعف
مواردهم المالية فأقصاهم حظهم المنكود عن مستقبل باهر كانوا يحظون به لو
اتاحت لهم الفرص وتوافرت لديهم الأموال ، ولو كان الإنسان حراً في اختيار
نوع العمل الذي يزاوله ما كان هناك فرق كبير بين جزاء العمل والجهود التي
تبذل في تحصيله ، إذ الإنسان بطبيعته طموح إلى العلا يرقب الفرص فيختار
من الأعمال أحبها إليه ، وأوفقها لمداركه ، وأروجها مكسباً ، ولكن الحقيقة أن
الأعمال والمهن تكاد تكون حبساً أو شبه احتكار على بعض الناس تبعاً

لاستعدادهم الفطرى ، وحظهم من التعليم ، والبيئة التى نشأوا فيها ، والعادة ، والمركز الاجتماعى ، إلا أن هذه الموانع التى طالما كانت حجر عثرة فى سبيل بعض الطبقات زالت بزوال هذه الفروق لانتشار روح الديمقراطية فى العهد الأخير إذ نجد الآن بين زعماء الصناعة وقادة الأعمال وأصحاب المال وساسة الأمم والعلماء والشعراء والمفكرين من نشأوا عصاميين وبرزوا من طبقات فقيرة .

الثقة التى يجب توفرها فحين يقوم بالعمل :

إن الأعمال التى تتطلب مهارة وحذا ومسئولية تستلزم رجالا يُعتمد عليهم حائزين شهرة طيبة وسمعة حسنة . ولاشئ أصعب على الخائن أو الكسول من وجود عمل . وبناء على ذلك فحسن السيرة ضرورى للحصول على أجر عال . ولا يتيسر لانسان ماهر أن يصير مدير العمل ذا مسئولية إذا كانت ذمته موضوعة شك وريبة .

الارتياح من النجاح فى العمل :

الارتياح من النجاح فى عمل مما سبب فى هبوط الأجر ، فالبعض يفضل الاشتغال فى الأعمال الحكومية عن الأعمال التجارية ذات المكاسب الطائلة .

المبحث الخامس

العوائق الدائمة بين الطبقات :

(١) النفقات الدراسية : وهى العائق الذى يقعد بالكثيرين من طلاب

العلم عن الاستمرار في الاستزادة منه حتى لو كانت كل مراحل التعليم مجانا لأنه لا يتيسر لكثيرين منهم الحصول على نفقات معيشتهم أثناء الدراسة فإذا ما جاوز الصبي في الغالب سن الرابعة عشرة في الطبقات الفقيرة، هجر دور التعليم يبغي رزقه بين المزارع والمتاجر والمصانع ، ويندر أن يلج أولاد الطبقات الفقيرة معاهد التعليم العالي لفقرهم هذا مالم تهى لهم فرص حسنة كالمعاهد الخيرية أو المجانية في مدارس الحكومات .

والحقيقة أن الرجل المهذب الذى نال حظا وافرا من التعليم العالى ، يحرص على هذا المستوى لذريته ويسعى جهده لاعطائهم الفرصة إذا توافرت لديه الوسيلة ، فى حين أن الرجل العادى الذى لم يبلغ من العلم درجة عالية لا يفكر غالبا فى ذلك فضلا عن انعدام الوسيلة لديه .

(٢) البيئة Envirnement

من الصعاب التى تقف فى سبيل تعليم الفرد التقاليد الموروثة التى تحتم على أولاد بعض الطبقات أن يقتفوا أثر آبائهم وأجدادهم فى حرفهم ومهنتهم ، كما كان قدماء المصريين فيشرب الولد محترفا حرفة أبيه ، ولكن هذه الظاهرة لا أثر لها فى البلاد الديمقراطية الآن فان كل من آنس فى نفسه الكفاية والقدرة على مزاولة عمل ما سمت نفسه الى بلوغ مأربه .

(٣) الوراثة :

الوراثة لها تأثير عظيم فى تكوين النشء فتقف بأطماع الافراد إلى حدما ، وقد كان رأى السائد فى القرن الثامن عشر أن الخلق متساوون فى المواهب الطبيعية ، وأن التفاوت بين الناس فى ما آلهم لا يرجع إلى طبائعهم وغرائزهم بل إلى حكم العادة والتقاليد والتهديب ، فذهب « جان جاك روسو » الفيلسوف أن التربية الصالحة تخلق النشء خلقا جديدا ، وكذلك دلت تجارب وتعاليم « روبرت أوزن » أنه إذا هيئت الفرص لجميع الناس فأنهم ينشأون

رجالا فضلاء . ولما جاء القرن التاسع عشر كان من بوادره أن تغير هذا الزعم وقام العلماء والمفكرون ينادون بأن الفوارق بين الناس ترجع إلى غريزتهم وفطرتهم ، وأن صفات وأخلاق الآباء والأجداد تنتقل إلى الذرية ، والمأثور أن الولد سر أبيه . فلا ريب أن سبب نجاح البعض في الحياة العملية والاجتماعية يعزى إلى مواهبهم الفطرية الموروثة من جيل إلى جيل . والذي نشاهده أن كثيرين من قادة الرأي وعظماء العالم برزوا من البيئات العالية حيث الوسط الذي نشأوا فيه عبّد لهم سبل الرقي بسبب ما أتيح لهم من فرص قلما تتاح لأبناء الطبقات الفقيرة . كذلك نشاهد الكثيرين من العباقرة والعلماء الذين خدموا الإنسانية ببنات أفكارهم ونتائج قرائحهم أمثال أديسون وفورد وماركوني ، والقابضين على دقة السياسة في العالم ، جميع هؤلاء درجوا في بيئات فقيرة . وعلى ذلك فكل المذهبين له أثر فعال نستنتج منه رأيا وسطا .

وتأثير الوراثة في الغالب يمكن تتبعه باستقراء حالة الأجيال السابقة ، غير أنه لا يمكن تحديد مدى هذا التأثير ، ولا يمكن الركون فيه إلى قاعدة ثابتة ، ولما كانت حظوظ الناس في الذكاء متفاوتة وقرائحهم متباينة وغير مقطوع بأسبابها ، فمكاسبهم كذلك تختلف تبعا لاختلاف أعمالهم المترتبة على استعدادهم .

وهنا يعترضنا سؤال : هل هناك تفاوت بين طبقات المجتمع في العقل والأخلاق ؟ الجواب على ذلك أنه لا ريب في أن الطبقات الغنية أحسن استعدادا من الطبقات الفقيرة . وبما يؤيد ذلك أننا لو أنعمنا النظر في تاريخ طبقات المجتمع لوجدنا أن الذين برزوا وظهروا في الحياة ، برزوا وظهروا بمواهبهم الطبيعية ، وهؤلاء يكونون عادة من الأغنياء . خذ لذلك مثلا رؤساء القبائل في العصور القديمة ، تراهم أحسن زمانهم ثروة وعقلا وخلقا ، كما أن الأشراف في العصور الوسطى كانوا الملاك الحقيقيين

للأراضي والمسخرين للأفراد ، ولا شك ان الاستعداد دخلا كبيرا في هذا .
ولو فكرنا قليلا لوجدنا أن ارسطوقراطية القرن الحاضر وليدة
الارستوقراطية في القرون الوسطى ثم القرون القديمة ، إذا فللوراثة في
الغالب دخل كبير ، فالممتازون من الناحية الاجتماعية والاخلاقية في
القرون القديمة خلفوا الممتازين في القرون الوسطى ، وهؤلاء تناسل منهم
الممتازون في العهد الحديث ، وأتألو أخذنا عددا من أبناء الطبقة الراقية
ومثله من الطبقة المتوسطة ومثله أيضا من الطبقة الفقيرة واختبرنا استعداد
كل لوجدنا النسبة في أبناء الطبقة الراقية تربو على النسبة في الطبقة المتوسطة ،
وكذلك النسبة في أبناء الطبقة المتوسطة تزيد على النسبة في أبناء الطبقة
الفقيرة ، على أنه قد توجد عبقرية شاذة في الطبقتين الوسطى والفقيرة .

كل هذا دليل على أن النجاح في الحياة يتوقف على المواهب الطبيعية
التي منحها الله الانسان ، وعلى درجة العناية بها .

وعلى كل حال فلا ريب سواء أكان السبب في تفاوت الناس راجعا إلى
مواهبهم الطبيعية أو إلى مواهبهم المكتسبة ، فإن انتقال وتحول العمال من
طبقة إلى أخرى لا يزال مقيدا بعدة عوامل قد سبقت الإشارة إليها .

وتوجد طبقات لا تنافس بينها بمعنى أن من يولد في طبقة يبقى فيها ولا
تطمح نفسه إلى منافسة غيره من أهل الطبقة التي تعلو طبقته . وقد قسم
الأستاذ « كيرنس Cairns » الناس إلى خمس طبقات مختلفة متداخلة
وتتميز عن بعضها بالأعمال التي تزاولها :

الطبقة الفقيرة

(١) الطبقة الأولى

وتشمل جميع الذين يعملون بأيديهم بدون تفكير كالفعلة وصغار

العمال في المصانع ، وهذه الطبقة تكون معظم سواد الأمة ، وأجور هؤلاء لا تكاد آتى بحاجاتهم الضرورية .

(٢) الطبقة الثانية :

تشمل المدربين من العمال الذين يعملون بأيديهم ، والذين تتطلب أعمالهم مسؤولية وتحتاج إلى قليل من التفكير أو حدة في البصر ، كسائق القطارات والترام والسيارات وعمال المناجم والمحاجر والبحارة .

(٣) الطبقة الثالثة :

وهي طبقة العمال الشبيهة بالفنيين skilled Workmen والتي مارست عملها تحت إشراف معلم فاكتسبت خبرة ومراعاة ، كالنجارين والبنائين والحدادين والميكانيكيين ، وذوى الحرف التي تحتاج لنظر قوى ، ومراعاة على استعمال الآلات ، ومهارة وخفة في السواعد .

ولقد كانت نتيجة استعمال الآلات في المصانع الحديثة على نطاق واسع ، إن حلت محل الكثيرين منهم ، وساعدت على توزيع العمل بين العمال على حسب الكفايات ، ويتكون من هذه الطبقة جمهرة أعضاء نقابات العمال الذين يدافعون عن مصالحهم ، ويدودون عن حقوقهم .

الطبقة الوسطى : Middle Class :

وهي التي يزاوئ أفرادها الأعمال الكتابية والشبيهة بالعقلية ، مثل الكتبة والمحاسبين والمقدمين ومراقبي الأعمال ، وقد لا يتيسر لأبناء هذه الطبقة متابعة التعليم . ويحدث الزواج في هذه الطبقة متأخراً نظراً لرقه حالهم .

الطبقة الراقية : Higher Class :

وهم نخبة الأمة وصفوتها ، كالعلماء ، وكبار الفنيين ، وأساتذة الجامعات والتعليم العالي ، والأطباء والمحامين ، والمهندسين ، ورجال الدين ، وكبار موظفي الحكومات والشركات ، ورجال الأعمال ، وزعماء الصناعة قاطبة . وينال أبناء

أفراد هذه الطبقة حظاً وافراً من التعليم العالي ، ولا يبدأ أفرادها حياتهم العملية مبكرين كباقي الطبقات الأخرى ، ويغلب أن تكون بداية مكاسبهم قليلة ثم تأخذ في الزيادة المضطردة على توالى الأيام .

فالثلث الطبقات الأولى ، فى الحقيقة يكونون فئة واحدة لتقارب أجور أفرادها ، ولتشابه أفكارهم وبيئاتهم وعاداتهم ومعتقداتهم وأملهم فى الحياة ، واعتمادهم على أجورهم وحدها دون غيرها ، والقليل منهم من يستطيع إنماء ثروة لديه لضالة أجورهم .

كذلك الطبقتان الأخرى لا تختلفان عن بعضهما كثيراً ؛ إذ تكاد تكون آراء أفراد هاتين الطبقتين وتقاليدهم وعاداتهم واحدة ، يتطلعون إلى الرفعة والمجد ، وينشدون الحرية عن باقى الطبقات الأخرى ، وآمالهم فى الحياة كثيرة واسعة .

وكان لا تتشاور روح الديموقراطية فى القرن العشرين ، التى حققت مبادئ العدل والأخاء والمساواة بين الطبقات ، أثر حميد فى زوال الفوارق بين الطبقات المختلفة حتى صار فى مُمكنة كل فرد من أفراد الطبقات الخمس أن يصل إلى أرقى المناصب بجده واجتهاده ، فمعاهد التعليم كلها فى متناول الجميع على السواء ، والوظائف الحكومية حق مكتسب للجميع ، يحصل عليه من وجدت فيه الكفاية دون نظر إلى حسب أو نسب أو ثروة أو جاه .

على أننا نستطيع أن نقول على الرغم من ذلك : أن هناك أعمالاً متهنة تأنف الطبقتان الوسطى والراقية من مزاولتها ويقوم بأدائها الدهماء من الناس كالرقى فى القرون القديمة ، والمستعبدين فى القرون الوسطى ، والأجراء فى عصرنا الحاضر ، كمن يعملون فى بناء السفن ، وإقامة الجسور ، ومد السكك الحديدية ، وحفر المناجم ، وفلاحة الأرض ، وتشيد المباني ، والعمل فى المصانع ، وغير ذلك . ويرجع السبب فى انخفاض أجور هذه الطبقة للأسباب الآتية : زيادة المعروض منها ، والمنافسة الشديدة بين أفرادها ، وعدم استطاعتها

الذي يام بأعمال أخرى ، لتأثير البيئة المحيطة بها ، ولعدم تعليمها ، ولضعف مواهبها ، ولو زالت هذه الموانع قد يكون في مقدور بعض أفراد كل طبقة الوصول إلى مستوى الطبقة التي تعلوه ، وبذلك يتساوى الجزاء ، وهذه الظاهرة تتجلى في البلاد الديمقراطية وخاصة في البلاد المتحضرة ، فلا أثر لاهراق الاجتماعية فيها ، فالحرية شعارهم ، والمساواة غايتهم ، والتعليم سبيل مدنييتهم .

ومن دواعي الغبطة والسرور شعور الإنسان بحريته في إختيار العمل الذي يزاويه ، كما أن من أسباب شقائه وألمه في الحياة أن يكون غير حر في إختيار عمله .

وإن ما يرى من تفاوت الأجور ، والمكاسب ، والمراكز الاجتماعية ، لا يتنافى ولا يتعارض مع مبادئ ومظاهر المدنية الحديثة ولا التعاليم السماوية ، وعلى فرض زوال هذه الموانع القائمة في سبيل رقي أى طبقة إلى التي تعلوها ، فإن الطبقة العاملة ذات الأجور المنخفضة تبقى السواد الأعظم في الأمة ، لأن النوااميس الطبيعية والاجتماعية التي أوجدت الفوارق ، ضرورية لانتظام عقد المجتمع مهما سببت مشاكل اجتماعية ، وبذرت بذور الشقاق بين الطبقات ، ولو تساوى الناس في الحظوظ لانهار صرح المجتمع الانساني ، فان الله سبحانه وتعالى يقول :

« نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا »

المبحث السادس

الاجور وتكاليف العمل

قد يقال إلى أى حد تكون أجرة العامل تابعة لتكاليف عمله غلام ورخصاً ؟

الجواب على ذلك أنهما متلازمان ، فإذا ارتفع أحدهما استلزم زيادة الثاني ، وإذا انخفض نقص الآخر تبعاً له — غير أنه يلاحظ ما يأتي : —

(١) — إذا كانت نسبة ارتفاع الأجور كنسبة ارتفاع الأثمان أو أقل منها ، لم تكن هناك فائدة يجنيها العمال ، بل يضارون في الحالة الثانية وعكس ذلك إذا كانت نسبة الزيادة في الأجور أكثر .

(٢) — إذا أعطى العامل أجراً غالياً في مقابل عمل كثير جيد اعتبر عمله رخيصاً ، ولورخص أجره وقل إنتاجه أو اتصف بغير الجودة كان في الواقع عمله غالياً .

المبحث السابع

أجر النساء

إن أجر المرأة منخفض بالنسبة لأجر الرجل ، وهذا يرجع إلى عدة عوامل : منها أن تكوينها الطبيعي أقل وأضعف من تكوين الرجل وإن تساوت معه في بعض المؤهلات ، وهذا الضعف في التكوين يترتب عليه القلة في الإنتاج . كذلك يرجع إلى أن المرأة ليست حرة في اختيار العمل الذي تزاوله ، لأن ميدان العمل أمامها ضيق ، فالتقاليد والعادات والتربية منعت المرأة من الانخراط في سلك أعمال كثيرة ، ويكاد يكون عملها مقصوراً على الأشغال المنزلية والأعمال الخفيفة التي تتناسب مع تكوينها ، كالخياطة والحياكة ، وأعمال النسيج والتطريز ، والأعمال الكتابية ، والتمريض .

وتدل الإحصاءات في نيويورك على أنه لو اشتغل رجل وامرأة معا في صناعة معينة ، وزاولاها سوياً مدة من الزمن ، واستخدما ماكينات من طراز واحد ، وتقاضيا أجراً متساوياً على القطعة (وحدة الناتج) ، فإن أجر الرجل يكون أزيد من أجر المرأة ، وتتراوح الزيادة ما بين ٢٥ ، ٧٥ في المائة . وآية ذلك أن الرجل أبرع وأقوى وأصبر على العمل من المرأة ، والدافع للرجل

على الاجتهاد في العمل والسرعة هو شعوره بتحمل مسؤولية تربية عائلته ، بينما المرأة في غالبية الأحيان لاتعول إلا نفسها .

ولكن انتشار روح الديمقراطية حول أفكار الناس عن هذا المبدأ «مبدأ انزواء المرأة» ، وتوسعوا في تطبيق مبدأ المساواة الذي انبثق فجره مع الثورة الفرنسية وبعدها ، ولم يقف حد المطالبة بالمساواة في الحقوق المدنية وحدها ، بل تعدى إلى المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، مساواة بين طبقات المجتمع في التعليم ، مساواة في التصويت في الانتخابات العامة ، مساواة في الثروة ، مساواة في العمل والأجور ، مساواة بين الرجل والمرأة .

والمشاهد في البلاد المتحضرة ، أن المرأة قد خطت خطوات واسعة في طريق التقدم بسبب إعطائهم قسطا وافرا من التعليم ، فاصبح الآن يناهض الرجال في كثير من الأعمال . وبما أن من أهم العوامل في انخفاض أجر المرأة عن أجر الرجل راجع إلى أن المرأة أقل إنتاجا منه ، وأن الرجل يعول عائلة ، وأنها لاتستطيع مساجلة الرجل في الأعمال التي تستلزم مشقة ومثابرة ، فلماذا لا يتساوى أجر المرأة بأجر الرجل إذا قامت هي بنفس العمل الذي يقوم به على أساس أنه ثمن لوحدة من الناتج سواء كان بائعا رجل أو امرأة .

كذلك قيل إن نقص أجر المرأة عن أجر الرجل ، أنها لاتعول عائلة ولا تتحمل شيئا من أعباء الحياة ، وأن حياتها في ميدان العمل مؤقتة ريثما تجد لها شريكا يعاونها في الحياة التي خلقت لها . ولكن هذه حجة واهية ؛ فكم من امرأة تعول عائلة وتتحمل من المسؤوليات أعظمها ، كالمرأة التي فقدت بعلها وليس لها مورد رزق آخر تعتمد عليه في تربية أطفالها ، فتدفعها الحاجة على قبول أجر أقل من أجر الرجل حتى ولو كان عملها واحداً . على أن ليس هناك أعمال كثيرة تستطيع المرأة ان تقوم بها كالرجل وتساجله في الجهود . وبما أن مجال العمل امامهن ضيق فانهن يناهسن بعضهن بعضا في الأعمال ، فيقبل أجرن تبعاً لقانون العرض والطلب ، ولكن هذا لا يبرر مطلقا تلك الأجور

الزهيدة التي تتقاضاها العاملات في بعض الأعمال والصناعات ، كحال الخياطة ومتاجر الحلوى التي يعملن فيها فوق استطاعتهن ويتناولن على ذلك المجهود المصنى أجرا ضئيلا .

ترك المرأة الأعمال الحرة :

هذه المسألة خلافية ، فالبعض يقول للمرأة والأعمال الحرة ، هذا للرجال ، ولهن أن يعملن في بيوتهن . وهذه الدعوى تتفق والفكرة الرجعية القائلة بإبعاد المرأة عن الأعمال الحرة . بينما البعض الآخر يرى أن المرأة جديرة بأن تجارى الرجل في كل الأعمال ، وليس هناك ثمت ما يدعو لتبرير ذلك إلا أنانية الرجل . على أن هذا الخلاف في الرأي يرجع إلى طبيعة الأفراد وحظهم من الثقافة العامة .

وقد لاقت هذه الفكرة الداعية إلى إرجاع المرأة إلى البيت تأييدا من بعض المفكرين الذين ينسبون بعض العطل الحالى إلى أن المرأة الحديثة حلت محل الرجل في كثير من الأعمال ، وأنها إذا كرست حياتها على البيت كان اجدى لتكوين المجتمع ، وأفسحت المجال للرجال . وهناك ما يبرر هذا القول فقد شاهدنا أثناء الحرب الكبرى ، أن الضرورة قضت باستخدام النساء في المصانع والمتاجر ودور الحكومة في جميع الدول المتحاربة ، وكن يعملن بنشاط عظيم مدفوعات بعامل الوطنية الحققة ، فلما وضعت الحرب أوزارها ورجعت الأمور إلى مجاريها ، كان من الصعب على المرأة أن تخلع ثوب الجهاد في الحياة العملية وترجع إلى بيتها ، ومن ذلك الحين قامت المنافسة بين الرجل والمرأة . وهناك حركة في ألمانيا تعمل على إرجاع المرأة إلى الحياة المنزلية تاركة الأعمال الحرة للرجال ، لأن تجربة استخدام النساء في مختلف الأعمال أفضت إلى عطل الرجال ذلك العطل الذي تعاني من شدته حكومات العالم أجمع ، فقد خلقت مشاكل اجتماعية خطيرة لاحد لها .

ولا يظن ظان اننا نقصد بذلك إبعاد المرأة عن الأعمال الحرة مرة واحدة ،
ولكننا نقول إن مسؤولية الرجل في الحياة أعظم من مسؤولية المرأة وأقدر
منها على تحمل أعبائها المفضية ، ومن هنا يظهر أن حرمان المرأة من الانخراط
في الأعمال ليست أنانية الرجل ، ولكن في الواقع شهادته وشفقته قد فرضتا
عليه الزود عنها .

المبحث الثامن

نظريات الأجور :

.. وقد وضع الاقتصاديون نظريات كثيرة يعللون بها تحديد الأجور :

النظرية الأولى :

نظرية الكفاف أو قانونه الأجر المديري :

Subsistence Theory of Wages, or Iron Law of Wages.

وضع هذه النظرية الطبيعيون في القرن الثامن عشر وأخذ بها « آدم
سميث Adam Smith » ، « ساي Say » ، « روبرت مالتوس
Robert Malthus » ، « دافيد ريكاردو David Ricardo » .
ويرى أصحابها أن العمل سلعة تباع وتشتري ، فالعمال هم البائعون ،
وأصحاب الأعمال المشترون ، وتقدر قيمة العمل تبعاً لقانون العرض والطلب
أسوة بالسلع الاقتصادية ، فكما أنه في حالة المنافسة تقدر قيمة السلعة
بنفقات إنتاجها ، كذلك في حالة المنافسة تتحدد أجرة العامل بالنفقات
الضرورية التي يصرفها العامل وقت صنع السلعة ، هؤلاء الاقتصاديون
قاسوا العامل بالآلة ، فكما أن الآلة تحتاج لنفقات لوقودها وإصلاحها
وإستبدالها بغيرها عند ماتبلي ، كذلك العامل يحتاج لنفقات معيشته
هو وأسرته ، وعلى حسب منطوق هذه النظرية ، تتحدد الأجور بالقدر
الكافي لسد الحاجات الضرورية للعامل وأسرته .

وهذه النظرية مجحفة بالعامل أشد إجحاف ، حيث يترتب على كل زيادة في الأجور على هذا القدر كثرة في عدد السكان تُرجع الأجور إلى مستواها ، كما أنه يترتب على كل نقص قلة في عدد السكان تُرفع الأجور إليه .

وقد ترتب على تشاؤم الناس بها أن سموها الاقتصاد بالعلم المظلم Dismal Science.

وهذه النظرية خاطئة في تقريرها أن الأجور لا تزيد ولا تنقص عن نفقات المعيشة الضرورية للعامل ، وهي خاطئة من وجهين :
(أولا) أن النفقات الضرورية تختلف كثيراً باختلاف الأزمنة والأمكنة ، والأفراد ، ونوع الحرفة ودرجة العمل ، فليست منوطة بالنفقات الضرورية لعيش الكفاف وإلا ما اختلفت هذا الاختلاف .
(ثانياً) أنه لو كانت صحيحة ، لكانت مضطردة في كل زمان ومكان مع أن الأجور الحقيقية قد زادت في نهاية القرن التاسع عشر في بريطانيا ثلاثة أمثال ما كانت عليه في أوائله رغم زيادة السكان المضطردة .

النظرية الثانية : نظرية تخصيص الأجر : Wages Fund Theory

وضعها « جون استيوارت ميل John Stuart Mill » في القرن التاسع عشر ، وكان من أنصارها من الاقتصاديين الأساتذة « كيرنس Cairns » و « فاوسيت Fawcett » . وظلت هذه النظرية معترفًا بها مدة طويلة وكانت مشهورة في إنجلترا باسم « The Classical Theory » .
الأصل في هذه النظرية أنها تستند على فكرة أن الإنتاج في النظام الاقتصادي الحاضر يقتضي مرور فترة طويلة ما بين الإنتاج والاستهلاك ، يتعيش العامل أثناءها من مدخر إنتاج سابق ، وعلى هذا الاعتبار تكون الأجور حقاً واجب الدفع من رأس المال المخصص لها . وبناءً على هذا ، تقول النظرية ، إن متوسط الأجور متوقف على النسبة بين عدد العمال

المستعدين للعمل ومقدار رؤوس الأموال المخصصة للأجور ، وهذا القدر يتعين قبل البدء في الإنتاج . فإذا كان رأس المال المعين كثيراً بالنسبة لعدد العمال كانت أجورهم مرتفعة ، وإن كان رأس المال قليلاً وكان عدد العمال كثيراً كانت أجورهم منخفضة .

فإذا فرضنا أن رأس المال المخصص في جهة معينة بلغ عشرة آلاف قرش ، وكان عدد العمال القابلين للعمل ألف عامل ، كان متوسط الأجر عشرة قروش ، وهو عبارة عن خارج قسمة المبلغ المخصص للأجور على عدد العمال ، فإذا زاد عدد العمال عن الألف ، نقص مستوى الأجور كما لو نقص المقدار المخصص للأجور ، وعكس هذا ترتفع أجرة العامل إذا نقص عدد العمال أو زاد المبلغ المخصص للأجور .

وقد طبق « جون استيوارت ميل » على هذه النظرية قانون العرض والطلب فقال : « يتوقف مستوى الأجور على النسبة بين عدد العمال وبين رأس المال ، أو موارد الثروة الأخرى المخصصة للعمل ، فإذا كانت الأجور أعلى في زمان أو مكان منها في زمان أو مكان آخر ، أو صار العمال أحسن حالاً ، فرجع ذلك إلى زيادة نسبة رأس المال لعدد العمال » .

وهذه النظرية خاطئة ؛ لأن الأجور لا تدفع من مبلغ معين لها خصيصاً قبل البدء في العمل ، وعلى فرض أن صاحب العمل يدفع الأجور من رأس المال الموجود معه ، إلا أنها في الحقيقة تدفع من الناتج الصافي الذي يوزع على عوامل الإنتاج ، وهذا الناتج لا يعرف إلا بعد انقضاء العمل . كما أنه يوجد كثير من العمال لا يأخذون أجورهم إلا بعد بيع السلع . فهل يقال في هذه الحالة إن الأجور دفعت من مبلغ مخصص لها من قبل ؟ لا .

كما أنها لا تفسر لنا تفاوت الأجور في مختلف الأعمال ومن دولة لأخرى ، فقد تكون الأجور مرتفعة في البلاد الجديدة حيث رؤوس الأموال أقل منها في البلاد القديمة . ولكن ينسب أنصار هذه النظرية

(ميل وفوست وبريس) ارتفاع الأجور والأرباح في البلاد الجديدة لازدياد الإنتاج النسبي ، إلا أن الواقع يؤيد غير ذلك حيث ، أن الإنتاج النسبي أكبر في البلاد المكتظة بالسكان منه في البلاد الجديدة الفقيرة في الأهلين .

النظرية الثالثة : نظرية مستوى المعيشة : Standard of Living Theory

تقرر هذه النظرية أن الأجور يجب أن تتحدد تبعاً لمستوى معيشة العامل المناسب له ، الذي يفي بحاجاته الضرورية ويهيء له وسائل الراحة ، والاستمتاع بالاشياء السكالية التي ألفها في حياته المعاشية ، حتى يمكنه القيام بعمله على الوجه الأكمل . وارتفاع مستوى معيشة العامل يفيد جسمانياً وعقلياً ، إذ يبعث فيه النشاط ، ويزيد في كفايته الانتاجية ، ويساعده على تربية أسرته . ولا ريب في أن لرخاء معيشة العامل أثراً محسوساً في ترقية المستوى الفكري لأفراد أسرته ، بل في النهضة العقلية لسواد الأمة التي هي مجموع أسر صغيرة .

إلا أنه عند بحث هذه النظرية يتجلى نقصها ، لأن تأثير مستوى المعيشة على الأجور يظهر بطريق غير مباشر على عدد العمال وذلك لأنه يترتب على ارتفاع مستوى المعيشة قلة النسل ، فيقل عرض العمال ، وتبعاً لذلك ترتفع أجورهم ؛ مع العلم أن مستوى المعيشة له أثره الفعال عند المساومة بين العمال وأرباب الأعمال على الأجور ، فيجهد العامل دائماً في الحصول على الأجر المناسب له .

مع ملاحظة أن مستوى المعيشة هذا معناه مرن غير محدود ، ولا يمكن جعله مقياساً ثابتاً لأنه يختلف على حسب الفرد ، وطبقته التي يعيش فيها وينتمي إليها ، ونوع العمل . كما أنه يتغير على حسب القوة الشرائية للنقد ، ويختلف على حسب الزمان والمكان . فما كان يعتبره أسلافنا مستوى رفاهية ،

يعتبره الخلف مستوى عاديا ، وما نخاله الآن من الترفيات سيعتبره الجيل القادم من الضروريات .

النظرية الرابعة : نظرية الباقي : Residual Claimant Theory

وضع هذه النظرية « فرنسيس ووكر الاقتصادي الأمريكي Francis Walker » وهي تقرر أن للعامل الحق في الاستيلاء على الباقي من الدخل الأهل بعد استقطاع أنصبة العوامل الأخرى « الربح والفائدة والربح » . وتبرير هذا الرأي عند أنصارها ، أن الثروة الناتجة ، هي من عمل العامل ومن حقه وحده .

وقد حازت قبولا من بعض الاقتصاديين في أول عهدها ، إلا أنها فقدت أهميتها بسبب ما طرأ على تنظيم الإنتاج وأن الباقي بعد دفع حصص عوامل الإنتاج من حق المنظم الذي يدير العمل ويتحمل مسؤولية عظيمة . فعلى قدر كفايته يعظم ويتضاءل الربح فعلا له الأولوية على ما تبقى من الدخل الأهل .

النظرية الخامسة : نظرية قوة الإنتاج النهائية وهي أحدث النظريات Marginal

Productivity Theory

العمل سلعة يتحدد ثمنها كباقي الأشياء الأخرى تبعا لقانون العرض والطلب . ومع أن المقصود بالعمل مطلق العمل من غير تخصيصه بنوع معين ، فمن الخطأ أن نساارع في تعريف أجر العامل بصفة عامة قبل أن نتعرف أجره في عمل معين ، لأن الأعمال متعددة متباينة ، وليس المقصود بالطلب طلب العمال عامة ، إنما المقصود بالذات طلب وحدات معينة لأداء عمل معين في وقت معين . وحيث أن ليس لعمل الفرد قيمة في ذاته إذا لم ينتج الأشياء التي تشبع رغبات غيره ، كذلك لا معنى للطلب على العمال إلا إذا عرفنا عدد العمال القابلين للشغل في عمل معين وبأجر معين .

وحيث أن الأعمال تختلف ، كذلك الأجور تختلف تبعا للمكان والحرفة

ودرجات العمل وفائدته : على أن أهم عامل يؤثر في تفاوت الأجور هو صعوبة انتقال العمل Mobility of Labour ، فالعامل لا ينتقل من مكان لآخر لاختلاف البيئة التي تربى فيها ، أو لاختلاف الجنسية واللغة والعادات القومية . ولهذا تتفاوت الأجور بين جهات العالم ، ولو كان العمال من درجة واحدة . كما أن انتقال العمال من درجة لأخرى أصعب ، وأصعب منه الانتقال من حرفة لأخرى نظراً لظروف كل ، فقد تتطلب من الكفاية الجسمية والعقلية والمهارة الفنية ما يجعلها لا تتوافر إلا في أفراد قلائل ، أو لا توجد لدى العمال بنسبة واحدة ، بينما الأعمال السهلة عرضها كثير ، وتكون قيمة الأعمال الأولى عالية ، والثانية رخيصة . ولهذا تتفاوت الأجور بين مختلف الأعمال .

ولولا هذه العوائق الدائمة بين الطبقات لتساوى الناس في الجزاء ، وإذا تساوت الأعمال وسهل على العامل الانتقال من حرفة لأخرى دون صعوبة لتساوت الأجور ، لأنه إذا جاز أن تكون عالية في واحدة انتقل إليها العمال رغبة في الحصول على أجر عال

ويتوقف طلب العمال من جانب رب العمل على ما ينتظره من الفائدة التي تنتج من استخدامهم بالنسبة لباقي العوامل الأخرى (رأس المال والأرض) ، فإذا زاد الطلب على العمال بنسبة أكبر من نسبة رأس المال والأرض ، كان نصيب العمل من الدخل الأهلئ أكبر ، والعكس إذا كانت النسبة أقل كان نصيبه أقل من نصيب صاحب رأس المال ومالك الأرض . ويكون نصيب أى عامل من عوامل الإنتاج المشتركة متوقفاً على الكمية التي يضيفها إلى الناتج الكلى أى على قدر كفايته الإنتاجية . فإذا كانت وحدة العمل تنتج أكثر وتضيف إلى الناتج أكثر ، كان نصيبها أكثر من نصيب صاحب رأس المال ومالك الأرض . أى أن الخسارة التي تلحق رب العمل من حرمانه من شغل هذا العامل أكثر من خسارته الناشئة من حرمانه من

أى وحدة من الأرض ورأس المال ، وعلى هذا فهو يسعى في إبقائه لديه ، ويدفع له أجراً أكثر ، لأنه يضيف إلى الناتج الكلى أكثر من أجره .
وهذه النظرية تطبق لنظرية المنفعة النهائية التى سبق الكلام عليها فى دروس السنة الأولى ، فكما أن قيمة الشيء تقدر بآخر جزء منه يسد الحاجة ، كذلك تقاس أجره العمل بأجرة ذلك العامل الذى يجد صاحب العمل أقل فائدة فى استخدامه ويعطيه أجراً يساوى إنتاجه . فإذا فرضنا أن رب العمل يستخدم خمسين عاملاً عند ما يكون الأجر عشرة قروش ، فإنه يجعل نصب عينه أن يكون إنتاج العامل الأخير مساوياً لأجره ، وهذا أقصى ما يمكن دفعه ، ومحال أن يزيد لأن كل زيادة فى الأجر تقلل من ربحه الصافى ، كما أن كل زيادة فى عدد العمال بعد هذا الحد تقلل من ربحه الصافى . كذلك إذا فرضنا أن زارعاً يقوم بمفرده على زراعة قطعة أرض فينتج ٥ أرادب ، وإذا اشتغل معه آخر فأتجا معا ٩ أرادب فيكون ما أضافه العامل الثانى إلى الناتج الكلى قدره ٤ أرادب وهذا أقصى ما يمكن دفعه كأجر لهذا العامل ، وإذا استخدم عاملاً آخر ، وكان الناتج الكلى لهم جميعاً ١٢ أرادباً يكون أقصى ما يدفعه للعامل الأخير هو ٣ أرادب : أى مقدار ما أضافه إلى ناتج الأول والثانى ، ويكون هو الناتج النهائى ، ولا يستطيع أن يدفع له أكثر من هذا المقدار لأن كل زيادة فى أجره تفضى إلى نقص ربح الزارع الكلى .
ويتبين لنا من هذا أن ما ينتجه الزارع مع العامل الأول هو ٩ أرادب ، بينما ما ينتجه الثلاثة معا ١٢ أرادباً ، وحينئذ يكون أوفر للزارع أن يستغنى عن العامل الثانى إذا هو لم يقبل الأجر الذى يأخذه العامل الأخير .

الفصل الثالث

الفائدة

المبحث الأول

تعريف الفائدة :

الفائدة هي نصيب صاحب رأس المال من الدخل الأهل ، سواء كان بإقراضه لآخر ، أم باستثماره في مشروعاته الخاصة ، أم بتأجيريه . ففي الحالة الأولى يسمى فائدة على النقود المقرضة interest ، وفي الحالة الثانية يسمى ربحاً Profit ، ينجم من استخدام رأس المال المائل في السلع الاقتصادية ، كما لو قومت بعشرة آلاف جنيه تغل دخلاً سنوياً قدره أربعمائة جنيه بمعدل ٤ ٪ ، وفي الحالة الثالثة ينتج من الارتفاع بالشئ المؤجر كما لو كان رأس المال منزلاً أو ماكينة أو سيارة ويسمى أجرة أو إيجاراً ، ويفضلون تسميته بشبه الإيجار Quasi-Rent .

ولما كان المصدر في هذه الحالات الثلاث واحداً ، فقد اصطلح الاقتصاديون على تسمية نصيب صاحب رأس المال فيها فائدة ، وإذا تجاوزنا في تسميته ربحاً كما في الحالة الثانية أو أجرة كما في الحالة الثالثة ، وجب علينا ألا نعتبر فائدة إلا ما زاد عن المبلغ الأصلي ، والشريعة الإسلامية تعتبر نصيب صاحب رأس المال في الحالة الأولى فقط رباً محرماً . قال الله تعالى :

(ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) .

المبحث الثاني

تطور الآراء الخاصة بمشروعية الفائدة :

في العصور الأولى لم يكن لرأس المال شأن يذكر إذ كان عدد السكان قليلا وحاجاتهم قليلة موفرة . ولما كانت وسائل الاستثمار مجهولة لم يكن للفائدة وجود قط ، فمن كان لديه مال يزيد عن حاجاته المعيشية أقرضه لمن هو في حاجة اليه بدون فائدة . ولما عرفت مزايا الاستثمار ، وزادت أهمية رأس المال في الإنتاج ، لجأ الفقراء والضعفاء إلى المرابين الذين كانوا يقرضونهم بفائدة باهظة . وقد حرمت الشرائع السماوية التعامل بالربا لما فيه من الإثم لأنه يضعف الرابطة بين أفراد النوع الإنساني ، ويرفع المعروف ، ويقضى على فضيلة التعاون بين الناس . ورجال الدين والفلاسفة يبغضون الربا ، فقد كان « ارسطوطاليس Aristotle » يقول « إن قطعة النقود لا تلد نقودا أخرى ، والفائدة التي تؤخذ في نظير إقراضها لا مبرر لها » . وقد وجد رأييه هذا تأييدا من بعض المفكرين في عصره ، بحجة أن من يؤجر منزلا أو جوادا لآخر للارتفاع به في نظير مقابل لا جرم عليه ، لأن الاستمتاع يحدث من الشيء المقرض مباشرة . وهذا على عكس إقراض النقود ، لأن منفعة النقود منفعة وساطة فلا يرغب فيها لذاتها وإنما لما يقتنى بها من الأشياء الأخرى . ولكن يرد على هذا الرأي ، أن إقراض النقود لا يختلف عن إقراض الجواد أو المنزل ، لأن النقود يشتري بها الجواد ؛ وحيث لا فرق بين الوسيلتين مادامت الغاية واحدة ، فسواء كان موضوع القرض قيمة الجواد أو الجواد نفسه فالحكم واحد والنتيجة واحدة . وعلى الرغم من أن أغلب الشرائع نهت عن الربا ، فلم يمنع هذا انتشاره في مدة الرومان ، فكان المرابون يقرضون بفائدة باهظة ، فاذا ما عجز المدين عن الوفاء أخذه الدائن أسيرا (قانون الألواح الاثني عشر Tables 12) .

ولكن قلة رؤوس الأموال المتداولة ، وشدة الحاجة اليها ، واستخدام القروض في أعمال غير منتجة ، وظلم المرايين ؛ كل هذه العوامل نهت الأذهان وكان من نتيجتها وضع قوانين جعلت حدا أقصى للفائدة ، وكان المرابي إذا تجاوز ذلك الحد ، يعاقب كاللص والقاتل . واستمر تحريم الربا في أوروبا على هذا المنوال ردحا من الزمن وكان « لوثير Luther » من أشد الناس كراهية للربا ، وظل الأمر كذلك حتى ظهر « كالفن Calvin » واعترض على رأى « أرسطوطاليس » « بأن النقود لا تلد نقودا أخرى ولكنها واسطة في إنتاج ثروة أخرى » . وهذا إنما ينطبق على قروض الإنتاج لا قروض الاستهلاك ، واستمرت المسألة موضع جدل وصراع عنيف بين أنصار المذهبين حتى أواخر القرن السابع عشر ، ثم تغيرت الأحوال وظهر في الوجود الطبيعيون أصحاب المذهب الحر ، فأباحوا الربا . وكتب « تورجو » مؤلفه « مذكرات على تسليف النقود » سنة ١٧٦٩ ، وكتب « بنتام Bentham » مؤلفه « دفاعاً عن الربا Defence of Usury » سنة ١٧٨٧ . وكانت حجة هؤلاء في مشروعية الربا أن الوضع انعكس : فلم يعد الفقراء والضعفاء هم المقترضون من السادة الأغنياء كما كان في الزمن الغابر ، بل أصبح المقترضون هم الأغنياء ، والمضاربون في المشروعات العامة ، ورجال الأعمال ، والحكومات ، فيلجأون إلى الاقتراض من الجمهور المستثمر بواسطة الاكتاب في الأسهم والسندات التي تطرح في الأسواق المالية . وحينئذ لم يعد المقترضون هم الضعفاء الذين تجب حمايتهم من المقرضين الأقوياء ، بل انعكست الآية وأصبح المقرضون هم الذين يطلبون حمايتهم من جمهور المستثمرين . هذا وقد أباح « آدم سميث » و « ريكاردو » ومن تبعهم من الاقتصاديين « الربا » . ولكن هذا التطور لم يكن عاما في كل الأقطار وخاصة في البلاد الزراعية ، فما زال « الربا » مبعوضا في الأقطار الشرقية .

ولما رأت الحكومات أن المقترضين قد تغالوا في رفع الفائدة لأموالهم، سنت القوانين وحددت بها أقصى حد للفائدة، وقد نص القانون المدني المصري على أنه في حالة عدم الاتفاق تكون الفائدة ٥ ٪ في المعاملات المدنية، ٧ ٪ في المعاملات التجارية، ولا يصح التعاقد على دفع فوائد تزيد عن ٩ ٪ (م ١٢٤، ١٢٥ أهلى، م ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥ مختلط).

وقد حدد الشارع المصري الحد الأقصى للفائدة ٩ ٪، فنص في المادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات على عقاب من أقرض نقوداً بفوائد ربوية تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً، ونصها ما يأتى : « كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص، وأقرضه نقوداً بأى طريقة، وكانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً، يعاقب بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات. فإذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى في الخمس سنوات التالية للحكم الأول، تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. وكل من اعتاد على إفراض نقود بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بالعقوبات المقررة. »

المبحث الثالث

الفائدة الصافية والفائدة الكلية :

يختلف الناس تبعاً لمقدرتهم المالية، ومعاملاتهم، والثقة بهم وبمشروعاتهم التى يقومون بها والمستقبل المقدر لها. فإذا أراد غنى موثوق به أن يقترض مبلغاً من المال، كان مقرضه آمناً مطمئناً على رأس ماله والفائدة، ولا يتوقع نصيباً فى تحصيلها وتسمى بالفائدة الصافية : وهى ما يدفع نظير قرض مضمون لا مخاطرة فيه، وأما إذا طلب مُعسِر أو غنى غير موثوق به ولا بالعمل الذى

من أجله يقترض ، كانت الثقة به قليلة ، فيقسو المقرض ويشدد في رفع الفائدة لتشككه في وفاء المقرض عند أجل المحدد ، فيضيف على الفائدة مبلغاً آخر في نظير المخاطرة والنصب الذي يستهدف له ، وتسمى بالفائدة الكلية : والخلاصة . أن من يقترض شخصاً مليئاً أو مشروعاً موثقاً به ، يتقاضى

فائدة صافية فقط . ولكنه إذا أقرض فقيراً أو مشروعاً غير موثق به ، يتقاضى فوق الفائدة الصافية مبلغاً إضافياً في مقابل الخطر الذي يستهدف له ، وتسمى الفائدة على هذا الاعتبار ربها تتج من مخاطرته ومن إدارته . وتختلف الفائدة الكلية تبعاً لدرجة الخطر الذي يتعرض له المقرض . أما الفائدة الصافية فإنها دائماً تكون في مستوى واحد ، لأنه إن اختلفت تحولت رؤوس الأموال من الجهة التي فيها سعر الفائدة منخفض إلى حيث تكون مرتفعة .

المبحث الرابع

نظريات تبرير دفع الفائدة

(١) نظرية قوة الإنتاج : Productivity Theory

يعال الاقتصاديون ذلك بنظرية قوة الإنتاج ، فالاقتصاديون الأقدمون وعلى رأسهم « Bastiat » ، يبررون حق صاحب رأس المال في أخذ فائدة عليه بالقياس على أحقية مالك الأرض في الحصول على إيجار لها ، وأحقية العامل في الحصول على أجر نظير جهوده . ولما كان المقرض يستفيد من المال الذي اقترضه بواسطة استثماره في مشروعاته التي تدر عليه منافع مادية ، وكان يمكن أن يحصل على هذه المنافع صاحب رأس المال لو استثمره بنفسه في تلك المشروعات ، لذلك كان من المعقول ألا ينفرد المقرض بهذه الفوائد دون أن يستفيد رب المال شيئاً منها . فالمقرض يأخذ فائدة نظير انتفاع المقرض بماله ، والمقرض يدفع تلك الفائدة لأنه منع

المالك من استغلاله ماله بنفسه . والقرض اصطلاحاً إذا أطلق ، ينصرف إلى قرض النقود ولو أن النقود لا تقصد لذاتها ولكن باعتبارها وسيلة للحصول على السلع الاقتصادية .

والإنتاج في الوقت الحاضر يقوم على القروض ، وبواسطة تشييد المباني ، وتقام المصانع وتزود بالعدد والآلات الحديثة ، وتمد السكك الحديدية ، وبواسطة تيسر لمن لا يقدر على استثمار أموالهم بأنفسهم كالموظفين ، وأصحاب المهن الذين لا تساعدهم طبيعة أعمالهم . أولسبهم كالأطفال ، أو لجنسهم كالنساء ، أو لعدم أهليتهم كاعتوهين أو المحجور عليهم ، يتيسر لهؤلاء بواسطة القروض أن يستثمروا أموالهم بوضعها في يد من يحسن التصرف ويستعين بها في الإنتاج ، ويستطيع أن ينتج كميات أكثر مما لو أننج بدونها .

ويختلف سعر الفائدة تبعاً لقوة الإنتاج وضعفه ، غير أنه لا يغيب عنا أنه ليست كل القروض تستخدم في الإنتاج ويحدث عنها زيادة في الثروة ، فكم من قروض تستخدم في أغراض الاستهلاك ، كإقراض مبدري متلافٍ ينفقه في إشباع شهواته ، أو إقراض المحتاج كالعامل أثناء العطلة ليسد به رمقه ، أو إقراض الحكومات وقت الحروب .

من هذا يتضح لنا أن تحديد سعر الفائدة بناء على نظرية قوة الإنتاج إنما يتأتى في قروض الإنتاج فقط ، أما في قروض الاستهلاك التي مثلنا لها فلا يصح أن تكون هذه النظرية (قوة الإنتاج) أساساً لها ، لأنه لا ينجم عنها زيادة في الثروة .

وعلى فرض أن المقصود منها القروض المخصصة لأغراض إنتاجية ، فإن قوة الإنتاج مبهمه ، فهل يقصد بها زيادة الكمية أو زيادة القيمة ؟ فإذا زادت كمية الإنتاج فقد لا تستتبع زيادة الكمية زيادة في قيمتها ، لأن القيمة تتوقف على النسبة بين العرض والطلب ، وكذلك تختلف القيمة من وقت لآخر .

(٢) نظرية الحرمان : Abstinence Theory

يرجع الاقتصاديون الحديثون فائدة رأس المال إلى حرمان صاحبه Abstinence ، وامتناعه عن الاتفاف به في حالة إقراضه لآخر . وعلى هذا الاعتبار يكون منشأ الفائدة ومعياريها : هو القلق الذي يخالج صاحب رأس المال على الاستمتاع به : فهي إذا بمثابة تعويض له عن الزمن الذي حرم فيه المالك من الاستفادة به .

وهذه الحقيقة لم يغفلها الاقتصاديون الأقدمون وخاصة « تورجو » في رسالته (دفاعاً عن مشروعية الفائدة) فقد أفاض في بحثها : وليس هذا التفسير قاصراً على قروض الإنتاج دون قروض الاستهلاك : لأن حاجة المقرض لأغراض الاستهلاك أشد بكثير من المقرض لأغراض الإنتاج .

(٣) نظرية التفضيل الزمني : Time Preference Theory

ومن رأى « إرفنج فيشر Erving Fisher » و « بوهم بافورك Böhm Bawerk » أن الفائدة تدفع على رأس المال ، لأن التمتع في الحال مفضل على التمتع في المستقبل ، وينطبق هذا المبدأ حتى إذا لم يقرضه صاحبه وظل رأس المال في حيازته : وآثر استثماره بنفسه في مشروعاته الخاصة ، فهو والحالة هذه : قد ضحى المنفعة العاجلة في سبيل الحصول على منفعة آجلة : وهي الفائدة التي يتوقعها من استثماره رأس المال ، فإذا لم يتحصل من مشروعه على رأس المال الأصلي زائداً هذه الفائدة في نظير استثماره ، كانت طريقة الاستثمار عقيمة ولحقته خسارة ، ولذلك إذا حدثت زيادة ، فلا يعتبر ربها إلا ما زاد عن فائدة رأس المال المستثمر في المشروع .

ولكن يرد على هذا الرأي ، بأنه ليس من الضروري أن تكون قيم الأشياء حالاً أفضل منها مآلاً ، فكثيراً ما يحدث العكس وتكون حاجة الإنسان إلى الشيء المستقبلي أشد منها إليه في الحال ، كاحتياج الزارع إلى الحبوب إبان موسم البذور عنها وقت الحصاد ، كذلك الحال إذا أمّن

شخص على حياته في شركة التأمين على الحياة . إنه ما فعل ذلك إلا لاعتقاده أن المنفعة المستقبلية أفضل عنده من المنفعة الحالية ، وضحاها في سبيل المستقبلية . ولكن من جهة أخرى نقول إن من يقرض نقودا لآخر ، ما فعل ذلك إلا لأنه في غير حاجة إليها الآن أو منفعتها الحالية قليلة عنده بالنسبة لمنفعتها الآجلة .

والحقيقة أن التفضيل بين المنفعتين يختلف تبعاً لظروف المقرضين ، ومقدرتهم المالية ، وثقتهم بالمقترضين وبمشروعاتهم والمقدر لها ، فقد تكون ظروف المقرضين وحالتهم المالية تسمح بالإقراض ، وثقتهم بالمقترضين تشجعهم على استثمار الزائد عن حاجاتهم فيفضلون المنافع الآجلة على العاجلة . وقد يحصل العكس كما في حالة الإنسان المحتاج لطعام يسد به رمقه ، أو إلى ثوب يستر به جسده ، أو إلى مسكن يأويه . فمثل هذا المعدم تكون لديه المنافع العاجلة أفضل جداً من الآجلة ، بل تكاد تتلاشى قيمة الثانية في نظره بالنسبة الأولى . وبدهى أن قيم الأشياء تتناقص كلما بعد الزمن الذي نحصل فيه عليها ، كما أن حجم الأشياء يصغر في نظرنا كلما بعدت المسافة التي تفصلنا عنه .

ولتقريب المسألة إلى الذهن نقول : إن حامل الكميالة إذا أراد الحصول على مال حاضر ، خصمها في مصرف في نظير مقابل عن المدة الباقية حتى يقع وفاؤها ، ويسمى بسعر الخصم ، وهو ما يعبر عنه بسعر الأموال الحاضرة ، إذ هي أغلى من المستقبلية ، بدليل قبول المقترض دفع الفائدة للمقرض وإلا مادفعها .

ومن المقرر أن قيم الأشياء تتحدد بالعرض والطلب ، كذلك في سعر الفائدة لا يمكن إغفال هذه الحقيقة ، فيجب الجمع بينهما أى من جهة المقرضين ومن جهة المقترضين ، فالمقترضون ينظرون إلى درجة الثمرة

من الأموال المقترضة ، والمقرضون ينظرون إلى أفضلية المنفعة المستقبلية المنتظرة على منفعة الأموال الحاضرة التي أقرضوها ، والمنافسة القائمة بين المقرضين من جهة والمقترضين من جهة أخرى تعين سعر الفائدة عند توازن العرض بالطلب .

(٤) نظرية الاستغلال : Spoilation Theory

تبغى الاشتراكية القضاء على النظام الرأسمالي بحجة أنه منشأ التفاوت بين الطبقات ، ومنبت الشر . وأدى إلى استغلال مجهودات العمال . ولهذا تقول الاشتراكية بالغاء تسمير رأس المال لأنه يفضي إلى جمع الثروات بغير حق مشروع في يد الأفراد، وعلى هذا الاعتبار لا يكون للفائدة وجود قط . وقد بيّن كارل ماركس أن قيمة الشيء تحدّد بكمية العمل المبذول في إنتاجه ويرى أن المتمولين يستغلون عمالهم باعطائهم أجوراً لا توازي قيمة عملهم، بمعنى أنهم يأخذون ما ليس من حقهم، وهذا ما يسميه كارل ماركس بفائض القيمة Surplus Value التي يحصل عليها أرباب الأعمال على حساب العامل ولكن يعاب على هذه النظرية (فائض القيمة) أن العمل هو سبب القيمة ، وهذا خطأ ظاهر لأن قيمة الشيء يحددها قانون العرض والطلب .

ويرى أيضاً سيمونندي الاشتراكي أن الربح الذي يناله المتمولون ليس لكفاية فنية ، وإنما نتيجة ظلمهم العمال لأنهم يعطونهم أجوراً زهيدة لا تتناسب وجهدهم .

المبحث الخامس

كيف يتعين سعر الفائدة : Determination of the Rate of Interest

يتوقف ذلك على قانون العرض والطلب :

عرضه رأس المال :

رأس المال نتيجة للتوفير ، فلو استهلك الإنسان كل ما أنتج لانعدم رأس المال ، ويقصد بالتوفير الامتناع عن استهلاك المال الحاضر بقصد الاتفاف به في المستقبل .
ويحدث التوفير إما بواسطة الأفراد ، أو الحكومات ، أو الشركات وغيرها .

التوفير بواسطة الافراد :

يتوقف التوفير بالنسبة للأفراد على عاملين :

(١) القدرة على التوفير : Power to Save

(٢) الرغبة في التوفير : Will to Save

القدرة على التوفير :

المقصود بها المقدرة المالية ، فكلما زاد إيراد الفرد زادت قدرته على التوفير ، وبالعكس لو نقص إيراده قلَّ ما يمكنه توفيره .
مثال ذلك ما إذا وفر الموظف جزءاً من مرتبه ، أو العامل جزءاً من أجره أو صاحب الأرض جزءاً من قيمة غلاتها ، وبذلك تزداد الثروة الأهلية بارتقاء مستوى التعليم في البلد

الرغبة في التوفير :

يتوقف ذلك على عوامل كثيرة منها : بد النظر ، وضبط النفس ، والعادة ، والأمل في الحياة ، وحب الأسرة ، والأمن ، والعدل . فالرجل الذي ينظر إلى المستقبل ويعمل حساباً لغده ، تقوى عنده بواعث التوفير ، ولكن يُبعد النظر وحده ليس كافياً إن لم يكن الفرد عنده من قوة الإرادة وصدق العزيمة ما يمنعه من الرضوخ لشهواته . وضبط النفس عن غيرها صعب على أفراد الطبقات المثيرة المترفة الذين اعتادوا البذخ ثم تضطروهم الظروف إلى العيش

في حدود دخايم الضئيل . كذلك الأمل في الحياة يحمل الإنسان على توفير استعدادا للمستقبل ، كما ينعدم التوفير في الجماعات التي تكون فيها الحياة غير مستقرة أو الروابط العائلية منحلة . هذا إلى أن هناك أسبابا أخرى تبعث على التوفير ، كحب الظهور ، والرقى في طبقات المجتمع ، فالجاء والنفوذ لمن عنده مال . ولو أن الثروة وحدها لا تكفي لنيل الإنسان مركزا ساميا ، إلا أنها تظهر صاحبها وتساعد كثيرا في حياته الاجتماعية ، فكم من رجال أفذاذ يمتازون علما وخلقا وحسبا لا ذكر لهم ، في حين أن الثروة العظيمة تكسب مالكا قوة وجاها ولو كان أميئا .

على أن التوفير قد يكون الباعث عليه غرضا معيننا ، ثم يؤلف فيصير عادة عند الشخص فيجمع المال لمجرد الجمع ، واستمتاعه عندئذ من التوفير يفوق الاستمتاع الذي يحدث من انفاقها حتى على حاجاته الضرورية ، بل قد يصل إلى درجة يضمن فيها على نفسه بما يسد رمقه أو يستر جسده .

ولا ننس أن لسعر الفائدة أثرا عظيما في التوفير ، فيحض الناس على تفضيل المنفعة الآجلة على المنفعة العاجلة ، ومع العلم بأن التوفير قد يحدث كثيرا في حالة انعدام الفائدة استعدادا لطوارئ المستقبل كما سبق بيانه ، إلا أن ارتفاع سعر الفائدة قد يشجع الناس على زيادة التوفير بالامتناع عن الاستهلاك الحاضر رغبة في تمتع مستقبل ، أو يحض المسرف على التوفير . وكما تكون زيادة الفائدة باعثا على التوفير ، فقد يكون نقص سعر الفائدة سببا في زيادة التوفير : مثال ذلك لو كان الفرد يريد أن يكون له دخل معين قدره ٤٠٠ جنيه ، فاذا كان سعر الفائدة ٤٪ . لزمه أن يوفر ١٠٠٠٠ ر. ١٠ جنيتها ، وإذا كان سعر الفائدة ٨٪ . وجب عليه أن يوفر ٥٠٠٠ جنيتها .

كذلك من أهم الأمور اللازمة توفرها قبل التوفير ، استتباب الأمن والعدل ، لأنه متى أمن كل إنسان من تعدى الغير واغتصاب ماله ، عمل على جمع المال لا اعتقاده أنه هو وحده الذي يحظى ثمار جهوده ، ولهذا السبب كان

التوفير معدوماً أو كان قليلاً في العصور الأولى ، حيث كان (من عزب ، ومن غلب سلب) . وإلى عهد قريب كان ذلك شائعاً في بعض الممالك كالروسيا ، وتركيا ، وكثير من جمهوريات أمريكا ، والمشاهد أن الثورة وعدم استقرار الحالة السياسية ؛ يعوقان ازدياد الثروة لعدم اطمئنان أرباب الأموال على مصير أموالهم .

طلب رأس المال :

يتوقف الطلب على القروض لما يحدث عنها من المنفعة في الإنتاج ؛ وتبعاً لنظرية المنفعة النهائية تقل منافع الوحدات المتتالية بزيادتها . بيان ذلك : إذا فرضنا أن صاحب المشروع استخدم في الإنتاج مالا مقترضا قدره ١٠٠ جنيه وأنتجت له ربحاً صافياً قدره ٣٠ جنيه ، ثم أضاف إلى ذلك ١٠٠ جنيه أخرى فأنتجت له ٢٠ جنيه ، وهكذا كلما زاد رأس المال المستخدم قلت الفائدة منه حتى يصل إلى حد تقرب فيه الغلة من سعر الفائدة في السوق . وكل زيادة بعد هذا الحد ينتج عنها خسارة لأنها تنتج له غلة أقل من الفائدة التي يدفعها . ونستخلص مما سبق ، أنه كلما هبط سعر الفائدة زاد الطلب على القروض ، وكلما ارتفع سعر الفائدة قل الطلب .

والجدول الآتي يبين لنا تأثير العرض والطلب على سعر الفائدة .

الطلب على رأس المال	سعر الفائدة في السوق	العرض
٥٠ مليون	١٪	٣ مليون
٢٠ »	٣٪	٥ »
٢٠ »	٤٪	٦ »
٧ »	٥٪	٧ »
٥ »	٦٪	٨ »
٤ »	٧٪	٩ »
٣ »	٨٪	١٠ »

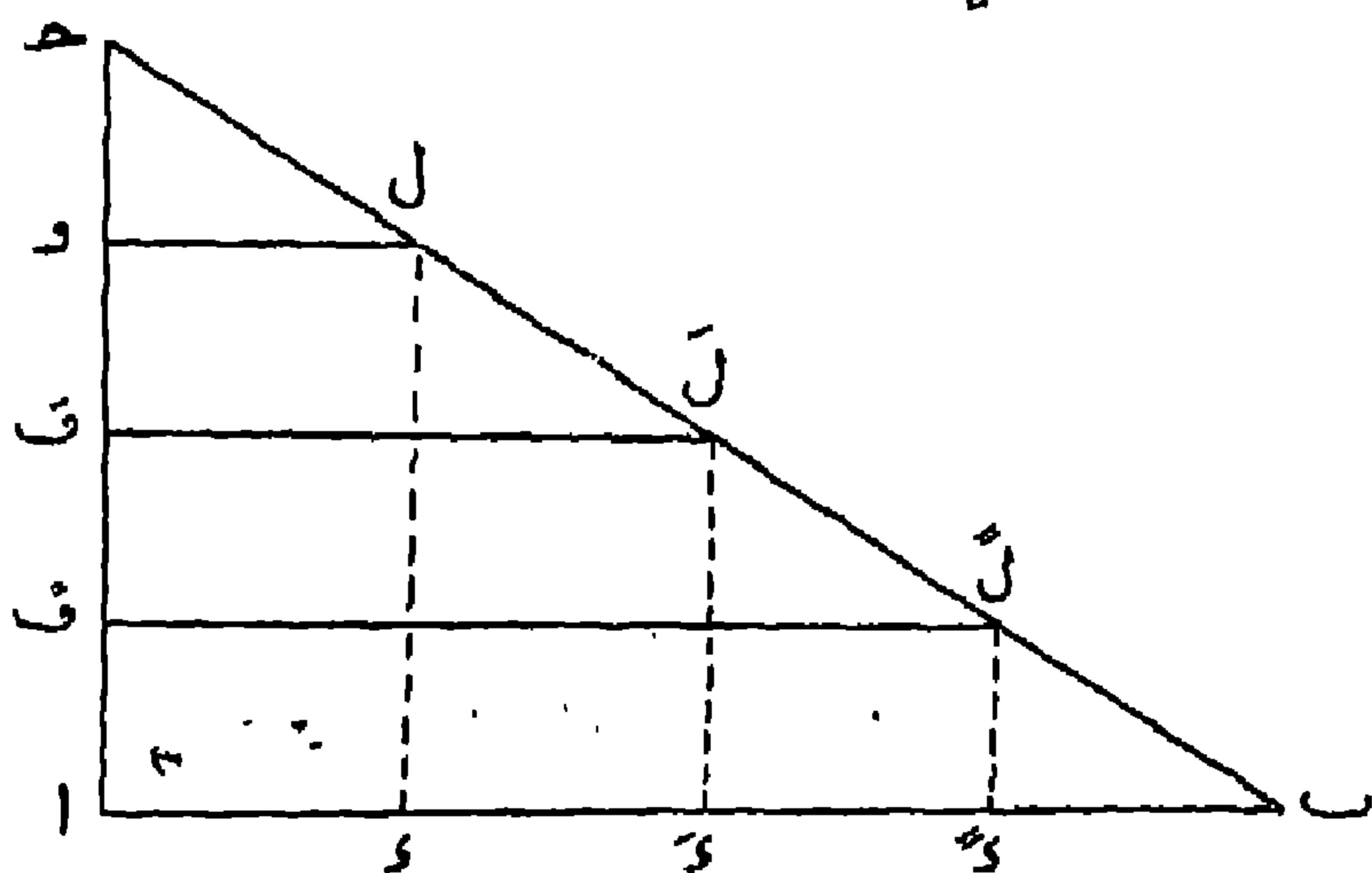
ويتضح لنا من هذا الجدول ، أن سعر الفائدة في السوق يتعين عند تساوى العرض بالطلب وهو ٥٪ ، وإذا كان السعر ٤٪ زاد الطلب وقل العرض ، وإذا كان السعر ٦٪ زاد العرض وقل الطلب .

المبحث السادس

العوامل التي تؤثر على سعر الفائدة :

نظرية قوة الإنتاج النهائية : Marginal Productivity Theory

التضامن بين عوامل الإنتاج وثيق ، ومن ثم تختلف قوة كل منها تبعاً لنسبة العوامل الأخرى . فإذا زاد رأس المال المعد للاستثمار مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها أسرف في استخدامه في المرافق الأقل ربحاً ، ونقص الناتج النهائي بزيادة رأس المال نسبياً للعوامل الأخرى ، وعلى هذا إذا زادت مساحة الأرض المعدة للاستغلال ، أو زاد عدد العمال القابلين للعمل بنسبة أكبر من نسبة رأس المال زادت قوته الإنتاجية ؛ أو بعبارة أخرى قوة رأس المال النهائية في الإنتاج تتناقص كلما زاد رأس المال بنسبة أكبر من زيادة العوامل الأخرى . والرسم البياني الآتي يبين أثر زيادة رأس المال في قوته الإنتاجية .



ب ١ : يمثل كمية رأس المال المستخدم .

ا ح : يمثل قوة رأس المال .

ب ح : يمثل درجة تناقص قوة رأس المال في الإنتاج .

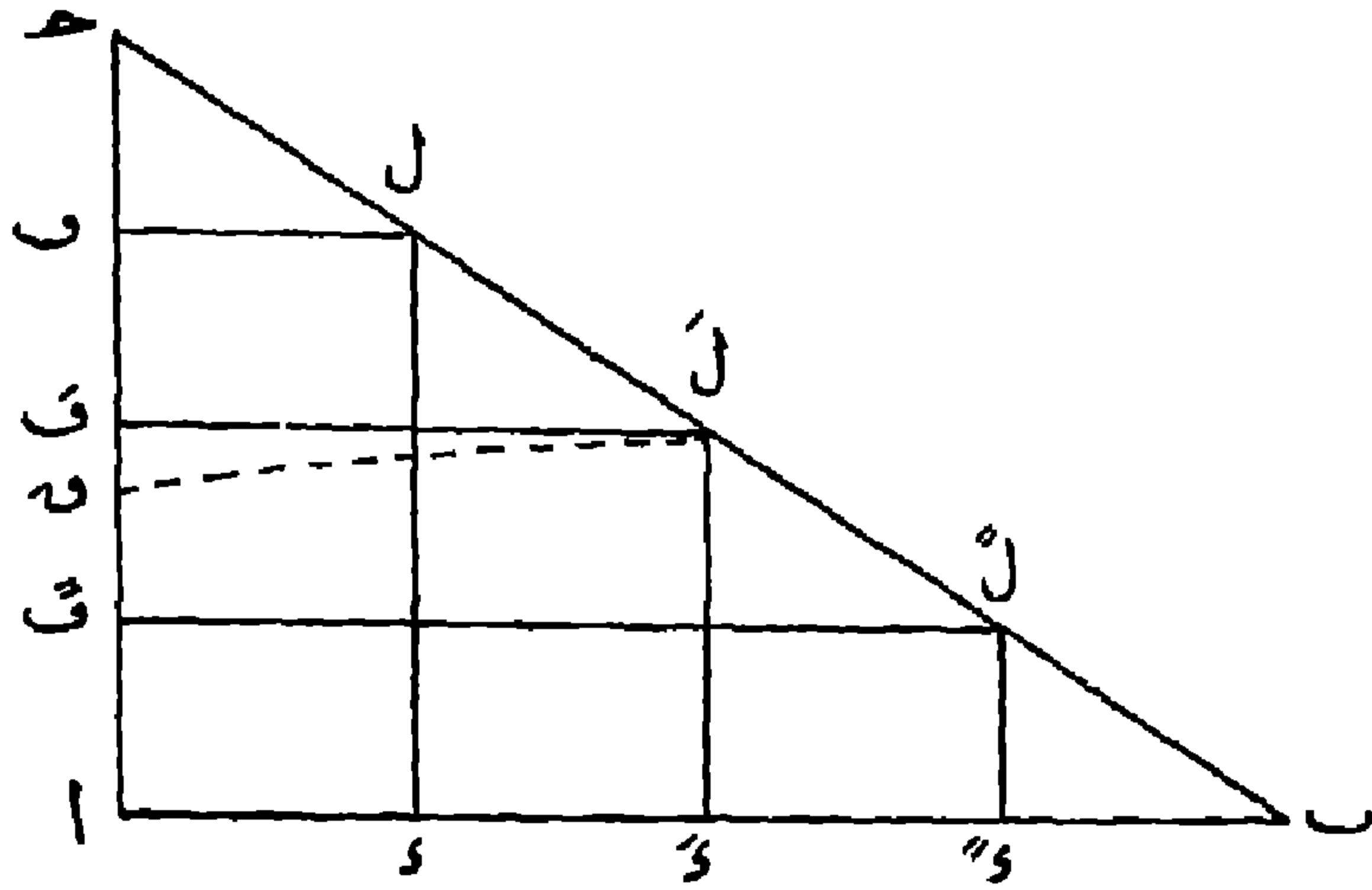
نفرض أن الخط ب ا يمثل كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج ،
والخط ا ح يمثل قوة رأس المال في الإنتاج ، والخط ب ح يمثل درجة
تناقص قوة رأس المال النهائية . فإذا كانت كمية رأس المال المعروض
تقاس بالخط ا ح ، كانت قوة رأس المال النهائية يمثلها الخط ا ب أو الخط
ا ف وإذا كانت كمية رأس المال المعروض تقاس بالخط ا ح كانت قوة
رأس المال النهائية يمثلها الخط ا ب أو ا ف ، وإذا كانت كمية المعروض
تقاس بالخط ا ح كانت قوة رأس المال النهائية يمثلها الخط ا ب أو ا ف .

ونسـتخلص من ذلك ، أنه كلما زادت كمية رأس المال المعد للاستثمار
نقصت قوته الإنتاجية إلى أن تصل إلى الحد الذي بعده يصبح استخدام كل
وحدة من رأس المال لا تأتي بفائدة تبرره . ويمكن الاستغناء عن الزيادة
دون أن يترتب على ذلك خسارة ما . وحيث أن سعر الفائدة يتعين في السوق
بفعل العرض والطلب وتأثير كل منهما في الآخر ، فإذا زادت قوة رأس
المال في الإنتاج ارتفع سعر الفائدة ، وبالعكس لو ضعفت قوته الإنتاجية
قل سعر الفائدة . والمنافسة القائمة بين المقرضين من جهة والمقرضين من
جهة أخرى على طلب وعرض رأس المال تؤدي حتما إلى تساوى سعر
الفائدة في السوق بإنتاجه الحدى .

والخلاصة : أن سعر الفائدة كبقية أنصبة العوامل الأخرى ، فكما أن
ربيع الأرض يتوقف على غلتها وموقعها ، والعامل يتعين أجره بقوته
الإنتاجية ، كذلك يتعين معدل الفائدة على حسب قوة رأس المال النهائي في
الإنتاج كثرة وقلة ، أو بعبارة أخرى يجب أن تضيف كل وحدة إلى الناتج
الكل غلة متساوية لنفقات إنتاجها ، وإلا أحجم المستثمرون عن استثمار

أموالهم فيقل عرض رأس المال المستخدم في الإنتاج ، ويترتب على نقص عرض رأس المال زيادة قوته الإنتاجية النهائية .

والرسم البياني الآتي يبين لنا تأثير زيادة عرض رأس المال على قوة الإنتاج النهائية .



نفرض أن الخط بـ أ يمثل وحدات رأس المال المستخدمة في الإنتاج (العرض) ، والخط أـ ح يمثل قوة الإنتاج النهائية لهذه الوحدات ، والخط المائل بـ ح يمثل درجة تناقص قوة الإنتاج للوحدات المتزايدة من رأس المال المستخدمة في الإنتاج .

فإذا كان عدد الواحدات المستخدمة يمثلها الخط دـ أ ، كان ناتج كل وحدة منها يمثلها الخط دـ أ أو أـ ف وإذا زاد عددها وصار يمثلها الخط دـ أ' ، كان ناتج كل وحدة منها يمثلها الخط دـ أ' أو أ'ـ ف ، وإذا كان عددها يمثلها الخط دـ أ'' ، كان ناتج الوحدة يمثلها الخط دـ أ'' أو أ''ـ ف .

وبفرض أن نفقات كل وحدة من رأس المال المستخدم يمثلها العمود الواقع من القاعدة بـ ح على الخط المنحني لـ ح ، وكان أقصى حد لنفقات إنتاج الوحدة من رأس المال المستخدم يمثلها العمود دـ أ استمر المنتج في زيادة كمية رأس المال إلى نقطة دـ أ التي عندها يتساوى ناتجها بنفقات إنتاجها ولا يكون له ربح .

(ثانياً) المرافق التي لم تستغل بعد :

يتوقف سعر الفائدة على مرافق الاستثمار الموجودة في البلاد الجديدة أو الحديثة النهضة ، حيث الخيرات الطبيعية كثيرة ، ومرافق الاستثمار وفيرة ، ومجال التقدم واسع ، والتفاؤل شديد ، وتسنع الفرص للقيام بالمشروعات الريحية ، وبما أن رؤوس الأموال قليلة لا تفي بها فإن سعر الفائدة يرتفع ، على العكس من ذلك يهبط سعر الفائدة في البلاد القديمة ؛ لأن مجال التثمين ضيق ، ورؤوس الأموال الموجودة ثمرت ، والأعمال الريحية اكتفت ، ولم يبق سوى الأعمال التي ربحها قليل فيهبط سعر الفائدة .

(ثالثاً) درجة الضمان :

يتوقف سعر الفائدة كثرة وقلة على الثقة بالمقرض ، فكلما زاد الخطر الذي يتعرض له المقرض من عدم وفاء المقرض في الميعاد ارتفع سعر الفائدة ؛ وإذا تحققت الثقة بالمقرض انخفض سعرها ، لذلك كانت الحكومات والشركات تقترض بسعر أقل من الأفراد لأن الثقة بها أكبر .

(رابعاً) كمية القرض :

يتوقف سعر الفائدة على كمية القرض كثرة وقلة ، لأن التعب الذي يتحمله المقرض في مباشرة وإدارة القروض الصغيرة نسبياً أكبر من القروض الكبيرة ، ولهذا السبب يدفع صغار الزراع ورجال الأعمال فائدة على قروضهم أعلى من الفائدة التي تدفعها الشركات وكبار رجال الأعمال على قروضهم .

(خامساً) سهولة الوفاء :

تتوقف سهولة الوفاء على طريقة تثمين القرض ، وتاريخ استحقاقه ، وسهولة حصول المقرض على ماله إذا ما احتاج إليه ، فإذا كان التثمين مجرد تسليف نقود كان ذلك أسهل مما لو كان على رهن منقول أو عقار ، رغم أنها مضمونة برهن تأميني ، ومن أجل ذلك فإن سعر الفائدة في حالة القروض النقدية أو الأصول الحاضرة Liquid assets أقل من سعر

الفائدة على رهن عقارى ، لأنه لا يتيسر الوفاء (الحصول على المال) إلا بانقضاء الأجل المعين للرهن وهذا يكون لمدة طويلة ، هذا بخلاف القروض النقدية فيمكن الحصول على قيمة القرض بواسطة الخصم .

(سادساً) القروض المستعجلة : Call Loans

يقل سعر الفائدة بالنسبة للقروض المستعجلة عن سعر الفائدة الصافية لأن أجلها قصير .

ويقصد بالقروض المستعجلة Call Loans الأموال الزائدة عن حاجة المقرض ، ويقرضها لأجل قصير بفائدة قليلة جداً وتكون تحت طابعه ، كما أن للمقرض أن يدفعها فى أى وقت .

(سابعاً) احتمال ارتفاع سعر الفائدة :

إذا توقع المقرضون ارتفاع سعر الفائدة فى المستقبل ، فضل هؤلاء تمير أموالهم لأجل قصير بسعر منخفض ليتيسر لهم تميرها ثانية بسعر أعلى ؛ ولنفس السبب المتقدم يفضل المقرضون الاقتراض لأجل طويلة ليحموا أنفسهم من الاقتراض فى المستقبل بسعر أعلى .

(ثامناً) احتمال انخفاض سعر الفائدة :

إذا توقع المقرضون والمقرضون هبوط سعر الفائدة ، كان سعر الفائدة للقروض القصيرة أعلى من القروض الطويلة ، ولا يلجأ المقرضون إلى الاقتراض بفائدة عالية إلا فى الحالات الشديدة .

(تاسعاً) الخطر الذى يتعرض له المقرض :

وينشأ هذا الخطر من التعب الذى يحتمل أن يستهدف له المقرض فى تحصيل الدين ، أو بسبب مماثلة المدين أو لاحتفال تغير فى قيمة النقود كما لو ارتفع مستوى الأثمان . ولهذا الأسباب يفرض المقرض على المقرض فائدة مرتفعة تعوض له الخسارة المحتملة من هبوط قيمة النقود

(عاشراً) الحروب وسعر الفائدة :

تلجأ الدول إبان الحروب إلى الاستدانة ، فتعقد قروضاً أهلية أو قروضاً دولية لتمويل الأعمال الحربية . وقد تستمر في الاستدانة مدة طويلة ، وهذه طريقة مرنة جداً يتفاهم خطرها كلما طال أمد الحرب ، وقد يستمر ارتفاعه سنين طويلة تمتد إلى آجال بعيدة ، كما حدث أثناء حرب نابليون مع بريطانيا . فكثرة القروض التي عقدتها بريطانيا لمناسبة الحرب أدت إلى ارتفاع سعر الفائدة أثناء الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وكذلك ارتفع سعر الفائدة ارتفاعاً عظيماً في النصف الأخير من القرن التاسع عشر بسبب سلسلة الحروب التي قامت أثناء تلك المدة .

حرب القرم سنة ١٨٥٤ - سنة ١٨٥٥ ، حرب فرنسا وإيطاليا ضد النمسا سنة ١٨٥٩ .

حرب أمريكا الأهلية سنة ١٨٦١ - سنة ١٨٦٥ ،

الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠ - سنة ١٨٧١ ، حرب روسيا مع تركيا سنة ١٨٨٦ - حرب البوير سنة ١٨٩٩ .

ولا ننسَ ارتفاع سعر الفائدة أثناء الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ - سنة ١٩١٨ بسبب كثرة القروض التي عقدتها الدول المتحاربة والمحايدة على السواء . ولشدة الطلب على الأموال سواء ما كان لأغراض الاستهلاك أم لأغراض الإنتاج ، تضاعف سعر الفائدة عما كان عليه قبل الحرب ، وكان لارتفاع سعر الفائدة أثر كبير في تشجيع الكثيرين لتشيير أموالهم المدخرة

المبحث السابع

نتائج القروض الحربية والديون العامة وآثارها في التروة العامة :

على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة نتيجة لهذه القروض ، فانها تؤثر أيضاً على أجهزة الإنتاج وتصديرها غير صالحة للعمل ، وتنقص من رؤوس الأموال الحقيقية طوال سني الحرب ، فالمصانع وجميع القوى المنتجة تنصرف إلى تغذية الحرب وإمدادها مهمة ماعداها . وقد تطول وتقصرت تلك الفترة على حسب الأحوال ، فاذا كان أجل الحرب قصيراً ، تيسر لعوامل الإنتاج الإقبال مما حل بها من الوهن والضعف بسرعة . أما إذا طال أمده صار الشفاء منها عسيراً ، وتأخذ وقتاً طويلاً حتى تنتعش الحالة ثانية لقلة النقود ، واضطراب حالة سعر الصرف بين الدول كما حدث أثناء الحرب الكبرى وبعدها . فاذا ما وضعت الحرب أوزارها ، وساد السلم بين الدول ، حصلت تسوية الديون بينها واقتضى خروج الأموال من البلد المدينة إلى البلد الدائن ، وهذه الحالة من شأنها أن تؤثر على سعر الفائدة في البلد المدينة لأن الحاجة إلى الأموال اللازمة للتجديد والتعمير والقيام بالمشروعات تدعو لارتفاع سعر الفائدة .

(إحدى عشر) يتوقف سعر الفائدة على النسبة بين الطلب والعرض ، وعلاقتها بالتوفير ، وعلى درجة التقدم في البلد ، والمشروعات التي تم إنشاؤها في الماضي ، وعلى وجود مجال للشمير في الحال ، والحالة الاقتصادية ، وعلى النظام المصرفي السائد فيها . ففي البلاد القديمة العريقة في المدنية يهبط سعر الفائدة ، لأن مجال الشمير ضيق فلم يبق متسع لمغامر . هذا بخلاف البلاد الحديثة النهضة حيث يرتفع سعر الفائدة فيها لقلة رؤوس الأموال ، ولأن مرافق الاستثمار كثيرة والمجال واسع ، فأنجلترا وألمانيا وفرنسا وصلت إلى درجة عظيمة في التقدم في كل ناحية ، وتوافرت فيها رؤوس الأموال ، ومعظم المشروعات الريحية تمت . والأمل ضعيف للقيام بمشروعات رابحة ، لذلك

هرعت رؤوس الأموال منها إلى البلاد الجديدة حيث المجال واسع ، والأمل كبير ، فهذه الولايات المتحدة أتاحت الفرص للمستثمرين الأوربيين خلال القرن التاسع عشر ، فقد قامت صناعاتها وتقدمت بفضل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية . كذلك الحال بالنسبة لكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا وأرجنتين وتشيلي ، فلولا رؤوس الأموال الأوربية ما قامت لها صناعات ولا تيسر لها استغلال مرافقها الكثيرة . وبما تجب ملاحظته أنه إذا تساوت الظروف بالنسبة للمقرضين ، وتوافرت الثقة بمشروعاتهم في البلد الواحد ، كان سعر الفائدة واحداً . ولكن هذا لا يحدث بالنسبة للقروض الأجنبية ، لأن الخطر الذي يتعرض له المقرض يجعله يفرض فائدة أعلى على المقرض الأجنبي تعوضه الخسارة المتوقعة ، وعلى فرض أنه إذا تساوت الفائدة في الداخل والخارج فضل المقرضون تشمير أموالهم في الداخل لما في ذلك من الضمان الكافي .

المبحث الثامن

ميل انخفاض سعر الفائدة رأسه :

هبوط سعر الفائدة يسهل لرجال الأعمال الحصول على الأموال اللازمة لهم ويساعد على القيام بالمشروعات التي لم يتيسر قيامها من قبل لصعوبة تدبير المال اللازم لها ، فإذا فرضنا أن مثل هذه المنشآت تغل دخلاً صافياً قدره ٣٪ ، تعذر الإقدام عليها إذا كان سعر الفائدة في السوق ٥٪ ، ولكن إذا هبط السعر بأن كان ٢٪ أقبل المستثمرون على هذه المشروعات لأن دخلها أكثر من الفائدة في السوق .

هل انخفاض سعر الفائدة أمر مرغوب فيه وهل ينمق وقوعه دائماً ؟

يقول الاقتصاديون الطبيعيون في فرنسا وعلى رأسهم « تورجو » أن هذا جائز حدوثه ؛ ويدللون على ذلك عملياً بما حدث في النصف الثاني من

القرن التاسع عشر حيث انخفض سعر الفائدة إلى ٣٪ بعد أن جاوز ٥٪ في أوله . ونظرياً يقولون أن تحديد سعر الفائدة تبعاً لنظرية المنفعة النهائية يؤيد هبوط سعر الفائدة كلما زاد رأس المال المستخدم في الإنتاج ، لأن قوته الإنتاجية النهائية تقل بزيادة الوحدات المتتالية ، وهذا إلى أن توفر الثقة بالمقترض تدعو لهبوط سعر الفائدة . فمن مظاهر وأمارات الحضارة انتشار العدل والأمن بين الناس ، واحترام الحقوق المتبادلة بين المتعاملين .

ويبرر ليروا بوليه ذلك الميل إلى الهبوط بثلاثة عوامل :

(١) بانتشار الثقة والأمن والعدل ، تحترم الالتزامات المتبادلة بين الأفراد ، وبذلك تقل المخاطر التي يستهدف لها رب المال ، والعلاوة التي كان يضيفها المقرض على الفائدة باعتبار أنها تأمين ، لا مبرر لها .

(٢) ازدياد رؤوس الأموال بازدياد الرغبة في الادخار ، وتعدد مرافق الاستثمار يسهل على الناس شعير أموالهم في المشروعات الكثيرة . فترتب على ذلك أن المدخرات التي كانت تبقى عاطلة زمنياً طويلاً وجدت سيلاً لاستخدامها . كما أن انتشار التعليم بين الناس عودهم فضيلة الادخار ، وطبيعي أن يكون لهذه المدخرات أثر في انخفاض سعر الفائدة .

(٣) تناقص المنفعة النهائية للأموال تبعاً لهذه الزيادة ، لذلك يتجه سعر الفائدة في البلاد الجديدة نحو الارتفاع لقلّة الأموال الموجودة ، بينما يتجه نحو الهبوط في البلاد القديمة التي تمت فيها المشروعات الريحية .

تلك هي الأسباب المؤدية لهبوط سعر الفائدة ، وهناك أسباب أخرى مؤقتة تحول دون انخفاضها :

(١) حدوث الاستكشافات والمخترعات الجديدة التي من شأنها أن توجد طرقاً جديدة لرؤوس الأموال الحاضرة ويتطلب المزيد منها .

(٢) قيام الحروب بين الدول ، والاضطرابات السياسية والاجتماعية ،

وكل مامن شأنه أن يدعو لزيادة الطلب على الأموال بلا عوض كما هو الحال في ضروب الترف .

(٣) انتقال رموس الأموال من البلاد القديمة إلى البلاد الجديدة التي في حاجة إلى التعمير . ومن نتائج ترحيل رموس الأموال إلى البلاد الجديدة أنها تصون سعر الفائدة في البلاد القديمة من الهبوط إلى ما وراء الحد المنتظر ، غير أنه يقول ان أثر هذه العوامل أقل ظهوراً وأضعف أثراً من العوامل السابقة المؤدية إلى انخفاض سعر الفائدة .

وإذا سلمنا بأن هبوط سعر الفائدة سيحصل لا محالة على مدى الأيام في جميع فروع الإنتاج ، فهل هناك حدمعين لهذا الهبوط كما في حالة تعيين الأجور بواسطة نظرية « حد الكفاف » ، أو السلع بنفقات الإنتاج لأن هذا يتوقف على الحد الذي بعده إذا انخفضت يُمتنع عن الاقتراض ويفضل الادخار أو الاستهلاك . ولكن ما هو هذا الحد هل ١٪ أو ١.٥٪ ؟ هذا يتوقف على أخلاق الشخص ، وبعده نظره ، وكمية رأس المال ، وعلى مقدار حاجاته ، والبيئة التي يعيش فيها . ومن رأى « باستيا » أنه يجوز هبوط سعر الفائدة إلى ما لا نهاية له دون أن تصل إلى صفر ، كالخطوط المنحنية في الرياضة التي يخالها الإنسان مستقيمة ولكنها غير ذلك . على أنه من الجائز جداً تلاشي الفائدة كما يقول البعض ، وهذا لا يكون إلا في حالات خاصة كالأموال التي تودع في البنوك وتكون تحت طلب المودع يسحبها عند الحاجة ، فالبنوك لا تدفع عنها فائدة .

هذه هي الحجج التي يدلل بها الاقتصاديون على هبوط سعر الفائدة ، ولكن هذه الآراء كلها غير مقنعة ومبالغ فيها .

المبحث التاسع

كمية النقود وسعر الفائدة :

العلاقة بين كمية النقود وسعر الفائدة :

تقوم البنوك بوظيفة الإقراض ، فتقرض بسخاء إذا كانت الأموال الموجودة لديها كثيرة أو زاد احتياطها . أما إذا كانت أموالها قليلة أو نقص احتياطها ، احتاطت البنوك وقبضت يدها عن تقديم قروض جديدة ، وترفض تجديد القروض القديمة اللهم إلا لعملائها المليئين ، لهذا يتمشى سعر الفائدة أو سعر الخصم لأجل قصير كثرة وقلة مع كمية النقود الموجودة لدى البنوك . فإذا كثرت الأموال الحاضرة لديها أدى ذلك إلى سهولة الإقراض والحصول على النقود « Easy money » بينما تفضى قلبها إلى أن تقبض البنوك يدها عن الإقراض ويعبر عنه « Tight money » وبما أن البنوك المركزية هي المحور الذي تدور حوله المعاملات ، والمهيمنة على الحالة المالية في البلد ، فإذا زاد الاحتياط لديها فإن سعر الخصم يميل إلى الانخفاض ، وإذا قل فإنه يميل إلى الارتفاع ، وعلى ذلك يتجه سعر الخصم أو سعر الفائدة لأجل قصير اتجاهها عكسيا مع كمية الاحتياطى الموجود فى البنوك .

وتقلبات سعر الفائدة أكثر ظهورا فى حالة القروض التى تحت الطلب « Demand Loans » ، فإذا كثرت النقود بالبنوك ، أقرضت بسخاء وبسعر منخفض جدا ، فإذا ظهر لها مرافق مربحة طلبت القروض بقصد استثمارها ثانية بسعر أعلى . إنما أحيانا يرتفع سعر فائدة القروض التى لدى الطلب فى الحالات الشديدة التى يكون فيها المقرض مضطرا لتسوية مركزه ، فقد يصل إلى ١٠٠ ٪ أو ٢٠٠ ٪ فى السنة .

المبحث العاشر

عملة مستوى الائتمانه العام بسعر الفائدة :

نظرية كمية النقود تقر بأن هناك علاقة وثيقة ما بين كمية النقود وما بين

مستوى الأثمان . كذلك نجد أن هناك علاقة متينة بين حركات الأثمان وسعر الفائدة ، فنرى حركات دورية وحركات طويلة الأجل مماثلة لحركات الأثمان . وقد رأينا في دراسة الأزمات أن في فترة الرخاء تعظم أرباح المشروعات ، فيشتد التفاؤل في نفوس رجال الأعمال ، فيقدمون على إنشاء مشروعات جديدة ، ويوسعون نطاق المواجهة ، فيزيد الطلب على رؤوس الأموال للقيام بهذه المشروعات فيرتفع سعر الفائدة ، كذلك في فترة الكساد والركود تنخفض الأثمان ، وتقل الأرباح ، وتصاب الأسواق بالوهن والضعف ، وتقل الأرباح ، فيتشامم رجال الأعمال ولا يقدمون على إنشاء مشروعات جديدة ، ويكتفون بالقدر اليسير لسير أعمالهم ، وهذه الحالة من شأنها نقص الإنتاج ، فيقل الطلب على رؤوس الأموال ، فينخفض سعر الفائدة .

الفصل الرابع

الربح

المبحث الأول

ماهية الربح :

مأمن موضوع كان موضع بحث ولما يزل موضع خلاف في تحديد معناه كالربح . فقد عرفه الاقتصاديون الأقدمون بأنه الأيراد الذي يتبقى لرب العمل بعد استقطاع نفقات الإنتاج . وعلى هذا التعريف يدخل في الربح فائدة رأس المال ، وراتب مدير العمل . وليس من السهل تمييز نصيب أحدهما عن الآخر فيما لو كان مدير العمل نفسه هو صاحب رأس المال Capitalist employer . ولقد كان فيما مضى رب المال هو الذي يباشر العمل بنفسه إلى أن جاء عصر الصناعة والاختراع والابتكار ، فلم يعد المال كافياً وحده للنهوض بالمشروعات الكبيرة والأعمال الخطيرة ، فنجم عن هذا التطور ظهور فئة جديدة من رجال ذوى كفاية وخبرة فنية ، يتكفرون الوسائل ويوظفون دعائم المشروعات وينهضون بها إلى الكمال ، هؤلاء هم زعماء الصناعة ومديرو الأعمال الذين تسلم إليهم دقة المشروعات وأزمة المصانع . ويتوقف نجاح وحبوط هذه المشروعات على حسن تصرف القائمين بها ، وعلى قدر خطورة العمل ومقدرة المدير على تصريف الأمور يكون الجزاء ، ولهذا تجب تسميته « بربح المخاطرة Enterprise risk profit » ، وتنشأ المخاطرة من أن صاحب العمل أصبح لا يقتصر على إمداد العامل بالعدد والآلات والمواد اللازمة للإنتاج كما كان أولاً ، بل يطلب منه أن يكون مُملئاً بالشئون الفنية والمعلومات التجارية والاقتصادية ؛ ولا بد أن يتوقع على قدر خبرته وممرانه مستقبل الطلب على

سلعته ، وأن يتعرف ميول وأهواء المستهلكين ، وهذا مالا يمكنه الجزمُ به فقد يجوز أن يحصل عدم توازن بين العرض والطلب ، كما أن أثمان المواد الغفل عرضة للتغيير من وقت لآخر . وكلما كانت الفترة طويلة بين الإنتاج ، والاستهلاك ، كان احتمال الخطأ أعظم ، وكلما كانت تقديراته أقرب إلى الصواب ، كان ربحه كبيراً . وبالعكس يقل ربحه ونصيبه في الخسارة إذا أخطأ التقدير ، وأحياناً تكون لشهرة المتجر أثر كبير في أرباحه ، فكثير من البيوت التجارية الثابتة المركز والتي تمتعت بالشهرة الواسعة ورءوس الأموال الطائلة ، تصبح أثراً بعد عين إذا خرجت من يد مؤسسها .

وقد يقال أن للحظ دخلاً كبيراً في نجاح وإخفاق رجال الأعمال ، فالبعض يلزمه حسن الطالع وتقبل عليه الدنيا ، والبعض الآخر يلزمه سوء الطالع ، إلا أننا لا نُسَلِّم أن النجاح في الأعمال مسألة حظ فقط ، بل لا بد من تحقق الصفات المكونة للزعامة الصناعية بأن يكون صاحب العمل كفواً ذا كياسة وحزم وعزم . والحقيقة أن الصفات المؤهلة لإدارة الأعمال ليست متساوية في جميع الأفراد ، بل تتفاوت كثيراً فيما بينهم تبعاً لاستعدادهم الفطري ومؤهلاتهم الفنية ، فترى منهم من تكون كفايته ممتازة ، صادق المحدس ، يتنبأ بالأمور قبل وقوعها ، وهؤلاء تكون أرباحهم ثمرة نبوغهم ووليد عبقريتهم . وبلى هؤلاء فئة أقل استعداداً وكفاية كثيرة العدد ، ثم يأتي بعد هؤلاء طبقة متوسطة الكفاية وهكذا حتى تصل إلى الطبقة الأخيرة التي تعمل في أسوأ الظروف فلا ربح لها . وعلى هذا يتفاوت الربح بين فروع الإنتاج المختلفة ، وكذلك بين المشروعات التي من نوع واحد ومتماثلة في الأهمية ، كما أنه يتفاوت من وقت لآخر .

وعلى هذا يمكننا أن نقول أن الربح هو الفرق بين ثمن السلعة ونفقات إنتاجها ، وتشمل استهلاك رأس المال ، وفائده ، وأجور العمال ، وريع

الأرض ، وراتب المدير . فلو كان مديراً متمولاً ويملك المصنع ويقوم بالإدارة ، وجب أن يخصص لكل عامل نصيبه كما لو كان يقترض رأس المال ، ويؤجر المصنع ، كما يعين لنفسه حصة في نظير الإدارة ، وما يتبقى بعد ذلك فهو الربح .

وينسب الربح الى مهارة أمور :

(أولاً) جزاء المنظم على تعبهِ في إدارة العمل ، ذلك لأنه في معظم الأحوال يكسده العامل وإن اختلف عملهما ، فعلى قدر ما يبذله من الجهود يكون الربح .

(ثانياً) يرجع إلى المخاطرة وتحمل التبعة الملقاة على عاتقه .

(ثالثاً) يرجع إلى مؤهلاته وخبرته الفنية .

ويظهر لنا من ذلك أن المنتجين يتفاوتون في كفاياتهم ، وتبعاً لذلك في قدرتهم الإنتاجية ، وربح كل منهم يتوقف على الفرق بين إيراداته وبين إيرادات المنتج الذي يعمل في أسوأ الظروف : وهو الذي تتساوى نفقات إنتاجه بـ ثمن البيع ، والربح في هذه الحالة يشبه من كل الوجوه الربح ، فقد ينعدم الربح أحياناً إذا ساءت الظروف كما في حالة الأرض التي لا يربح لها ، وبما أن الربح هو الفرق بين ثمن السلعة ونفقات إنتاجها يتوقف مقداره على :

(١) ارتفاع ثمن البيع .

(٢) انخفاض نفقات الإنتاج .

وثنى البيع مرتبط بتقلبات العرض والطلب ، فلو ارتفع الثمن زادت الأرباح بزيادة الثمن وتقل الأرباح إذا هبط الثمن .

ونفقات الإنتاج تتوقف على كفاية ومهارة المنظم في مباشرة العمل ،

والتوفيق بين عوامل الإنتاج وتنظيمها جهد طاقته حتى تؤتي ثمارها المطلوبة .
وإذا كان ثمن البيع واحداً في السوق ، ونفقات الإنتاج تختلف تبعاً لكفاية
ومقدرة المنتج ، وكلما كان الإنتاج على نطاق واسع قلت النفقات بالنسبة
لكل وحدة وتعظم الأرباح تبعاً لذلك .

المبحث الثاني

أنواع الأرباح :

تنقسم الأرباح إلى أربعة أنواع :

(أولاً) الأرباح العادية : Ordinary Profits

وهي التي تنجم من ظروف عادية نتيجة المنافسة القائمة بين المنتجين ، إذ
يعمل كل منتج على تقليل نفقات الإنتاج إلى أدنى حد ليحصل على أقصى
ربح ممكن ، فإذا توصل بهمته وبعد نظره وجمع بين الكفاية التجارية والكفاية
الصناعية ، فكان يبتاع المواد الأولية رخيصة جيدة ، ويتحين الفرص وأنسب
الأوقات لتصريف منتجاته ، ويعرف أسرار الصناعة ، ويتعرف ميول
ورغبات المستهلكين ومقدرتهم الشرائية ، وينظم العمل على أحسن وجه ،
ويستخدم الآلات الحديثة ، فقد وفق إلى تقليل نفقات إنتاجه عن منافسيه .
وبما أن ثمن البيع واحد في السوق ، انتفع المنتجون الذين هتت لهم ظروف
حسنة بالفرق بين نفقاتهم ونفقات المنتج الحدى الذى يعمل فى أسوأ الظروف ،
ولما كانت المنافسة تشجذهم وتبعث النشاط فى نفوس رجال الأعمال ،
فيتسابقوا ولا يألوا جهداً فى البحث عن سر نجاح منافسهم حتى يعرفوه
ويستخدموه . وهكذا يظل الربح خير باعث على النشاط الاقتصادى . وقد
تشدد المنافسة بين المنتجين فيؤول الأمر إلى انعدام الأرباح العادية ، وهذه
الأرباح يعظم شأنها فى فترة الرخاء العام وتقل فى زمن الكساد . ودوام

الأرباح موقوف على عدم استقرار الحالة الاقتصادية فإذا تضائل شأنها اتجهت نحو التعادل .

(ثانيا) الأرباح الاستثنائية أو القريرية : Aleatony Profits

وهي التي تنشأ من ظروف استثنائية لا دخل لمهارة المنظم فيها ، ولا طاقة له على التنبؤ بها ولا بمصيرها . وتتفاوت تبعاً للحظ والظروف ، كحدوث فيضان ، أو نشوب حرب ، أو بسبب اختراع جديد ، أو بسبب تغيير الأزياء (المودة) ، أو لعجز محصول ، كل هذه يحدث عنها تقلبات في عرض وطلب السلع تؤثر بدورها في الأثمان فيستفيد منها المنتجون كما حدث أثناء الحرب الكبرى فقد ربح المنتجون أرباحاً طائلة دامت بدوام الظروف التي أوجدتها وزالت بزوالها .

كذلك ليس بعيد عنا ما كان من نتيجة فيضان نهر المسيسي وأثره في ارتفاع ثمن القطن المصري في وقت كان ثمنه ماثلاً إلى الهبوط في ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ويفرق الاقتصاديون أحياناً بين الأرباح المالية Pecuniary Profits والأرباح الصناعية والتجارية Industrial Profits .

ويقصد بالأرباح الصناعية تلك التي تنجم من مزاولة عمليات إنتاج وبيع السلع ، وتشمل الاتجار في جميع الأعمال الزراعية والتجارية .

أما الأرباح المالية وهي التي تنشأ من عمليات بيع وشراء السلع ، وانتقالها من مالك لآخر بقصد استثمارها ثانية ، ولا من منتج إلى مستهلك بقصد استهلاكها ، وتشمل كل العروض الاقتصادية كالاتجار في جميع الصكوك المالية والتجارية ، كسندات وأسهم شركات السكك الحديدية والملاحة ، وشركات مناجم البترول والمعادن على اختلاف أنواعها ، والمطاط ، ومصدر هذه الأرباح ينسب إلى التوفيق للشراء بثمان منخفض أكثر من التوفيق إلى البيع بثمان مرتفع . وإذا انخفضت أثمان الأسهم والسندات عامة ،

فالأرباح التي ينها البعض يصيب البعض الآخر منها خسارة ، أما إذا ارتفعت أثمانها فالكل يشترك في هذا الغنم ، وهذا ما يحصل عادة لبائى الرخاء . وعلى الجملة فالأرباح المالية لا يمكن فصلها عن الأرباح الصناعية تماماً ، لأن التجارة تشمل الأعمال المالية والصناعية . ولا يمكن وضع حد فاصل بينها إلا من جهة العمل أما النتيجة فواحدة .

(ثالثاً) الأرباح الاحتكارية :

عرفنا فيما سبق أن الأرباح العادية يتوقف مداها ودوامها على درجة المنافسة بين المنتجين ، فمن رجحت كفته على منافسيه فى ميدان العمل زادت أرباحه بقدر تفوقه عليهم ، ولكن سرعان ما تزول إذا اشتد التنافس بينهما . أما الأرباح الاحتكارية وهى التى تنشأ من قدرة المنظم وسيطرته على العرض ، فيتمكن من تحديد الثمن الذى ينتج له أقصى ربح ممكن . والأرباح الاحتكارية أكثر ثباتاً ودواماً من سواها مادام الاحتكار قائماً ، لأن المحتكر إذا أراد أن يبيع الاحتكار لغيره فإنه يرفع ثمن البيع بمقدار الربح الذى ينشده Profits are capitalised into the higher selling prices . وبذلك لا يربح المشتري الجديد سوى ربح قليل علاوة على فائدة رأس المال . وعند ما تمنح الحكومة احتكاراً لشخص أو أكثر ، تحدد ثمن المنتجات أو تلجأ إلى فرض ضريبة صوناً لمصالح الجمهور حتى لا يرهقه ولا يستأثر المحتكر بالأرباح الطائلة .

وأضرب أنواع الاحتكارات ما كان متصلاً بالمنافع العامة Public Utility Service مثل توريد المياه والغاز والكهرباء .

(رابعاً) أرباح المضاربة : Speculative Profits

المضاربة هى عملية شراء وبيع السلع الاقتصادية بقصد الاستفادة من فروق الأسعار ، ولا تختلف عن حالة الاتجار العادية فى شراء وبيع السلع ،

إذ القدر له دخل ونصيب في الأرباح على اختلاف أنواعها ، ولا فرق بينها إلا من جهة أن المضاربة تؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة بين الطلب والعرض ، فتؤثر تأثيراً بديناً في الأسعار وتخرج عن ححد المعقول ، وتصيب الأسواق بالوهن والضعف وبذلك تصير المضاربة عاملاً من عوامل النزاع والضعف ، لا عاملاً من عوامل الاستقرار . وتحصل المضاربة في الأسهم والسندات ، والمحاصلات الزراعية ، والمنتجات الصناعية والتجارية .

الشروط الواجب توافرها في السلع التي تحصل فيها المضاربة هي :

(أولاً) أن تكون السلع غالية وما يسهل إنتاجه بكميات كبيرة وباستمرار .

(ثانياً) أن تكون السلع متجانسة متماثلة .

(ثالثاً) أن تكون السلع مما يمكن تعيينها بالوصف أو العينة ، وتقديرها بالعدد أو الكيل أو الوزن (كالأسهم والسندات ، والقمح والشعير ، والقطن والشاي) .

وقد أصبحت المضاربة الآن متأصلة في نفوس المشتغلين بالتجارة وغيرهم طمعاً في الأرباح التي تدرها على البعض ممن يساعدهم الحظ . وليست المضاربة عملاً سهلاً ، بل إنها مخاطرة جسيمة قد تؤدي إلى الخراب والدمار ، كما أنها تؤدي إلى الثراء العظيم .

ولا تحدث المضاربات عادة إلا في زمن الرخاء حيث يكثر التفاؤل بالمشروعات الريحية كما هو الحال في الولايات المتحدة ، إذ تكاد تكون المضاربة طابع هذا الشعب فهي متأصلة فيه إلى حد يدعو إلى الدهشة .

فكم من ثروات تذوب ويصبح أصحابها لا يملكون من حطام الدنيا شيئاً بعد العز والجاه ، وكم من آخرين يرتقون فجأة إلى مصاف المثرين الكبار ، والله في خلقه شئون .

المبحث الثالث

تفاوت الأرباح من وقت لآخر :

الربح بطبيعته دخل غير معلوم ولا يمكن الجزم به مقدماً ، فهو عرضة لتغيرات حادة ، وهذا بخلاف « الفائدة والأجور » فإنهما يحددان سلفاً تبعاً لظروف الحال . أما الربح فلا يعرف مصيره إلا بعد ختام الميزانية السنوية . والمشاهد أنه في فترة ارتفاع الأثمان تزيد أرباح المنتجين وتزيد باضطراد كلما ارتفعت الأثمان ، ولكن قد يقال من جهة أخرى أن حصص عوامل الإنتاج الأخرى تزيد في تلك الفترة تبعاً لنشاط ورواج الأعمال ، ولكن يرد على ذلك بأن هذه الأنصبة الأخرى متفق عليها مقدماً ، حقيقة أنها تزيد أيضاً إذا استمر الرخاء مدة طويلة ، ولكنها لا تزيد بنسبة ارتفاع الأثمان ، كما أنه يحدث العكس في فترة هبوط الأثمان فيقل الربح ، ويجد رجال الأعمال صعوبة في الحصول على المال اللازم لسير أعمالهم ، فيرتفع سعر الفائدة ، وتظل الأجور في مستواها حتى ينتهى عقد استخدام العمال ، وعندئذ يكون من الصعب إنقاص أجورهم .

المبحث الرابع

تفاوت الأرباح بين فروع الإنتاج المختلفة :

لا تسير جميع الأعمال على وتيرة واحدة من حيث الرواج والكساد فبعضها يكون موفقاً أكثر من البعض الآخر وتعظم أرباحه بنسبة عظيمة . فأحياناً ترتفع أثمان الحاصلات الزراعية وتدر الخير العميم على المشتغلين بها ، وتعظم أرباحها ، ويرتفع معدل ربحها ، في حين تكسد التجارة ويقل الربح منها ، على أن هذه الظاهرة لا تدوم طويلاً ، لأنه إذا ارتفعت أثمان الحاصلات الزراعية دون أثمان المنتجات الصناعية ، فإن هذا الارتفاع من شأنه زيادة أرباح

الأعمال الزراعية ، وهذا يفضى الى انتقال رؤوس الأموال والعمال نحو الزراعة : وهو ما يترتب عليه كثرة الإنتاج وهبوط أثمان الحاصلات وهكذا يستمر انتقال رؤوس الأموال من أحدهما إلى الأخرى حتى تتساوى الأرباح فيهما .

المبحث الخامس

الاشتراكية والربح :

يعترض الاشتراكيون على الربح ويعتبرونه دخلا غير مكتسب بالكد والعمل ، ويقولون أنه سرقة يختصها الممولون من العامل ؛ لأنهم يستغلونه باعطائه أجراً أقل من قيمة عمله . وقد بين كارل ماركس أن العمل وحده مقياس القيمة وأن أرباب الأعمال يعيشون على حساب عمالهم ، فالعامل الذي يشتغل عشر ساعات لا يعطيه رب العمل أجراً في مقابل عمله ، بل يعطيه أجراً على الخمس ساعات الأولى التي اشتغلها ولا يتقاضى أجراً عن الخمس ساعات الأخرى ، وبذلك يستبيح لنفسه قيمة ما أنتجه العامل أثناء الزمن الزائد الذي لم يدفع عنه أجر ، وهكذا كلما زاد عدد العمال زادت أرباح الممولين على حساب عمالهم . ويعترض على رأى كارل ماركس من أن العمل أساسه القيمة أنه أهمل تأثير المنفعة في تحديد قيمة الأشياء ونسى أن كثيراً ما يكون عمل الإنسان سلبياً وعمل الطبيعة إيجابياً ، فكم من خيرات طبيعية لا دخل لعمل الإنسان فيها .

المبحث السادس

معرفة الربح بالاجور والفائدة والربح :

(١) الفرق بين الربح والاجور

الأجر جزاء العامل على عمله ويصبح حقاً واجب الدفع متى أدى العمل الموكول اليه ، بصرف النظر عن نتيجة المشروع ، بينما الربح لا يتحقق إلا

بعد أن يظهر الحساب الختامي ويكون الأيراد قد ربي على النفقات ، فإذا كان العكس فلا يتحقق الربح . في حين أن العامل يكون قد استولى على أجره سلفا ولا شأن له بنتيجة الحساب الختامي ، والربح من هذه الوجهة ثمرة يجنيها رب العمل جزاء مخاطرته ، يزيد ويقل تبعا لدرجة نجاح المشروع .

كذلك يختلف الأجر عن الربح في أن الأجر عنصر من نفقات الإنتاج ، بينما الربح هو فائض يحصل عليه رب العمل بعد خصم نفقات الإنتاج . والأجر له حد أدنى ، بينما الربح ليس له مستوى معين وقد ينعدم أحيانا .

(٢) الفرو بين الربح والفائدة :

الفائدة دخل صاحب رأس المال من الدخل الأهلي ، والربح دخل المنظم نظير عمله يحصل عليه بعد خصم نفقات الإنتاج . والفائدة جزء من نفقات الإنتاج يتحدد مقداره مقدما ، بينما الربح لا يعرف إلا بعد عمل الميزانية . كما أن الفائدة لها سعر معين ، وتكاد تكون متشابهة في الزمان والمكان إذا تساوت ظروف المقترضين ، وطرق الاستثمار ، وإن حدث فرق كان زهيدا لا يذكر ، هذا بخلاف الربح فانه يتفاوت كثيرا ويتوقف مقداره على مهارة المنظم . بينما ليس للمقرض تأثير على سعر الفائدة .

(٣) الفرو بين الربح والريع :

الريع هو الدخل الذي يحصل عليه المالك من استخدام الأرض وغيرها من هبات الطبيعة للمنتجين الذين توافرت لديهم ظروف حسنة ، ويسمى في هذه الحالة أحيانا بفائض المنتج . وهو شبيه بالربح الذي ينجم للمنتجين الذين يعملون في أحسن الظروف . ويشبه الريع الربح من أن كليهما يتوقف على مرجحات تنشأ من تفاوت الموقع ، والخصب ، ومقدار المهارة في تعيين طريقة

الاستغلال ، لأن رب العمل الذى يتحين الفرص المناسبة ويختار الأماكن الملائمة للإنتاج يحصل على ربح أكثر من منتج آخر لم يتيسر له الحصول على أماكن مناسبة . وكما أن الربح ينعدم بالنسبة للأرض الحديدية ، كذلك الربح ينعدم بالنسبة للمنتجين الحديين .

الفصل الخامس

نتائج نظام التوزيع الحالى

عرفنا من دراستنا السابقة الأسباب التى تحدد نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج من الدخل الأهلئ ؛ وعرفنا أن دخل الفرد قد يكون ثمرة جهوده أو ملكيته . ويتفاوت هذا الدخل بين الأفراد تبعاً لاختلاف الأعمال التى يقومون بها ، وتبعاً لنوع ولطبيعة الملكية وما يطرأ على قيمتها من التغيير بين آن وآن ، وعلى ظروف الأفراد .

وحسبنا دليلاً على مساوئ هذا التفاوت ما نراه من فقر وبؤس طائفة كبيرة من بنى الإنسان ، وغنى عظيم يصيب طائفة قليلة . وهذه شكاية يتردد صداها فى كل مكان وزمان ، فقلما نرى من لا ينقم ولا يلوم النظام الحالئ لأنه يسىء وينزل الشقاء ببعض الأفراد ، بينما يحسن ويرفع آخرين . وعلى الرغم من زيادة الثروة العامة وانتشار المدنية ، فإن الفقر أكثر ظهوراً ، وتنازع البقاء أشد قسوة بين الناس . ولا ريب أن تفشى الفقر مع تضخم الثروة العامة هو من علل المجتمع الإنسانئ الآن ، ولولا ما جُبِلَ عليه الإنسان من الأثرة وحب النفس لعاش الناس متأخين فى هذه الحياة الدنيا . وهذه العلة كثيراً ما سببت مشاكل اجتماعية وسياسية أقضت مضاجع المصلحين والمفكرين فى كل أمة .

ولا فائدة مرجوة من هذا التقدم الحالئ فى كل نواحيه مادام ازدياد الثروة لا طائل تحته سوى تكديس الثروة لدى فريق من الناس ، وتوسيع شققة الخلف بين طبقتى الأغنياء والفقراء . فلا ريب أن عدد المعدمين يقل من جراء هذا التقدم ويتحسن حالهم ، إلا أن البؤس لا يزال شاسعاً بين المعسرئ والموسرئ ، ولا سبيل لإزالة هذه الفوارق مادام نظام الملكية الحاضر قائماً مادام

حب الذات في الطبيعة البشرية ، وان يتبدل إلا إذا تبدل الخلق ، وفساد نظام غير النظام الحالى المبني على المنفعة الذاتية . ونظرة يلقيها الإنسان على نظام الملكية والدخل في بعض البلاد تبين لنا غبن وفساد هذا النظام : وهذا ليس في البلاد المتأخرة فقط ، بل كذلك في الأمم الراقية العظيمة .

ولاجدال في ارتفاع مستوى المعيشة ، ولاجدال في أن كثيرا من ترفيات الماضي أصبحت من ضروريات هذا العصر . إلا أن ازدياد الثروة العامة لم يعد بفائدة إلا على طبقة الأغنياء وحدهم دون غيرهم . وتوزيع الدخل بين الأفراد يشبه شكل هرم قاعدته تمثل الفقراء وأصحاب الدخل الضئيل ، ويليهما تدريجيا طبقات بعضها فوق بعض حتى تصل إلى رأس الهرم الذى يمثل طبقة الأغنياء المترفين ، وكلما كانت قاعدة الهرم متسعة بنسبة ارتفاعه كان ذلك دليلا على أن التفاوت بين دخل الأفراد ليس عظيما كما هو الحال في فرنسا . فالتوزيع يكاد يكون عادلا بين الطبقات والثروة العقارية موزعة توزيعا عادلا بين الطبقات ، فقد كان الاحصاء قبل الحرب الكبرى يدل على أن .

٥١٠٠٠ شخصا يملك كل منهم ٧٥٠ ايكر

٥٠٠٠٠٠ » » » » ٧٥ »

٥٠٠٠٠٠٠ » » » » ٧٥٠ »

وكما كان البون شاسعا بين دخل الطبقات قرُبَ شكل الهرم من شكل

المسمار .

ومن الاحصاء الآتى في بريطانيا سنة ١٩٠٤ يتبين لنا تفاوت دخل الأفراد .

الدخل	عدد العائلات
أقل من ١٦٠ جنيهًا	٦٠٠٠ ر ٧٧٥
من ١٦٠ جنيه وأقل من ٧٠٠ جنيه	٨٣٠ ر ٠٠٠
من ٧٠٠ جنيه وأقل من ٢٠٠٠ جنيه	١٢٢ ر ٠٠٠
من ٢٠٠٠ جنيه وأقل من ٥٠٠٠ جنيه	٣٢٤ ر ٠٠٠
من ٥٠٠٠ جنيه وأقل من ٥٠ ر ٠٠٠ جنيه	١٤ ر ٢٠٠
أكثر ٥٠ ر ٠٠٠ جنيه	٣٥٠

وبعبارة أوضح يوجد في بريطانيا العظمى نحو خمسة ملايين أسرة دخل كل منها ١٦٠ جنيهًا في السنة أو أكثر، ودخل هؤلاء يقرب من نصف الدخل الإجمالي في بريطانيا، والباقي من سكانها دخله أقل من ١٦٠ جنيهًا في السنة. وربما كان إحصاء Mr Charles Booth يعطى لنا صورة أخرى صحيحة عن سوء نظام التوزيع في مدينة لندرة، إذ جعل أساس التفرقة بين الطبقات الفقيرة والغنية مبنياً على عدد الخدم والحشم الذين يؤدون خدماتهم للغير، فقد ذكر أن أربعة أخماس سكان لندرة أي ٨٠٪ منهم ليس لهم خدم ويؤدون أعمالهم بأنفسهم، والطبقة الغنية التي عندها خدم هي ١١٪ من السكان، والباقي من سكانها وهو ٩٪ هم الخدم ومن على شاكلتهم من العمال المأجورين. والطبقة الغنية تنقسم إلى فئات، وكل فئة تستخدم عدداً من الخدم بنسبة ثروتها كما يظهر لنا من البيان الآتي.

عدد الخدم عند كل أسرة	عدد الأسر	النسبة المئوية من عدد السكان
١	٢٢٢٠٠٠	٥٥ ٪
٢	١٤٤٠٠٠	٣٤ ٪
٣	٥٧٧٠٠	١٣ ٪
٤	١٨٨٠٠	٤ ٪
٥	١٣٣٠٠	٣ ٪
٦	٧١٠٠	٢ ٪
٧	٣٠٠٠	١ ٪
٨	٤٣٥٠	١ ٪
ليس عندهم خدم	٣٣٧٢٠٠٠	٨٠ ٪

وعلى ضوء هذه الاحصاءات والملاحظات السابقة يقسم « شارلس بوز »
 Mr Chales Booth سكان مدينة لندرة إلى طبقات مختلفة متفاوتة في
 درجة الفقر والغنى كالآتي :

طبقات المجتمع	عدد الأفراد	النسبة المئوية من السكان
الطبقة الدنيا	٤٨٠٠٠	٩ ٪
الطبقة الفقيرة المعدمة	٣١٧٠٠٠	٧٥ ٪
الطبقة الفقيرة	٩٣٨٠٠٠	٢٢ ٪
طبقة العمال	٢١٦٦٠٠٠	٥٩ ٪
الطبقة المتوسطة	٥٠٠٠٠٠	١١ ٪
الطبقة العليا	٢٥٠٠٠٠	٥ ٪

كذلك يعطى الإحصاء الآتي بياناً عن عدد المزارع الصغيرة والمتوسطة
 والكبيرة ، وعدد ملاك كل ، والأساس الذي اعتمدنا عليه هو ضريبة
 الميراث العقارية عن المدة الواقعة بين ١٨٩٩ — ١٩٠٠ ، ١٩٠٨ — ١٩٠٩
 في بريطانيا العظمى .

المزارع الصغيرة التي تغل دخلا قدره ٥٠٠ جنيهه عددها ٨٠٠٠ مزرعة

» التي تغل دخلا من ٥٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه » ٩٩٣٣ »

D 17284E D 10200 D D 1000 D D D D

» ۲۳۱۱ » ۲۵۵۰۰ » ۱۰۵۰۰ » » » » »

» 911 » 50,000 » » 20,000 » » » » »

287 D 709000 D D 009000 D D D D D

ד יח. ד י... ד ד Vסר... ד ד ד ד ד

» ۱۳۵ » ۱۵۰٫۰۰۰ » ۲۱۰٫۰۰۰ » » » » »

AA » 20.000 » 10.000 » » » » »

[illegible]

18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 104

» » » » » أكثر من ١٠٠٠٠ » » » » » ٨ أو ٨

وفي بروسيا يدل الإحصاء الآتي كسابقه في بريطانيا على تفاوت الثروة

على أساس ضريبة الملكية فقد كان في سنة ١٩٠٨ تقريبا نحو ١٥٠٠ ر ٥٠٠

نسمة تقدر قيمة ملكيتهم بمبلغ قدره ٦٠٠٠ مارك و يبلغ عدد أفراد أسرهم

نحو . ۳۵۰ ر ۵۰ .

والأفراد المفروض عليهم ضريبة الملكية يباينهم كالآتي :

عدد الافراد	قيمة الملكية
٧٣١٧٠٠	من ٦٠٠٠ مارك إلى ٢٠٠٠٠ مارك
٢٦٢٣٠٠	» ٢٠٠٠٠ مارك » ٣٢٠٠٠ مارك
٢٠٣٨٠٠	» ٣٢٠٠٠ مارك » ٥٢٠٠٠ مارك
١٦٠٥٠٠	» ٥٢٠٠٠ مارك » ١٠٠٠٠٠ مارك
٧٩٩٠٠	» ١٠٠٠٠٠ مارك » ٢٠٠٠٠٠ مارك
٤٣٣٦٠	» ٢٠٠٠٠٠ مارك » ٥٠٠٠٠٠ مارك
١٢٦٠٠	» ٥٠٠٠٠٠ مارك » ١٠٠٠٠٠٠ مارك
٥٣٠٠	» ١٠٠٠٠٠٠ مارك » ٢٠٠٠٠٠٠ مارك
٣٠٠٠	أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ مارك

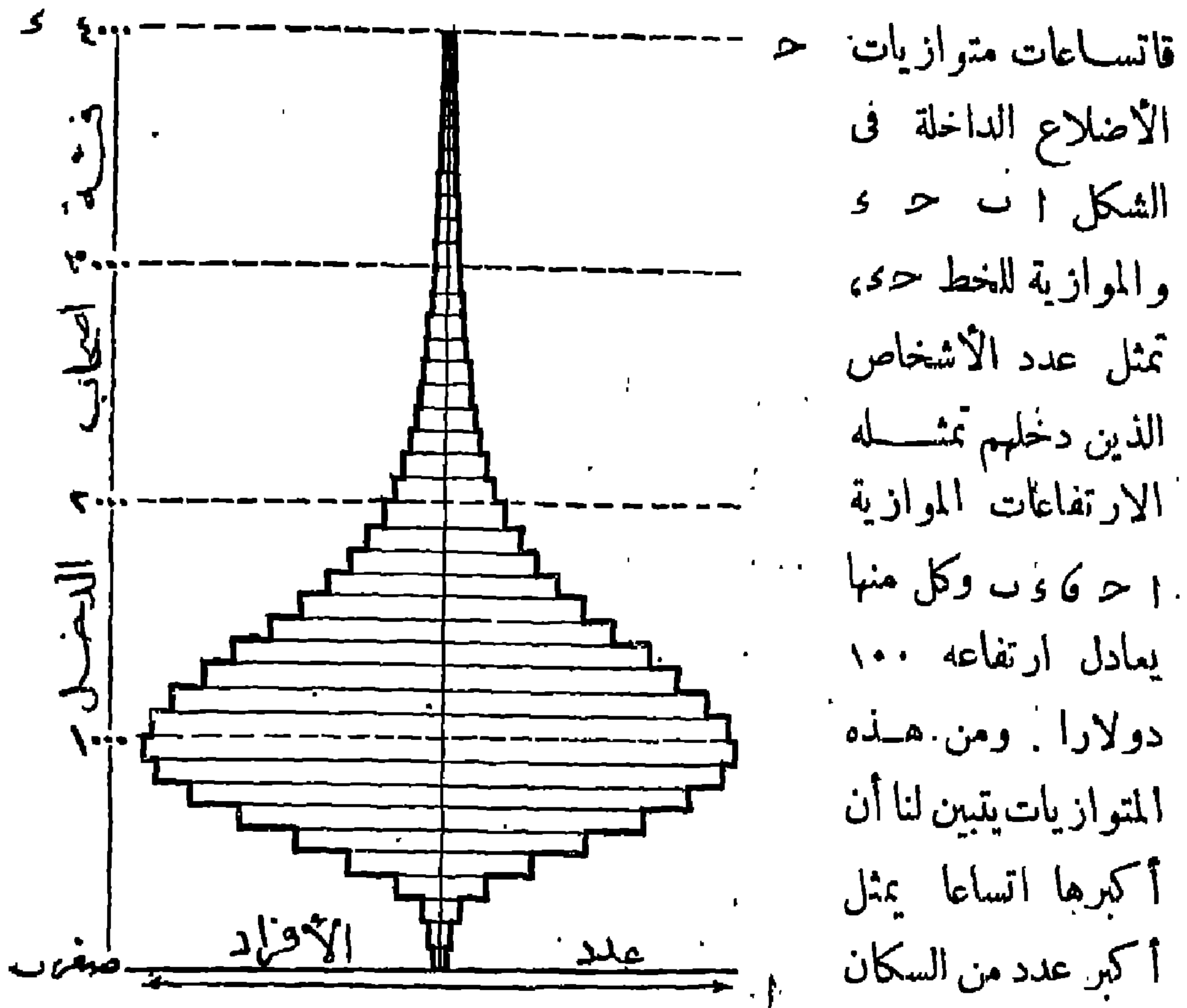
ويظهر لنا من البيانات السابقة أن ظروف الحال في الدولتين واحدة بالنسبة لدخل الأفراد ، ففي كليهما نرى أن عدد الموسرين أصحاب الملايين قليل جدا بالنسبة لعدد السكان ، وكذلك عدد الأغنياء قليل ولو أنه أكثر من أصحاب الملايين ، وأن العدد يزداد كلما كانت الملكية صغيرة مع العام أن عدد المعسرين كثير جدا .

ومما يؤكد ذلك أن في بريطانيا العظمى نجد في كل ستة أفراد يتوفون بالغين ، فرداً واحداً يترك ثروة. كما يوجد في بروسيا في كل سبعة أفراد من السكان فرداً واحداً تقدر قيمة ملكيته بـ ٦٠٠٠ مارك أو أكثر ، وأن ستة أسباع السكان معافون من ضريبة الملكية لأنهم لا يملكون النصاب المقدر لفرض الضريبة . ومن أراد أن يفقه حالة البؤس والفقر فليقصد الأمم الراقية الصناعية ، لأن ازدياد الثروة فيها لم ينتفع به إلا طبقة الممولين في حين حرمت الطبقة الدنيا من ثمار هذا التقدم الحالى في كل نواحيه .

ويدل الإحصاء الآتى في الولايات المتحدة على تفاوت دخل الأفراد في سنة ١٩١٨ .

الدخل	عدد الافراد
٢٠٠٠ دولارا	٣٢٠٧٨٠٤١١ نسمة
من ٢٠٠٠ دولارا إلى ٣٠٠٠ دولار	٣٠٠٦٥٠٢٤ »
من ٣٠٠٠ » إلى ١٠٠٠٠ »	١٠٩٧٠٩٩١ »
من ١٠٠٠٠ » إلى ٥٠٠٠٠ »	٢٣٣١٨١ »
من ٥٠٠٠٠ » إلى ٢٠٠٠٠٠ »	١٨٩٥٦ »
من ٢٠٠٠٠٠ » إلى ٥٠٠٠٠٠٠ »	١٩٧٦ »
من ٥٠٠٠٠٠٠ » إلى ١٠٠٠٠٠٠٠ »	٣٦٩ »
١٠٠٠٠٠٠٠ » فأكثر	١٤٥ »

وبعبارة أخرى فإن الأفراد الذين يستولون على دخل قدره ٢٠٠٠ دولارا أو أقل يبلغون ٨٦ ٪ من مجموع السكان الذين لهم دخل ، ويساوى مجموع ما يستولون عليه ٦٠ ٪ من الدخل الأهل . أما الذين دخلهم أكثر من ٢٠٠٠ دولارا فهم ، ١٤ ٪ من مجموع السكان ويستولون على ٤٠ ٪ من الدخل الأهل . على أننا إذا اعتبرنا الحد الفاصل بين الأغنياء والفقراء هو ٣٠٠٠ دولارا تبين لنا أن الذين دخلهم حوالى ٣٠٠٠ دولارا ٩٤ ٪ من مجموعهم ويقدر دخلهم ٧٣ ٪ من الدخل الكلى ، بينما الذين دخلهم أكثر من ٣٠٠٠ دولارا ٦ ٪ من مجموعهم ويقدر دخلهم ٢٧ ٪ من الدخل الكلى . والرسم البياني الآتى يؤيد ما سبق بيانه من تفاوت الطبقات فى الثراء .



أصحاب الدخل ، ويتراوح دخل هذه الطبقة من ٩٠٠ إلى ١٠٠٠
دولارا ، على أن هذا الدخل ليس أقل من دخل سائر الطبقات الأخرى
الممثلة في هذا الرسم . والطبقات التي تحتها يتضاءل دخلها تدريجيا ، كما أن
الطبقات التي فوقها يتزايد دخلها تدريجيا ، وكلما زاد الدخل قل عدد الأفراد
الذين يحظون به حتى يصل إلى ٤٠٠٠ دولار .

وبما يجب ملاحظته أنه عند التدليل بالأحصاءات السابقة يجب ألا نغفل
مستوى المعيشة ، ومستوى الأسعار ، والدخل النقدي ، وقيمة النقود ،
والاختلافات الجنسية بين الدول المختلفة ، حتى تكون الموازنة بينها صحيحة ،
كذلك يجب مراعاة الاعتبارات الخاصة ، والحالة الاجتماعية لبعض الطبقات
في بعض الدول مما قد لا يوجد له مثيل في البعض الآخر ، فجمهرة الزراع في
الولايات المتحدة لا تعتبر طبقة مثيرة إذ دخلها أقل من دخل الطبقة العاملة ، وهذا

إذا قَصَّرنا الفرق على الدخل النقدي فقط بين الطبقتين ، فلا يدخل في ذلك الدخل الحقيقي الذي قد تدره عليه حياته الريفية من مزايا لا يجدها العامل في المدن ، وكذلك الحال عند موازنة دخل الطبقات في الدول المختلفة يجب مراعاة أمور كثيرة ، منها : الكفاية الاقتصادية ، ومستوى المعيشة ، وقيمة النقود في كل منها . مثلاً أن العامل الميكانيكي « الآلي » في أمريكا يتقاضى أجراً ضعف العامل الميكانيكي الإنجليزي ، وثلاثة أمثال العامل الميكانيكي الفرنسي ، إلا أن أجره الحقيقي ليس بنسبة أجره الاسمي لاختلاف القوة الشرائية ومستوى المعيشة في أمريكا عنها في إنجلترا وفرنسا . كذلك ولو أن الدخل الاسمي للصانع الأمريكي ضعف دخل الزارع الأمريكي إلا أن دخلهما الحقيقي يكاد يكون متساوياً .

وكذلك يدل الإحصاء في ألمانيا على أن حالة الطبقة الفقيرة في تقدم مستمر ، وأن حالة الطبقات الأخرى في اضطراب مستمر . وليست الأرسطوقراطية متأصلة فيها كما هو الحال في بريطانيا ، بل على العكس فإن الطبقة المتوسطة فيها تزداد قوة على قوة ، وقد ساعدها على ذلك تقدم ألمانيا خلال القرن الماضي فقد خطت خطوات واسعة .
والتفاوت بين الناس يرجع إلى :

(١) اختلاف الناس في المؤهلات الطبيعية .

(٢) اختلاف ما يناله الأفراد من طريق الميراث وهو انتقال ثروة الميت إلى ذريته ، أو بالوصية وهي انتقال الثروة إلى أناس يُعَيِّنُهُمْ في حياته .
(٣) اختلاف قدرة الأفراد على التوفير أو الرغبة فيه .

ولا ريب أن المهارة الفطرية ، والحدائق النادر ، والقدرة الجسمانية بين الناس كانت ولا تزال منشأ هذا التفاوت في كل العصور ، فرئيس القبيلة كان أقوى أفرادها جسماً ، وأوفرهم ذكاءً ، وأوسعهم حيلة . وهذه حقيقة تتمثل أمامنا الآن من الفرق العظيم بين دخل رجال الأعمال الممتازين

والرجال الفنيين في مختلف المهن الحرة الذين يدر عليهم ذكاؤهم ثروة عظيمة ،
وبين دخل العامل الأجير الذي يكبدُ صباح مساء ولا ينال أجر الكفاف .
وقد بيّنا ذلك في موضع آخر عند الكلام على أسباب اختلاف الأجور .
على أن الميراث ذو أثر بتين ويمتد أثره إلى الأحفاد . ومن فوائده أن
الإنسان يزداد به قوة ونشاطاً وأنه يواصل به سعى سالفه إذا كان موفقاً ،
وأن العمل المبدوء به يرتبط بسلسلة خالدة تشجذ الهمة وإن كان البعض يرى
في الميراث مدعاة للكسل والاسراف الذي يؤدي إلى فقده ، كما أنه يشير
النشاط ويهيئ الفرص للأجيال المقبلة .

ومنشأ الميراث هو حب العائلة والحرص على مستقبلها . والغرض منه
اقتصادياً هو إنماء الثروة أو حفظها بما ينفع المجتمع على قدر ما ينفع الفرد
من النفوذ والقوة . ولو انعدم الميراث قصر الفرد جهده وادخاره على قضاء
حاجاته الشخصية بحيث إذا جمع ما يسد به حاجاته في أيام شيخوخته وقف
عند هذا الحد وامتنع عن السعى . ولا تنس تأثيره على الإنتاج فتقل الثروة
الأهلية .

ماذا يكون الحال لو انعدم الميراث وأصبح مآل ثروة الأفراد إلى الحكومة ؟

لا شك إذا كان الأمر كذلك ما اهتم فرد بعد ذلك بعمل يحسنه ، أو عمل يعمل
على الادخار ، وبذلك يفقد أهم شرط يجب توفره لاستبقاء غريزة الادخار
في الإنسان . والقائلون بأن الحكومة أو لى ببعض الموارد أو كلها غاب
عنهم أن ذلك يدعو إلى قلة الإنتاج والادخار ، ويوقف التقدم الاجتماعى
في كل نواحيه . على أن تفاوت الأفراد في الثروة ناموس اجتماعى ضرورى
لاتزان المجتمع ، وليس ثمت ما يؤيد أن منشأ الذكاء ، والمهارة الطبيعية ،
والكفاية الفنية ، فلو كان هناك ميزان عادل تقاس به الكفايات ما وجدنا
هذه الاختلافات بين الناس .

فالمشاهد أن التفاوت ليس بنسبة مواهب الأفراد ولا بنسبة الأعمال التي يقومون بها . فقد لاحظ « جون استوارت ميل » أن الدخل يتناقص تدريجياً كلما كان العمل شاقاً حتى يصل إلى حد دون أجر الكفاف وربما كان مخففاً ومسلية للمرء على ما ينزل به ، واعتقاده أن للخط دخل في هذا التفاوت أكثر من أى عامل آخر . وفضلاً عن ذلك فهذه المواهب تتفاوت وعلايتها تقسيم الحظوظ . ولو كان التفاوت أمراً فردياً ما كان له هذا الأثر السيئ ، بل إنها حالة دائمة تولد عنها وجود طبقات بعضها فوق بعض لا تمحى مدى الدهر ، مثلها مثل طبقات سطح الأرض طبقة تعلو أخرى . والاشتراكيون يرتكزون على هذه الاختلافات للنغى على النظام الحاضر ويقترحون تعميم المساواة بين الناس بطرق شتى ، ويظنون أن تحقيق المساواة أمر سهل . ولكن غاب عن هؤلاء أنه ولو أن المساواة في الحقوق والواجبات أمر تقضى به العدالة ، إلا أن التفاوت بين الناس في الثروة أمر تقضى به نواميس قيام هذا المجتمع وانتظامه .

توزيع الثروة العقارية في مصر :

الملكية الصغرى في مصر تربو على الثمانين فى المائة من عدد الملاك . ويوجد نحو ١٩٤٠.٠٠٠ شخص لا يزيد ما يملكه الواحد منهم عن خمسة أفدنة ، وأن ثلاثة أرباع هؤلاء الأشخاص لا يزيد ما يملكه كل منهم عن فدان واحد . وقد كان ما يخص كل فرد من السكان أقل من ٨ قراريط فى عام ١٩٢٥ .

حالة الملكية العقارية

الملاك الذين

أكثر من فدان لغاية خمسة أفدنة			فـدان فأقل			
عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان		عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان		
	متوسط ما يملكه للفرد	جملة		متوسط ما يملكه للفرد	جملة	
٤٦٩٣٦٨	١٠٠٩٠٥٧	٢٠١٥	٩٧١٢٢٧	٤٢١٠٥٩	٢٤٣	١٩١٥
٤٧١٣٥٦	١٠١٤٧٦٠	٢٠١٥	١٠٠٤٧٠٢	٤٢٨٢٦٥	٢٤٣	١٩١٦
٤٧٦٩١٠	١٠٢٠٣٧٥	٢٠١٤	١٠٤٤٣٧١	٤٤٤٩٧٨	٢٤٣	١٩١٧
٤٨٥٩٣٤	١٠٣٣٠١٣	٢٠١٢	١٠٩٨٧٧٧	٤٦٣٢٧٨	٢٤٢	١٩١٨
٤٩٤٧٩١	١٠٥٠٨٨٧	٢٠١٢	١١٥٨٦٨١	٤٨٩٩١٨	٢٤٢	١٩١٩
٥٠٤٣٤١	١٠٥٩٦٠٩	٢٠١٠	١٢٠٥٦٤٢	٤٨٣٩٢٣	٢٤٠	١٩٢٠
٥٠٩٤٩٤	١٠٧٥٣٦٤	٢٠١١	١٢٢٦٣٦٤	٤٩٩١٥٤	٢٤١	١٩٢١
٥١٦٤٧٤	١٠٨٢٥١٠	٢٠١٠	١٢٥٥١٣٤	٥١٣٠٤٧	٢٤١	١٩٢٢
٥١٦٣٤٢	١٠٨٢٩٣٧	٢٠١٠	١٢٩٧١٤٦	٥٢٨٢٩٨	٢٤١	١٩٢٣
٥٢٥٢٩١	١٠٩٧٦٠٤	٢٠٠٩	١٣٥٥٥٣٠	٥٣٢٤١٧	٢٣٩	١٩٢٤
٥٢٦٢٣٤	١١٠٤٩١٩	٢٠١٠	١٣٧٤٣٣٢	٥٣٩٥٨٤	٢٣٩	١٩٢٥
٥٢٩٧٣٠	١١٠٢٣٧٤	٢٠٠٨	١٣٨٩٥٨٨	٥٥٤٥٨٤	٢٤٠	١٩٢٦
٥٣٥١٣٤	١١٠٩٧٢٢	٢٠٠٧	١٤٠٢١٩٨	٥٥٠٢٩٤	٢٣٩	١٩٢٧
٥٣٧١٢٥	١١٢١٤٥١	٢٠٠٩	١٤٢٧١١٤	٥٧٨٨٣٦	٢٤١	١٩٢٨
٥٤١٨٢٣	١١٣٤٤٢٠	٢٠٠٩	١٤٧٣٦٠٤	٥٦٨٤٤٩	٢٣٩	١٩٢٩
٥٤٥٧٣٠	١١٤٧٢٧١	٢٠١٠	١٥٠٣٩٣٩	٥٧٦٠٦٧	٢٣٨	١٩٣٠
٥٥٣٠٦٠	١١٧٠١٤٣	٢٠١٢	١٥٢٧٦٩٢	٥٨٢٦٢٦	٢٣٨	١٩٣١
٥٥٠٩٨٩	١١٣٦٩٩١	٢٠٠٦	١٥٥٦٦٦٠	٦٢٢٦٣١	٢٤٠	١٩٣٢
٥٥٣٠٣٤	١١٤٩٢٩٣	٢٠٠٨	١٥٨٤٥٢٧	٦١٩٨٥١	٢٣٩	١٩٣٣

في القطر المصري

يملكون

أكثر من خمسة لغاية عشرة أفدنة			أكثر من عشرة لغاية عشرين فداناً		
المساحة المملوكة بالفدان		عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان		عدد الملاك
متوسط ما يملكه الفرد	جملة		متوسط ما يملكه الفرد	جملة	
٦٠٩٤	٥٢٣١٧٤	٧٥٣٧٣	١٣٠٧٦	٤٩٥٦٥٨	٣٦٠٣٣
٦٠٨٩	٥٢١٨٥٤	٧٥٧٣٧	١٣٠٧٧	٤٩٨٧٣١	٣٦٢٠٣
٦٠٩٣	٤٢٠٥٩٣	٧٥١٠٧	١٣٠٧٤	٤٩٩٤٥٨	٣٦٣٣٧
٦٠٨٦	٥٢٩٤٩٤	٧٧٢٢٩	١٣٠٦٨	٥٠٣٢٦٨	٣٦٧٩٩
٦٠٨٨	٥٣٣٥٢٤	٧٧٤٩٤	١٣٠٧٤	٥١٢٠٥٨	٣٧٣٢٣
٦٠٩١	٥٤٦٢٩٦	٧٩٠٧٧	١٣٠٧٧	٥٢٥٦٢٥	٣٨١٥٨
٦٠٨٧	٥٥٠٧٢٨	٨٠١١٩	١٣٠٦٢	٥٢٥٠٨٣	٣٨٥٥٧
٦٠٨٣	٥٥١٢٤١	٨٠٦٥٠	١٣٠٥٦	٥٢٧١٢٦	٣٨٨٨٣
٦٠٨٢	٥٥٢٣٨٦	٨٠٩٨٦	١٣٠٤٩	٥٢٢٦١٣	٣٨٧٣٣
٦٠٧٨	٥٥٦٤٨٣	٨٢٠٧٣	١٣٠٦٤	٥٢٢٤٦٩	٣٨٢٩٣
٦٠٨٢	٥٥٥١٠٩	٨١٤٤١	١٣٠٧٠	٥٢٦٣٥٤	٣٨٤٢٣
٦٠٨٣	٥٥٥٤٩٠	٨١٠٢٧	١٣٠٦٧	٥٢٦٤١٨	٣٨٥١٩
٦٠٨١	٥٥٦٣٤٩	٨١٧١٤	١٣٠٧٠	٥٣٤٥١٧	٣٩٠٢٠
٦٠٧١	٥٦٧٠٤٣	٨٤٤٥٨	١٣٠٥٥	٥٣٦٥٠٢	٣٩٥٨٩
٦٠٨٣	٥٦٤٧٩٥	٨٢٧٤٢	١٣٠٧٠	٥٣٥١٨٥	٣٩٠٧٤
٦٠٨٠	٥٦٢٢٧٥	٨٢٧١٧	١٣٠٥٥	٥٣١٣١٩	٣٩٢٠٨
٦٠٧٧	٥٦٧٣٤٢	٨٣٨٠٤	١٣٠٣٧	٥٣٢٨٥٨	٣٩٨٥٨
٦٠٧٦	٥٦٨٠٤٤	٨٤٠٥٤	١٣٠٣٢	٥٢٩٨٨٥	٣٩٧٨١
٥٠٧٦	٥٧٠٠١٦	٨٤٣٣٢	١٣٠٤٥	٥٢٧٨١٦	٣٩٢١٣

حالة الملكية العقارية

الملاك الذين

أكثر من ثلاثين لغاية خمسين فداناً			أكثر من عشرين لغاية ثلاثين فداناً			
عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان		عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان		
	متوسط ما يملكه الفرد	جملة		متوسط ما يملكه الفرد	جملة	
٨١٥٤	٣٨٢٤٩	٣١٣٩٠٢	١٠٧٢٥	٢٤٢٣٢	٢٦٠٧٨٦	١٩١٥
٨١٩٤	٣٨٢٦٣	٣١٦٥١٧	١٠٨١٢	٢٤٢٣١	٢٦٢٧٩٨	١٩١٦
٨٣٤١	٣٨٢٧٧	٣٢٣٣٩٢	١٠٨٤٥	٢٤٢٣٧	٢٦٤٣٢٩	١٩١٧
٨٣٩٤	٣٨٢٢٩	٣٢٥٢٥٤	١١٠٣٣	٢٤٢١٧	٢٦٦٧٤٤	١٩١٨
٨٥٢٩	٣٨٢٦٦	٣٢٩٧٧٧	١١٢٢٨	٢٤٢٢٤	٢٧٢٢٦٠	١٩١٩
٨٨٦٠	٣٨٢٣٤	٣٣٩٧٣٢	٢١٥٦٩	٢٤٢١٩	٢٧٩٨١٧	١٩٢٠
٩٠٧٧	٣٨٢٢٢	٣٤٦٩١٧	١١٦٤٥	٢٤٢٢٢	٢٨١٩٩٣	١٩٢١
٩١٩١	٣٧٢٨٩	٣٤٨٢٠٤	١١٦٦١	٢٤٢٢٢	٢٨٢٣٧٤	١٩٢٢
٩٠٣٤	٣٨٢٥٣	٣٤٨٠٨٦	١١٨٠٤	٢٣٢٩٣	٢٨٢٥٠٠	١٩٢٣
٨٩٩١	٣٨٢٢٧	٣٤٤١١٤	١١٦٦٨	٢٤٢١٦	٢٨١٩١٠	١٩٢٤
٩٠٠١	٣٨٢٤١	٣٤٥٧٠١	١١٩٧٠	٢٤٢٠٤	٢٨٧٧٤٣	١٩٢٥
٩١١٧	٣٨٢٣٢	٣٤٩٣٩٣	١١٩٢٢	٢٤٢١١	٢٨٧٤٦٤	١٩٢٦
٩١٦٣	٣٨٢٢٠	٣٥٠١٠٦	١٢٠٠٢	٢٤٢٠٨	٢٨٩٠٥١	١٩٢٧
٩٢٣٤	٣٨٢٠٣	٣٥١١٢٥	١٢٢٨٧	٢٣٢٧٨	٢٩٢١٤٩	١٩٢٨
٩٠٦٤	٣٨٢٤١	٣٤٨١٣٧	١١٩٣٨	٢٣٢٥٦	٢٨١٢٣٧	١٩٢٩
٩٠٣٣	٣٨٢٢٠	٣٤٧٩٢١	١١٧٦٠	٢٤٢٠٩	٢٨٣٣١٦	١٩٣٠
٩٠٩٦	٣٨٢٣٣	٣٤٨٦١٧	١١٨١٨	٢٤٢١٥	٢٨٥٤٥١	١٩٣١
٩٠٨٤	٣٩٢٣٠	٣٤٧٨٧٧	١١٧٠٦	٢٤٢١٤	٢٨٢٥٨٦	١٩٣٢
٩٠٣١	٣٨٢٣٢	٣٤٦٠٢٥	١١٥٩٨	٢٤٢٠٩	٢٧٩٤٢٤	١٩٣٣

في القطر المصري

يملكون

أكثر من خمسين فدانا			جملة		
المساحة المملوكة بالعدان		عدد الملاك	المساحة المملوكة بالعدان		عدد الملاك
متوسط ما يملك الفرد	جملة		متوسط ما يملك الفرد	جملة	
١٦٠ر١٢	١٧٢٦٨٩١	١٠٧٨٥	٣	٤٧٥٠٥٢٧	١٥٨١٦٦٥
١٥٩ر٣٩	١٧٠٠٧٠٨	١٠٦٧٠	٢ر٩٣	٤٧٤٣٦٣٣	١٦١٧٦٧٤
١٥٦ر٠٧	١٦٩٩٩٢٥	١٠٨٩٢	٢ر٨٧	٤٧٧٣٠٥٠	١٦٦٢٨٠٣
١٥٣ر٩٦	١٦٨٠٣٠٩	١٠٩٨٥	٢ر٧٨	٤٨٠١٣٦٠	١٧٢٩٢٥١
١٥١ر٤٦	١٦٩٥٢٣١	١١١٩٢	٢ر٧١	٤٨٨٣٦٧٣	١٧٩٩٢٣٨
١٤٤ر٤١	١٧٤٧٠٧٩	١٢٠٩٨	٢ر٦٨	٤٩٨٢٠٨١	١٨٥٩٧٤٥
١٤٧ر٢٠	١٧٤٣٧٧٤	١١٨٤٦	٢ر٦٦	٥٠٢٣٠١٣	١٨٨٧٢٠٢
١٥١ر٣١	١٧٢٥٤١٧	١١٤٠٣	٢ر٦٢	٥٠٢٩٩١٩	١٩٢٣٣٩٦
١٥١ر٠٨	١٧١٧٣٥٠	١١٣٦٧	٢ر٥٦	٥٠٣٤١٧٠	١٩٦٥٤١٢
١٥١ر٩٤	١٧١٢١١٦	١١٢٦٨	٢ر٤٨	٥٠٤٧١١٣	٢٠٣٣١١٤
١٤٥ر٩٤	١٧٠٠٩٢٨	١١٦٥٥	٢ر٤٦	٥٠٦٠٣٢٨	٢٠٥٣٠٥٦
١٥٣ر٢٨	١٧٢٧٦١٢	١١٢٧١	٢ر٤٦	٥١٠١٣٣٥	٢٠٧١١٧٤
١٥٣ر١٥	١٧٦٧١٧٤	١١٥٣٩	٢ر٤٧	٥١٥٧٢١٣	٢٠٩٠٧٧٠
١٥٧ر٤٨	١٨٨٣٩٤٢	١١٩٦٣	٢ر٥١	٥٣٣١٠٤٨	٢١٢١٧٧٠
١٥٨ر٧٥	١٨٧١٣٤٥	١١٧٨٨	٢ر٤٤	٥٣٠٣٥٦٨	٢١٧٠٠٣٣
١٥٨ر٨١	١٨٦١٦٢٠	١١٧٢٢	٢ر٤١	٥٣٠٩٧٨٩	٢٢٠٤١٦٩
١٥٧ر٩٥	١٨٣٤٤٤٤	١١٦١٤	٢ر٣٨	٥٣٢١٤٨١	٢٢٣٦٩٤٢
١٥٩ر٥٨	١٨٠٩٩٣٩	١١٣٤٢	٢ر٣٤	٥٢٠٧٩٥٣	٢٢٦٣٦١٦
١٥٧ر٩٣	١٨٠٦٣٧٣	١١٤٣٨	٢ر٣١	٥٢٩٨٧٩٨	٢٢٩٣٢٠٤

الباب الثاني

المسائل الاجتماعية في التوزيع

الفصل الأول

مسائل العمال

المبحث الأول

نظام الطوائف :

ساد هذا النظام في القرون الوسطى في القارة الأوروبية ، وظل معمولاً به حتى نهاية القرن السابع عشر في إنجلترا ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر في فرنسا حيث الغته الثورة في عام ١٧٩١ . وغنى عن البيان أن نظام الطوائف كان يختلف في نظمه من دولة لأخرى ، ومن بلد لآخر ، ومن حرفة لأخرى . وقد كان هذا النظام يقضى بتقسيم الحرف بين المنتجين . وكانت القاعدة المتبعة إذ ذاك أن المنتج يصنع المواد تبعا للطلب ، فإذا جاوز هذا الحد فإنه لا ينتج لغير سوق المدينة التي يعيش فيها ، وحيث أنهم يخشون المنافسة الأجنبية في سوقهم ، اتحد أهل كل حرفة واحدة وكونوا طائفة بقصد الدفاع عن مصالحهم المشتركة ، تحدد الأسعار والشروط الواجب اتباعها في الصناعة . وكانت كل طائفة منهم تنقسم إلى ثلاث فئات :

(١) الصناع : وهم أصحاب المصانع .

(٢) الغلمان .

(٣) العرفاء .

(١) الصناع :

كان الصناع يستخدم في أعماله أفراد عائلته وبعض الغلمان apprentices ، حتى إذا تدرّبوا على العمل بضع سنين ارتقوا إلى مرتبة العرفاء Journey men ، فإذا أتقنوا العمل وحُسِنَت فيهم شهادة الرؤساء صار لهم حق مزاولة العمل وأصبحوا أعضاء في الطائفة «masters» . وكان يتعهد ولي الغلام بدفع مصروفات سنوية للصانع نظير تعليمه الحرفة وأسرارها ، وكان المعلم يقوم بتقديم الطعام والكساء والمسكن للصبي مدة التعليم . ولا يجوز للصبي ترك معلمه من تلقاء نفسه إلا بعد انقضاء مدة التمرين المقررة التي تتراوح من سنة إلى اثنتي عشرة حسب الصناعة والعرف الجاري فيها . وكان لكل طائفة مجلس اختصاصه حسم كل خلاف ينشأ بين أفراد الطائفة الواحدة ، وتحديد الأسعار ، وتعيين الشروط الواجب اتباعها في الحرفة ، ومدة التمرين اللازمة ، وفرض الغرامة على المخالف ، وتوقيع العقاب على المخطئ . .

(٢) العرفاء :

وهم الذين أتموا مدة التمرين ولم يرتقوا بعد إلى مرتبة الصناع ، وكانوا في حلٍّ من الاستمرار مع المعلم ، أو الاشتغال مع غيره إذا أرادوا . ولكن لا يجوز لأحدهم ترك عمله إلا بعد انتهاء أجل العقد بينه وبين الصناع . ويعاب على نظام الطوائف أنه كان أشبه باحتكارية تحكم في مصالح الجمهور ، ويحدد عدد الغلمان في الحرفة التي يؤثرونها ، وتمنع الانتظام في سلك العرفاء بعد التلمذة ، ويحرم المتفوقين فيهم من بلوغ مراتب الزعامة ، وفي ذلك ما فيه من تثبيط الهمم وتعويق التقدم الصناعي . وقد ظل هذا النظام رديحاً من الزمن ذا سلطان واسع حتى نهاية القرن السابع عشر ، ولما انتشر الإنتاج الكبير ، وتقدمت الصناعة وأحدثت انقلاباً عظيماً ، شعر العمال بقوتهم

فأخذوا يطالبون بتحسين حالتهم من الوجهة المادية والمعنوية ، بعد أن كانوا مغلوبين على أمرهم يسامون العذاب ألوانا من أصحاب الأعمال ، لا يقدرّون على رد المظالم عنهم ، فلا قانون يحميهم ولا شفقة الممولين ترمقهم ، فإذا أرادوا عملا اتخذوا الحيلة حتى لا تراهم العيون ، ولذا كانوا يعملون سرا لا علانية ، فكانت أعمالهم تقابل بالشك من جانب أصحاب الأعمال ، وتفسر على غير حقيقتها من جانب الحكومات التي تغالت في الحنجر على الحرية الشخصية ، التي تُتخول كلاً حق المفاوضة والمشاركة في حدود النظام العام . ولم تسمح بتحالف العمال على توقيف العمل بقصد زيادة الأجور ، أو تقليل ساعات العمل . كما حظرت على أصحاب الأعمال أن يتفقوا على عمل من شأنه تخفيض الأجور ، أو زيادة ساعات العمل اليومية ، أو إجراء تعديل في النظام الداخلي ، وكان يُنظر إلى كل تضامن من هذا القبيل بأنه يؤدي إلى إيجاد جماعات ثورية . فكانت نتيجة التشديد والتغالي في الحنجر على الحرية الشخصية أن حصل رد فعل صدّع تلك القيود رغم قسوة القوانين ، حمل الحكومات على التساهل ، ومن هنا نشأت حركة العمال .

المبحث الثاني

نقابات العمال :

النقابة هي تضامن أشخاص لهم مصالح حِرَافية مشتركة للذود عن هذه المصالح . والنقابات ليست خاصة بالعمال فحسب ، فهناك أيضا هيئات اتحادية أخرى تمثل أصحاب الأعمال وأصحاب المهن الحرة كالأطباء ، والمحامين ، والمهندسين ، الخ .

ونقابات العمال في شكلها الحديث وليدة الإنتاج الكبير ، ورُقِي الصناعة في الممالك المتحضرة . وأول ما تألفت النقابات في إنجلترا ، وتعتبر بحق مهد النقابات ، فقد بدأت هذه الحركة في أوائل القرن التاسع عشر ، لأنها كانت أول دولة ظهرت فيها المخترعات الحديثة ، واستعملت فيها الآلات على نطاق

واسع ، ومنها انتشرت إلى بقية الدول الصناعية الأخرى ولغاية منتصف القرن التاسع عشر لم يكن هناك فيما عدا إنجلترا تشريع خاص لحماية العمال المشتغلين بالصناعة ، بل على النقيض من ذلك كانت القوانين تمنع وتحارب كل محاولة الغرض منها تنظيم حركة الإضراب من جانب العمال ، كما كان محظراً ما عليهم كذلك تكوين نقابات . ولم تسمح فرنسا بتكوين النقابات إلا في عام ١٨٨٤ . وتشريع العمال الحديث غايته حماية العمال من تعسف أصحاب الأعمال ، فبعد أن كانت القوانين القديمة الغرض منها المحافظة على النظام الاجتماعي من خطر حرية العمال ، والعمل على كبح جماحهم ، إذا بالتشريع الحديث يأخذ بنصرهم ، ويعمل على المحافظة على حقوقهم ، وصار لهم شأن عظيم في كل الممالك المتقدمة ، وقانون خاص يسمى قانون العمل .

المبحث الثالث

تطور حركة العمال في إنجلترا :

كانت القوانين في مبدأ الأمر لا تبيح تأليف النقابات بحجة أنها جماعات تأمر « conspiracy » يخشى منها على النظام العام ، إلى أن تطورت الآراء حيالها ، وذلك بفضل جهود جماعة من المصلحين الاجتماعيين ، فأباح تأليفها القانون عام ١٨٢٤ ، ١٨٢٥ بشروط معينة إلى أن صدرت قوانين ١٨٦٩ ، ١٨٧٦ فاعترف بها ، وأصبحت لا تكلف عليها سوى تسجيل قوانينها ، وصار لها شخصية معنوية تقاضى وتتقاضى باسمها . ومن ذلك يظهر لنا أن حركة نقابات العمال في طورها الجديد لم تبدأ حقيقة إلا من عام ١٨٤٥ إذ تمتاز عن حركتها السابقة بدقة النظام في إدارتها بما كان له الأثر الفعال في إطراد تقدمها ونموها ، وخاصة في سنى الرخاء التى حدثت بعد عام ١٨٧١ فقد انتشرت النقابات وشملت معظم العمال حتى الزراعيين منهم . هذا إذا استثنينا ركود الحركة وضعف العمال أثناء سنى الكساد التى وقعت في عام ١٨٧٣ ، فقد أثرت على الحركة النقابية أيما تأثير فاتهز أرباب الأعمال فرصة ضعف العمال

وعملوا على توحيد صفوفهم بقصد القضاء على النقابات الصغيرة ، وإضعاف شوكة الاتحادات الكبيرة .

وقد امتازت الحركة النقابية بعد عام ١٨٨٠ بظهور روح جديدة غيرت صبغتها ، فبعد أن كان النقابيون يشايعون أصحاب المذهب الحر قبل عام ١٨٨٠ ، فإذا بعقيدتهم تتحول فجأة إلى اشتراكية حوالى عام ١٨٩٠ لعدة أسباب أهمها : ظهور كتاب « التقدم والفقر » لمؤلفه هنرى جورج الذى كان يرى أن شقاء العمال وتفاقم الفقر بين الناس ليسا راجعين إلى بخل الطبيعة وضعفها كما قال روبرت مالتس ، بل إلى احتكار فئة قليلة من الناس الأرض التى هى مصدر الخيرات ، وإلى ميل الأجور إلى الهبوط لححد الكفاف الذى لا يستطيع العامل دونه أن يسد حاجياته الضرورية ، ومن ثمَّ كان يرمى إلى حث العمال على الاجتهاد والاقتصاد ، وتأليف جمعيات التعاون والنقابات لتشد أزهم ، وقد قويت الروح الاشتراكية فى العمال بانتشار آراء كارل ماركس التى كان يهواها العمال . كما أن فقر العمال وبؤس طائفة كبيرة من بنى الإنسان كان له أعظم الأثر فى تحول عقيدة النقابيين من مذهب الحرية الفردية المطلقة إلى الاشتراكية . وزاد سخط طبقة العمال مادلت عليه الإحصاءات التى كان ينشرها بعض الكتاب الاجتماعيين عن حالة الفقر التى كانت ترسف فيها الطبقات الفقيرة ، وأنه لا علاج لإصلاح المجتمع إلا اعتناق المذهب الاشتراكى . وفعلا أفادت هذه الحركة العمال ، وأكسبتهم أنصارا عديدين ، ووطدت مركزهم ، وقد وقعت حوادث إضراب كثيرة قام بتنظيمها العمال ، ونجحت إلى حد كبير فى تحسين حالتهم المادية . وكان للنجاح الذى أحرزه إضراب عمال ترسانة ميناء لندرة London Dock Strike عام ١٨٨٩ أثر كبير فى تكوين عدة نقابات كبيرة للعمال الغير المدربين Unskilled Labourers وهذه النقابات الجديدة كانت فى مبدأ تكوينها تميل إلى التمسك بالآراء الاشتراكية الثورية . ولكن بعد

مدة من إنشائها عدلت عن هذه الآراء المتطرفة ، ومالت إلى انتهاز خطة معتدلة ذات أنظمة وقوانين خاصة بها .

تطور حركة العمال من عام ١٨٩٠ الى الوقت الحاضر في إنجلترا

خطت الحركة النقابية خلال الثلاثين سنة الماضية خطوات واسعة في سبيل التقدم ، فقد كان عدد العمال المنضمين اليها في عام ١٨٩٣ حوالي مليون ونصف مليون أى بنسبة ٤ ٪ من عدد السكان البالغ قدرهم أربعون مليون نسمة ، أو بنسبة ٢٠ ٪ من عدد الذكور البالغين من العمال اليدويين Manual Workers . وفي أول عام ١٩٢٠ بلغ عدد أعضاء نقابات العمال أكثر من ستة ملايين أى بنسبة ١٢ ٪ من عدد السكان البالغ قدرهم ثمانية وأربعون مليون نسمة ، أو بنسبة ٦٠ ٪ من عدد الذكور البالغين من العمال اليدويين . وفضلا عن الزيادة المطردة في عدد أعضاء النقابات فإن الحركة أخذت تتسع نطاقها . وليس أدل على ذلك من انضمام عدد كبير من النساء العاملات في سلك عضوية النقابات . وأكثر من ذلك أن الحركة كانت منذ ثلاثين سنة قاصرة على العمال اليدويين ، أما الآن فقد اتسع نطاقها حتى شملت جميع العمال من كل طبقة . وكانت الفكرة السائدة لدى النقابيين القدماء Old Unionists أن النجاح الذي أحرزه النقابيون الحديثون سريع الزوال للصعوبات اللمة التي تعترض تنظيم كتلة قوية من العمال أصحاب الأجور الضئيلة فلا تستطيع مقاومة الهجمات العنيفة التي كان يدبرها أرباب الأعمال بقصد إضعاف الحركة . وعلى الرغم من ذلك كله فإن حركة العمال الجديدة نجحت نجاحا تاما ، ولا أدل على ذلك من أن ٣٠ ٪ من أعضاء النقابات في بريطانيا هم من الطبقة الغير المدربة unskilled ، بينما معظم زعماء العمال الممتازين درجوا من الطبقة الغير المدربة — والمشاهد أن العمال الزراعيين كانوا أقل العمال حماسة في الانضمام إلى النقابات — ولكن تغير الحال بعد صدور القانون المسمى

« بقانون التأمين الوطنى National Insurance Act فى عام ١٩١١ » ،
والقانون المسمى « قانون إنتاج القمح Corn Production Act فى عام
١٩١٧ » الذى حدد سعراً أدنى لأجور العمال الزراعيين فقد زاد الإقبال على
الانضمام إلى النقابات حتى أصبح ثلث العمال الزراعيين أعضاء فى النقابات
وتمتاز الحركة النقابية فى طورها الأخير بدخول العنصر النسائى فيها ،
حيث لم يكن للبرأة قبل ذلك أثر يذكر فى هذه الناحية . ولكن منذ
عام ١٩٠٦ أخذ النساء العاملات يندجن فى سلك عضوية النقابات رغم كل
مقاومة لصدهن عنها ، ولما صدر قانون عام ١٩٠٩ Trade Board Act
الذى قضى بتحديد حداً أدنى للأجور Legal Minimum Wage فى بعض
الصناعات المرهقة Sweated Industries التى يشتغل فيها النساء ، ساعد
هذا على تقدم النقابات فى الصناعات التى يعملن فيها . بيد أننا لاتفهم تأثير
الحرب العالمية فقد أحدثت تطوراً عظيماً كان من نتائجه زيادة الطلب على
النساء العاملات فى مختلف الأعمال التى كان يزاوئها الرجال ، ولما زاد عددهن
قضت الظروف بتنظيم نقابات خاصة . ويقدر عدد أعضاء النقابات من
النساء العاملات بـ ٣٠ ٪ من عدد العاملات . وكان من نتائج الحرب
الكبرى أن حركة العمال أخذت فى النمو المطرد وأصبحت قوة لا يستهان
بها ؛ لها شأن عظيم فى السياسة العالمية كما أصبح زعماء العمال هم القابضين
اليوم على مقاليد الحكم وفى دوائر الأعمال الحرة . وتنظيم حركة العمال
تحدو بهم إلى فهم معنى الحياة فى أرقى مظاهرها والعمل على مصلحة المجموع .

المبحث الرابع

الأمور التى تراعى فى تقسيم النقابات :

تنقسم النقابات إلى عدة أنواع . كل نوع منها خاص بغرض معين ،
والأساس الذى يقوم عليه تقسيم النقابات يختلف تبعاً للغرض الذى تسعى
له النقابة — وأهم الأسس التى يبنى عليها هذا التقسيم هى :

(١) نوع الحرفة التي يزاولها أعضاء النقابة المزمع تأليفها .

(٢) درجة حدّق الأعضاء في المهنة التي يشتغلون فيها .

ويمكن تقسيم النقابات من هذه الوجهة إلى قسمين :

(أ) نقابات تضم شمل العمال المهرة الذين حدّقوا ومهنتهم Skilled Workers

(ب) نقابات خاصة بالعمال الغير المهرة Unskilled Workers ، والغرض

من هذا التقسيم تمييز النوعين السابقين عن بعضهما بالاعتبارات الآتية :

(١) من جهة مقدار الا ككتاب الذي يقوم بدفعه كل عضو للنقابة في

نظير انتسابه إليها .

(ب) مقدار الفائدة المرجوة من النقابة .

(ج) نوع الخدمات التي يقدمها الأعضاء للنقابة .

(د) وهناك اعتبار آخر له أهميته بين النوعين وهو التمييز بين

الأعمال اليدوية والأعمال العقلية .

(هـ) مهم النقابة :

ف هناك نقابات صغيرة تضم عدداً قليلاً من العمال ، بينما توجد نقابات

كبيرة لها فروع كثيرة وتضم عدداً كبيراً من العمال : وهذا له أهميته في

تعيين نوع السلطة التي تتولى أمورها ، ونوع الإدارة التي تسير عليها .

(و) معة الدائرة التي تعمل فيها النقابة :

فقد تضم النقابة عمال صناعة في مدينة واحدة كنقابة عمال الترام في

مدينة القاهرة ، أو تضم عمال صناعة في مقاطعة أو مديرية ، كنقابة عمال

صناعة النسيج في مقاطعة لنسكشير ، أو قد تضم عمال الصناعة في المملكة كلها .

(ز) نوع النقابة تبعاً للجنس :

وهذا له أهميته لأنه لعهد قريب كان بعض نقابات العمال التي أعضاؤها من العمال الحاذقين في حرفهم ترفض قبول النساء في عضويتها بحجة أن انخفاض مستوى أجورهن يجعلهن يقبلن أجراً ضئيلاً ، وهذا من شأنه أن يحط من مستوى أجور الرجال . ولهذا السبب تكونت نقابات خاصة بالنساء . إلا أن الحرب الكبرى كما رأينا غيرت الأحوال وأصبح من الجائز قبول الجنسين معاً في النقابة الواحدة .

(ح) نوع النقابة تبعاً للحرفة أو الصناعة :

On the same craft or in the same industry .
فمن الجائز أن عمال الحرفة الواحدة يشتغلون في صناعات مختلفة ، مثلاً النجار والحداد قد يعملان في صناعة المعمار في المنازل Building of houses أو صناعة بناء السفن Building of ships . وكل من هذه الصناعات قد تستخدم عمالاً من مختلف الحرف والمهن . وهذا التداخل في الأعمال من شأنه أن يجعل الأمر عسيراً في تعيين أى الأمرين يكون أفيد للعامل : هل يتبع مصالح أفراد طائفته الخاصة في أى صناعة كانت his fellow workers ، أو يتبع مصالح زملائه العمال في مختلف الحرف التي تتطلبها الصناعة ويديرها رب عمل واحد .

المبحث الخامس

أنواع النقابات :

توجد ثلاث طرق يرجع إليها أساس تنظيم النقابات :
(١) نقابة الحرفة : وهي العنصر الهام في حركة العمال الحديثة ، وهي

التي تضم شمل عمال حرفة واحدة ، أو عمال حرف متشابهة يسهل على أحدهم عمل الآخر بسهولة .

(٢) نقابة تضم شمل العمال الذين يشتغلون في جميع الصناعات المتشابهة :

مثال ذلك نقابة عمال الهندسة في جميع فروع الهندسة ، ونقابة عمال الخشب ، ونقابة عمال الجلد ، ونقابة عمال المناجم .

(٣) نقابة تضم شمل جميع العمال الذي يشتغلون في صناعة معينة بصرف

النظر عن نوع الأعمال التي تمارسها الصناعة حتى تتم ، مثال ذلك عمال المعادن Metal workers فقد ينضمون إلى نقابة عمال المناجم ، أو إلى نقابة عمال السكك الحديدية ، أو إلى نقابة عمال بناء السفن ، أو النجارين إلى نقابة عمال بناء السفن ، أو نقابة عمال المعمار وهكذا . وحينئذ يكون الأساس الذي يبنى عليه تأليف النقابة لأنواع الحرفة التي ينتسب إليها العامل ولأرب العمل الذي يستخدمه ، بل دائرة العمل الذي يعمل فيه .

المبحث السادس

أهداف النقابات :

ظهر لنا من دراسة حركة العمال الحديثة مبلغ تقدم نموها وأثره في نظمها . ودلائل هذا النمو تبدو في ناحيتين :

- (١) الزيادة المطردة في عدد النقابات .
- (٢) اتساع الدائرة التي تشملها النقابات ، وهذا راجع إلى :
 - (أ) زيادة أعضاء كل نقابة .
 - (ب) اتحاد نقابتين فأكثر في نقابة واحدة .

النقابات :

والنقابة تستمد قوتها من أعضائها ، فإذا كان مركز الأعضاء قويا بالمال ، قويت النقابة بهم ، وإذا كان مركز الأعضاء ضعيفا ضعفت بهم .

ولهذا السبب كانت النقابات الصغيرة عرضة للفشل لعدم استطاعتها صد هجمات أصحاب الأعمال الذين يدبرون لها المكائد من وقت لآخر ، وما كانوا يقدرّون على ذلك لو كان مركز النقابات قويا بالمال ، وفضلا عن ذلك فإن التجارب دلت على أن وجود عدة نقابات صغيرة فيه ضرر عظيم بباقي العمال الذين لا ينتسبون إلى تلك النقابة ، ولم يختلفوا مع رب العمل على أمر ما ، كما لو كان في صناعة يشتغل فيها عمال ينتسبون إلى نقابتين أو أكثر . فإذا حصل إضراب عمال نقابة فإن عمال النقابة الأخرى يضارون من ذلك طول مدة الإضراب ولو أنهم لم يحدوا تحذوا وأخوانهم المضربين . وبذلك هي أنه إذا اختلف مع رب العمل أحد الفريقين المشتركين المشتغلين في هذا العمل ، فإن الفريق الآخر المسلم يضار تبعاله ، ولذلك كان أجدى للفريقين أن يتعاونوا معا ضد رب العمل حتى يشتركا في الغنم والغرم سواء بسواء . وهذه البواعث هي التي حدت بالنقابات لتكوين اتحادات تسعى لمصلحة تلك النقابات الممثلة فيها ، وهذه الهيئات ذات صبغتين : إحداهما الاندماج ، وثانيتها الاتحاد . والفرق بينهما أنه في حالة الاتحاد تبقى النقابات حافظة لاستقلالها : وبعبارة أوضح أنه في حالة الاندماج يكون أعضاء الهيئة المندمجة هم نفس أعضاء الهيئات المندمجة ، بينما أعضاء الاتحاد هم النقابات المتحدة . وكان يقف في سبيل اندماج النقابات صعوبات كثيرة ذلت في الوقت الحاضر ، إذ أصبح الاندماج ظاهرة قوية في تنظيم حركة العمال الحديثة . ويوجد في بريطانيا العظمى نحو ثمان هيئات كبرى تضم في عضويتها نحو مليونين ونصف مليون من العمال ، وباقي العمال في بريطانيا تابعين لنقابات صغيرة .

الاتحادات :

لم تصادف ظاهرة الاتحاد مالاقتها ظاهرة الاندماج من صعوبات في سبيل تكوينها لأن إنشاء الاتحاد لم يسلب الوحدات المتحدة شيئا من

استقلالها بل تبقى حافظة لكيانها الداخلي ، وغاية ما هنالك أن اختصاص الهيئة الجديدة هو السعى لما فيه مصلحة المجموع . والمثل الأعلى لذلك اتحاد نقابات صناعة القطن في مقاطعة لانكشير Federation of the cotton Industry of Lancashire and the Iron and Steel Trades Confederation .

ويوجد نوعان من الاتحادات :

أولها — اتحاد عدة نقابات تمثل عمال صناعات مختلفة في منطقة واحدة ومن ثم ليس له غرض معين .

ثانيهما — اتحاد عدة نقابات تمثل العمال المشتغلين في صناعة واحدة في مناطق مختلفة حيث تكون العلاقة بينهما أوثق ، وحرية العمل التي تتمتع بها كل وحدة أضيق مجالا من النوع السابق .

وظواهر الحال تدل في الوقت الحاضر على أن حركة النقابات أخذت تتقدم بسرعة مذهشة نحو ظاهرة الاتحاد . وتتوقف قوة الاتحاد على ما يقوم بدفعه أعضاء النقابات المتحدة من قيم الاشتراك لصندوق الاتحاد حتى يتيسر له متابعة وتحقيق المساعدة المرجوة للأعضاء وقت الاضراب ، حتى يكون الاضراب مجديا من الوجهة الاقتصادية .

وقد قضى نمو حركة تضامن العمال في السنين الأخيرة بايجاد هيئة تتولى بحث مسائل العمال وتنظيم أعمال النقابات على أكمل وجه حتى لا تتضارب مصالح النقابات ، وتمشيا مع هذه الرغبة تأسس مؤتمر النقابات عام ١٨٦٨ Trade Union Congress للبحث في شؤون الحركة والبت في المسائل التي تثار بين النقابات بقصد التوفيق بينها ، ولا يزال هذا المؤتمر يعقد سنويا لوقتنا هذا . وقد زاد عدد أعضاء النقابات المنضمة له من ١٣٣ و ٢٢٥ و ١ في عام ١٩١٠ إلى ٥٣٢ و ٤ في عام ١٩١٨ . وجل المسائل التي تعرض على المؤتمر لمناقشتها ، مسائل اجتماعية وسياسية يعيرها الجمهور إهتماماً عظيماً لارتباطها بالحياة العامة في البلد . وقد تولد عن هذا المؤتمر وجود هيئتين أخريتين

وهما الاتحاد العام لنقابات العمال فى عام ١٨٩٩ The General Party ، Labour Party Federation of Trade Union وهو شعبية حزب العمال ، والهيئة الأخيرة كانت فى الأصل عبارة عن اتحاد عدة نقابات . وبعض هيئات أخرى غرضها الدفاع عن مصالح طبقة العمال ، ثم أصبحت حزبا سياسيا يدعى حزب العمال National Political Party له صوت مسموع فى سياسة البلد العامة ، ولكل شخص الحق فى الانضمام إلى عضويته سواء كان رجلا أو امرأة ولو لم يكن عاملا يدين بمبادئ الحزب ويعطف على العمال . والغريب أن أنصار هذا الحزب معظمهم من الرجال العصاميين الذين برزوا فى الحياة العامة بمجهوداتهم الشخصية دون حسب أو نسب أو جاه .

الفصل الثاني

النظام المأخوذ

لنقابات العمال في إنجلترا

المبحث الأول

أنواع النقابات

يجب أن تكون الإدارة المشرفة على شئون العمال حكيمة لا تدخر وسعاً في سبيل تحقيق أسمى أمانى الجماعة وأخصها الدفاع عن مصالح العمال بكل الوسائل المشروعة .

وأبسط أنواع النقابات ما يسمى :

(١) النقابة الفرعية : A Single Branch Union

وهي التي تتألف من عمال حرفة واحدة كائنة في جهة واحدة ، وقد كان هذا النوع شائعاً في الماضي ، ولكنه أوشك أن يتلاشى في الوقت الحاضر لتقدم ظاهرة الاندماج ، على أن الموجود الآن من هذا النوع لا يزال يسير على نفس النظام الذي كان متبعاً منذ مائة سنة تقريباً ، حيث كان أعضاء النقابات قليلين ، ويعيشون متقاربين في جهة واحدة . وكان النظام المتبع حينذاك أن جميع الشئون المصلحية تعرض على جميع الأعضاء في اجتماع عام يعقد في مركز النقابة على أن يقوم الأعضاء بالخدمات مجاناً .

(٢) النقابة ذات الفروع : Multiple Branch Union

وغنى عن البيان القول بأن النظام القديم الذي كان متبعاً في إدارة النقابة الفرعية لا يتفق وحالة النقابات الحديثة التي تتكون من عدة فروع منتشرة في كل ناحية ، وذلك لسببين :

الأول — أنه من المتعذر جداً حدوث اجتماع واحد في مكان واحد يضم جميع أعضاء الفروع كلها المكونة للنقابة الواحدة .

الثاني — أنه على فرض أن في الإمكان تحقيق جميع رغبات الأعضاء فإنه من الخطأ ترك أمور النقابة في عهدة بعض الأعضاء الذين يقومون بأعمال النقابة بالتناوب . الواحد بعد الآخر مثل ما كان متبعاً في النوع الأول ، وهذه الطريقة ليس فيها ما يضمن سير العمل على أحسن وجه . ومن هنا يتبين لنا أن إدارة النقابات في شكلها الحديث يتطلب البحث في أمرين لاغنى عنهما لنجاحها :

- (أ) كيف نضمن أن شؤون النقابة تسير وفق رغبات الأعضاء .
- (ب) كيف نضمن أن شؤون النقابة تسير على أحسن وأدق النظم الاقتصادية .

المبحث الثاني

إدارة النقابات

نظام الإدارة الفرعية : Single Branch System

لما بدأت الحركة النقابية تظهر في شكلها الحديث باتجاهها إلى التضامن في منتصف القرن التاسع عشر ، كانت السياسة المتبعة وقتئذ في إدارة الحركة أن توضع السلطة في يد أحد فروعها بانتخابه سنوياً بواسطة الفروع كلها في ميعاد دوري ، ولكن لما زاد عدد النقابات واتسعت أعمال وشؤون الحركة النقابية قضت الضرورة بتعيين هيئة دائمة يتقاضى أعضاؤها أجراً في مقابل خدماتهم . ولما وصلت الحركة إلى هذا الحد من التقدم والنمو أصبح نظام الإدارة الفرعية السابق ذكره لا يتفق وظروف الحال حيث تنتقل السلطة الإدارية من بلد لآخر كلما حصل انتخاب فرع جديد

عندئذ اتفق على تركيز السلطة في يد أهم الفروع وتخويله حق الإشراف على باقي الفروع الأخرى بصفة دائمة ، ولو أن هذا النظام أخذ يتلاشى تدريجياً إلا أنه لم يندثر بعد . على أن ميزة نظام الإدارة الفرعية ، الاقتصاد في مصروفات انتقال الأعضاء إلى مقر الاجتماع عند انعقاده كل مرة . غير أنه يعاب على اتباع هذه السياسة أنها ليست حكومة ديمقراطية بمعنى أنها ليست ذات صبغة شعبية ؛ لأنه يصعب جداً على أعضاء أى فرع الإلمام التام بأحوال وظروف الصناعات الأخرى الموجودة في المناطق الأخرى ، ولا بحالة العمال المشتغلين بها .

ثانياً : نظام الاستفتاء : The Refrendum System

نقص ذلك أن جميع المسائل التي تحت البحث تُعرض على جميع الأعضاء في اجتماع عام ، وتحصل المناقشة فيها ، ثم تؤخذ أصوات الأعضاء في كل أمر يطرح على بساط البحث ، وقد ظهر عدم ملاءمة هذه الطريقة لأن كثيراً ما كانت المسائل الطفيفة تعرض على هيئة الأعضاء بأكملها ، وفي هذا ضياع للوقت في غير مهم ، ومن الممكن توفيراً للزمن إناطة هذه المسائل الصغيرة بلجان فرعية تفصل فيها ، وأن يعهد في الاقتراع على المسائل الهامة فقط إلى الهيئة العامة ، وكذلك كان هذا النظام عاجزاً عن بحث المسائل الهامة التي تحتاج إلى سرعة البت فيها ، لأنه لا يتيسر عقد اجتماع عام يضم جميع الأعضاء لبحث كل أمر طفيف .

ثالثاً : نظام التمثيل أو النيابة : Representation System

يختلف نظام التمثيل تبعاً لنوع الصناعة الممثلة ، فما يوافق صناعة منتشرة في طول البلاد وعرضها كصناعة النقل ، لا يوافق صناعة محلية كصناعة القطن .

الفصل الثالث

مالية النقابات

المبحث الأول

إيراد النقابات ومصرفاتها

أولا — إيراد النقابات :

المصدر الوحيد الذى يتكون منه إيراد النقابات هو ما يدفعه الأعضاء للنقابة أسبوعيا أو شهريا حتى يمكنهم الاستفادة من النقابة — ويتراوح هذا القدر تبعا لنوع الحرفة من ثلاثة شلنات فى الأسبوع للعمال الذين حذقوا حرفهم إلى بضع بنسات أسبوعيا للعمال العاديين .

ثانيا — مصرفات النقابات :

لا يمكن فى الواقع حصر أبواب المصروفات ، إنما يمكن بوجه عام تقسيمها إلى ثلاثة وجوه :

(١) للصرف على تنظيم حركة الإضراب .

(٢) لمساعدة الأعضاء أثناء الإضراب .

(٣) لنفقات الإدارة .

وكما كانت تبرعات الأعضاء كبيرة استطاعت النقابة العامة أن تقوم بما يطلب منها من المساعدة اللازمة فى حينها . وبما أن الشئون المالية عامة تحتاج للدقة وضبط عناصرها وترتيبها قبل البت فى صرفها ، كان من الضرورى جعل الإدارة المالية مركزية ، لأنه لا يكون من الصواب ترك بعض الأمور الخطيرة التى يستلزم المضى فيها نفقات كبيرة إلى الفروع المحلية دون الرجوع

إلى الإدارة المركزية . فهناك مسائل هامة متنوعة تحتاج لبحث وتمحيص مثل رفع القضايا ، والقيام بأعمال سياسية ، أو الاضراب .
وأحيانا تعمل بعض النقابات على فصل رأس المال المخصص لأغراض دفاعية وهجومية من المخصص للأمور العادية ، وجعل النوع الأول تحت إشراف لجنة مركزية . أما النوع الثانى فيتولى أمره النقابات الفرعية .

المبحث الثانى أغراض نقابات العمال

إن أغراض النقابات التى تبغى تحقيقها لأعضائها كثيرة ومتنوعة وأهمها ما يأتى :

الفرصة الأولى : تحسين الوجود :

كل ما تبغىه النقابة الحازمة أن تشد أزر العمال فى المساومة مع أرباب الأعمال على الحصول على الأجر المناسب الذى يقوم بحاجاتهم المعيشية مسترشدة فى تحديد هذا الأجر بقوة الإنتاج النهائية للعامل ، أى بمقدار ما يضيفه العامل النهائى إلى الناتج الكلى . وعلى هذا الأساس تحدد النقابات أجرا أدنى Minimum Rate لكل درجة من العمال على حسب كفايات العمال الإنتاجية ، مراعية فى هذا الأجر الأمور الآتية :

(١) يجب أن يكون الأجر فى مستوى يكفل للعامل الاحتفاظ بمقدرته الإنتاجية ويهيئ له وسائل الراحة التى ألفها .

(٢) اختلاف الظروف فى الحرفة التى يزاولها العامل وما ينشأ عنها من فوائد ومضار .

(٣) ما تستلزمه درجة العمل من النفقة والزمن اللازمين لتعلمها ، فالأعمال تختلف فى درجة الحصول عليها من حيث النفقات ، ومن حيث السهولة والصعوبة . وعلى هذا الأساس فإن العمال الغير الماهرين يقدر

لهم أجراً أدنى على الاعتبار الأول إذا كانوا يُستخدمون في أعمال سهلة ، أما إذا كانوا يستخدمون في أعمال صعبة فيراعى الأمران الأول والثانى ، أما إذا كانوا ماهرين روعيت الأمور الثلاثة معا .

الفرض الثانى : انقاص ساعات العمل .

تسعى النقابات إلى تحديد ساعات العمل بجعلها ثمانى ساعات فى اليوم ، أو ثمانياً وأربعين ساعة فى الأسبوع ، وإلغاء العمل الإضافى ، وإلغاء التعاقد على أساس الأجر بالقطعة . على أن إنقاص ساعات العمل لا يكون مجدياً إلا إذا توافرت ثلاثة أمور :

- (١) أن يذل العامل مجهوداً أكثر ليعوض النقص من ساعات العمل .
- (٢) يجب أن تكون الآلات التى يستخدمها العامل أكثر كفاية حتى تستطيع مساجلة جهوده المتزايدة .
- (٣) يجب أن تزيد مقدرة العامل الجسمية بنسبة أكبر .

الفرض الثالث : رفع مستوى العمال .

تسعى النقابة لرفع مستوى العامل من الوجة المادية والمعنوية فتقوم لأعضائها بكثير من الأعمال ، تبحث عن عمل لمن لا حرفة له ، فتجمع المعلومات الخاصة بسوق العمال ، وتستنبط الوسائل التى تضمن راحتهم فى المستقبل ، فتؤمن أعضائها من الأخطار أو الموت ، كما أنها تساعدهم وقت المرض والشيخوخة والعطل ، وتفتح لهم الأندية الرياضية والأندية ، وتدرأ عنهم ظلم أرباب الأعمال .

الفرض الرابع : عقد العمل الإجماعى . Collective Bargaining

لا ريب فى أن النقابات قد أفادت العمال كثيراً إذ تقوم بتمثيل العمال أمام أرباب الأعمال ، وتعقد بالنيابة عنهم عقد العمل الإجماعى . فقد كان العامل

تحت ضغط الحاجة يقبل أجرا ضئيلا قلما يسد الكفاف . فكما أن متانة السلسلة تقاس بأضعف حلقة فيها ، كذلك تقاس مقدرة العمال في المساومة على الأجر بأرقهم حالا وأضعفهم مركزا وأشد هم حاجة ، والمشاهد في حالة المساومة الفردية أن يتحدد أجر الجماعة المتنافسة بأجر أضعفهم مقدرة في المساومة ، كما لو كان المطلوب عشرة عمال والمعرض واحد عشر عاملا . ولكن بواسطة عقد العمل الإجماعي : وهو اتفاق بين رب العمل ونقابة العمال ، على تحديد شروط العمل التي يفرضها رب العمل على من يستخدمه من العمال ، زال عنهم هذا الحيف . ويعتبر هذا العقد أهم وظيفة تقوم بها النقابات للعمال ، لأن العامل كان مغلوبا على أمره في المساومة الفردية يرغم على قبول الأجر الذي يقدمه له رب العمل الذي له الكفة الراجحة لعدة أسباب منها :

(أ) لأن صاحب العمل يستطيع أن يتوقف عن العمل ريثما يتحسن الحال ، بخلاف العامل فإنه تحت ضغط الحاجة مضطر لأن يبيع عمله طبقا لشروط رب العمل ، ومثله كالتاجر الذي يبيع سلعته بأقل من نفقات الإنتاج حتى لا يموت جوعا .

(ب) لأنه من السهل على رب العمل أن يستغنى عن العامل المنفرد في مساومته ، لأن العمال كثيرا ما يتنافسون على الاستخدام ، كما أنه يمكنه أن يستورد الأعمال من الخارج أو يستعير عنهم بالآلات ، وهذا على عكس العامل إذ ليس ميسورا له دائما أن يجد رب عمل آخر .

(ج) أرباب الأعمال أعرف من العامل بحالة السوق لأنهم أبعد نظرا ، فيوفقون بين العرض والطلب ، أما العامل فكثيرا ما يجهل الأمور الاقتصادية . وكلما كانت مقدرة صاحب العمل المالية والفنية ضعيفة رجحت كفة العامل في مساومته في الأجر .

(د) أرباب الأعمال يتكئون من وحدات مليئة قوية من السهل عليهم

أن يتضامنوا ويدبروا أحوالهم ، أما العمال فوحدات ضئيلة منتشرة لا تضامن بينها ، وقد يحملون درجة احتياج أصحاب الأعمال إليهم .

المبحث الثالث

النقابات والتنظيم العلمي للإنتاج .^(١)

يعبر الاتحاديون Trade Unionists طريقة المساومة الاجتماعية أهمية عظيمة للزاي التي سبق شرحها ، ولهذا يعملون على مقاومة تطبيق طريقة تيلر في الإنتاج — التي ترمى إلى تحقيق الأمور الآتية :

(١) زيادة كمية ما ينتجه العامل .

(٢) رفع الأجور .

(٣) تقليل عناء العامل .

ويقول تيلر أن العمل الواحد يمكن إنجازه بعدة طرق مختلفة وبادوات متنوعة ، ولأجل الوصول إلى ذلك يجب عمل عدة أبحاث وتجارب مختلفة أساسها الزمن والحركات التي يصرفها العامل في كل طريقة تستعمل . ومن ذلك يتبين لنا أن استخدام هذه الطريقة يرمى إلى جعل العامل كالآلة . وبهذا تكون العلاقة بين عوامل الإنتاج المختلفة ثابتة ، لا تتغير . ولا يمكن الاستعاضة عنها بالمساومة بين العامل ورب العمل .

لاريب في أن طريقة التنظيم العلمي قد أتت بنتائج باهرة ، إلا أنها مبغوضة من نقابات العمال : لأنها تفضي إلى زيادة الإنتاج دون أن يصيب العامل الجزء الأدنى على عمله ، ولأن تطبيقها بالدقة يرهق العامل ويحمله ما لا يستطيع من الأعمال ، وقد يكون من ورائها استغلاله إذا كانت زيادة الأجور غير متمشية مع زيادة الإنتاج . كما يعاب على طريقة تيلر أنها تفضي إلى بقاء الأصلح من العمال واستبعاد الأقل كفاية وهذه ظاهرة تدعو لزيادة عدد العاطلين من العمال .

الفصل الرابع

النقابات وتنظيم ظروف العمل

تعمل النقابات على تنظيم ظروف العمل داخل المصانع وذلك بتطبيق الأمور الآتية :

(أولا) محدّد أدنى للمهور Minimum Standard Rate

على أن يكون هذا الأجر أساسا للأجور يسرى على جميع العمال الذين من درجة واحدة ويشغلون في حرفة واحدة ، فيأخذ العامل الأكثر كفاية أجرا أكثر من الحد الأدنى يتناسب وكفايته الفنية . وعلى هذا الاعتبار لا يتساوى العامل الكسول بالعامل المجد . والغرض من فرض حد أدنى للأجور هو لكيلا يأخذ العامل أجرا أقل من الأجر الذى يفي بحاجاته الضرورية ويهيء له وسائل الراحة التى قد اعتادها فى حياته المعيشية . ولا يظن ظان أن النقابات ترمى إلى جعل الأجور متساوية فى الحرفة الواحدة لأن فى ذلك دفنا للكفايات ، ولكنها تعمل على مساعدة العامل عند المساومة مع رب العمل ليحصل على الأجر المناسب الذى يفي بحاجاته .

(ثانيا) يوم العمل الاعتيادى Normal Working Day

تسعى النقابات إلى تحديد ساعات العمل اليومية التى لا يجوز للعامل أن يتعدها ، فقد كان العامل فى القرن الثامن عشر يشتغل ساعات طويلة تحت ظروف قاسية ، لا قبل للعامل اليوم على تحملها . وطبيعى أن نظام المصانع الحديثة قد ساعد على تحديد وتطبيق ساعات العمل داخل المصانع الكبيرة حيث يحتشد آلاف العمال تحت سقف واحد أكثر مما كان تحت النظام المنزلى .

والغرض من تحديد ساعات العمل اليومية أن يجد العامل من وقته متسعاً للرياضة والاطلاع ومخالطة أسرته وفي ذلك من الفوائد مالا يحصى ، فترتقى كفاية العامل الفنية والأدبية . وتجتهد النقابات في جعل الحد الأقصى ثمانى ساعات حتى يبقى لديهم ثلثا اليوم للنوم والراحة . وهذه كانت أمنية العمال قبل الحرب الكبرى يتظاهرون لإحيائها سنوياً في أول يوم من شهر مايو . وقد صدر في إنجلترا سنة ١٩١٩ قانوناً يحدد ساعات العمل لعمال السكك الحديدية بثمان ساعات ، وقد طبق هذا المبدأ في فرنسا سنة ١٩١٩ . وقد اقترحت إيطاليا جعل ساعات العمل أربعين ساعة فقط في الأسبوع ونفذته كتجربة الغرض منها تخفيف عدد العمال العاطلين . وقد صدر في الدولة المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مرسوم بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات وجعلها تسع ساعات^(١) .

وللترويج عن العمال تلجأ بعض المصانع الانجليزية إلى طريقة حديثة أثبتت التجربة أنها مجدية لأرباب الأعمال والعمال على السواء ، وهى أنها تمنح العمال خمس عشرة دقيقة في الصباح يستريحون فيها دون أن يعملوا عملاً ما وكذلك تمنحهم مثل هذا الزمن بعد الظهر . وعلى الرغم من أن هذه الراحة تنقص المدة الرسمية التى يجب أن يقضيها العمال فى عملهم بمقدار نصف ساعة فإنه لوحظ أنها أفضت إلى زيادة إنتاج العامل ، وقللت من حوادث المرض ، ونسبة الحوادث الفجائية ، وحسنت من مصنوعاتهم .

وظهر من الإحصاء أن المصانع التى اتبعت هذه الطريقة زاد إنتاج العمال فيها بنسبة ٢٢ ٪ تقريباً كل أسبوع ، وكذلك لاحظ أصحاب مصانع السجاد التى تشتغل فيها الفتيات أن هذه الفترات القليلة من الراحة زادت فى إنتاجهن بنسبة ١٠ ٪ . ويعللون السبب فى ذلك بأن الاجهاد يؤثر على قوة العامل الإنتاجية فى حين أن الراحة تبعث فيه النشاط .

(١) مرسوم بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات .

(ثالثاً) توفير المسائل الصحية في المصانع :

باعتراف الحكومات الرشيدة بحقوق العمال قد أدت واجباً عليها نحوهم ، فتعمل على سن القوانين محافظة على سلامتهم من طغيان أصحاب الأعمال واستبدادهم ، فتلزمهم ببناء المصانع مستوفاة الشروط الصحية ، وكذا تعمل على وقايتهم من الأخطار التي يستهدفون لها ، وتعيّن الموظفين للتفتيش على المصانع ، كما أنها تلزمهم بإنشاء المساكن الصحية للعمال والعناية بهم ، حيث أن للظروف التي يعمل فيها العامل أثر كبير على حياته لا تقل في أهميتها عن مقدار الأجور وساعات العمل التي يتعاقد عليها مع رب العمل ، ولا ريب أن العامل الذي يشتغل في مصنع مراعاة فيه الشروط الصحية والضمان الكافي لسلامته يكون أحسن حالاً من العامل الذي يتقاضى نفس الأجر الاسمي ويعمل في مصنع معدومة فيه الشروط الصحية التي يتمتع بها الأول ، لأن الأجر الحقيقي هو المقياس الصحيح لرغاء العامل . وليس ثمت من شك في أن الفضل في سن معظم قوانين العمال في جميع الممالك المتقدمة يرجع إلى نشاط نقابات العمال التي لم يقف مجرودها عند هذا الحد بل تعداه إلى المطالبة بالتعويض عن حوادث العمل .

(رابعاً) التعويض عن الإصابات التي تقع للعمال

بما أن القوانين الخاصة بالعمال تحتم على رب العمل مراعاة الشروط الصحية في المصنع ، والمحافظة على سلامتهم من الأخطار التي يتعرضون لها أثناء قيامهم بالعمل ، فإن رب العمل ملزم بتعويض العامل عما يصيبه من الحوادث والمخاطر التي قد تكون ناشئة عن سوء في الإدارة ، أو بسبب خلل في الآلات التي يديرها العامل ، أو لعدم احتياط رب العمل ، إلا إذا كان هذا نتيجة قوة قاهرة كزلزال أو صاعقة .

وقد كان القانون الانجليزي فيما مضى لا يعترف بمسئولية صاحب العمل إذ نص على أنه لا يجوز للعامل أن يطلب تعويضاً عن ضرر أصابه بسبب

إهمال شخص آخر في خدمة رب العمل نفسه . ولكن منذ عام ١٨٧٥ صدرت عدة قوانين تستثنى حالات معينة لهذه النظرية . وأصبحت الآن القاعدة المعتبرة أساساً تعرف بقانون « تعويض العمال » الذي صدر عام ١٩٠٦ Workmen's Compensation Act.

وتتلخص هذه القاعدة في أن صاحب العمل ملزم بكل تعويض عما يصيب العامل أثناء العمل ، ومعظم الدول تسير على هذه القاعدة الآن .

ولا يوجد بالدولة المصرية قانون ينص عن الإصابات التي تقع للعمال أثناء العمل ولكن المتبع في مثل هذه الأحوال تطبيق القانون العام .

كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر ، وكذلك يلزم الإنسان بضرر الغير الناشئ عن إهمال من هم تحت رعايته ، أو عدم الدقة والالتباه منهم ، أو عن عدم ملاحظته لإياهم - مدني ١٥١ أهلي ، ويلزم السيد أيضا بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقفاً منهم في حال تأدية وظائفهم - ١٥٢ مدني . غير أن القضاء الأهلي والمختلط يطلب من المجنى عليه إثبات خطأ رب العمل وهو إثبات متعذر الحصول في معظم الأحوال . (١)

ويقول « هارولد بتلر » في تقريره عن حالة العمل والعمال في مصر أن المحاكم المختلطة تفسر القانون بهذا المعنى تفسيرا واسعا ، ولكن أصحاب الاعمال يشكون من أنه يتعذر عليهم في الوقت الحاضر تقدير مسئوليتهم إذ أن المبالغ التي تحكم بها المحاكم تختلف اختلافاً يديناً . ولا يوجد نظام قضائي ثابت فيما يتعلق بالأحوال التي يستحق فيها العامل تعويضاً عما يقع له من الإصابات ، كما أن العمال يشكون من أن حقوقهم غير معينة وأنه لا بد لهم - للوصول إليها - من تحمل ما يستلزمه التقاضي من جهد ونفقات . من ذلك

(١) وقد أخذت بعض المحاكم الابتدائية المختلطة بنظرية تحميل رب العمل خطر الحرفة (محكمة مصر الابتدائية المختلطة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ جازيته المحاكم المختلطة ح ١٨ ، ٢٣٣ ، ٢٩٥ ، ١٧ يونيه سنة ١٩٢٩ ح ٢٠ ، ١٨١ ، ١٩٥ ، ورفضت محكمة الاستئناف المختلطة الأخذ بهذا المبدأ) كتاب التمهيدات للدكتور محمد صالح .

يتضح ما هناك من عقبات أمام العامل الأعمى الذي لا يستطيع دفع ما يكافئ به من مصروفات قضائية .

والحكومة المصرية جارية في سن قانون ينص عن الاصابات التي تقع للعمال أثناء العمل ، ولعمل القائمين بالأمر يحققون الآمال المعقودة بسن تشريع يصون حقوق العمال ويطابق روح العصر .

التعريف عند الفصل :

وفي بعض الدول يخول لصاحب العمل الحق في فصل العامل أو المستخدم في أى وقت يشاء بشرط أن ينذره بذلك بمدة كافية . وتتفاوت مدة الانذار تبعاً لدرجة حذق العامل في مهنته ، وراتبه ، ومدة خدمته . ولا ريب أن هذا الفصل يحجب بحقوق العمال الذين مارسوا عملهم مدة طويلة وقضوا زهرة شبابهم في مزاويلته ، وقد يتعذر على الواحد منهم تدبير عمل يرتزق منه بعد خروجه من عمله ، فيجب والحالة هذه مع إنذار العامل أن يمنح مكافأة . وقد اقترح المستر جريفز مدير مكتب العمل منح العمال مكافأة قدرها عشرة أيام لكل سنة قضاها في العمل . ويقترح بعض من أنصار العمال إعطاء العامل خمسة عشر يوماً .

(خامساً) مقارنة استخدام الآلات The Introduction of New Processes.

وقديماً اعترض العمال على استخدام الآلات التي حلت محلهم وأثارت سخطهم ، وكثيراً ما حاول العمال إلحاق الضرر بالمخترعين والأمثلة على ذلك عديدة . وقد أثارت النقابات هذا الاعتراض أيضاً في بداية القرن التاسع عشر ، ولكن تغير هذا الزعم الآن واعترفت النقابات بفائدة استخدام الآلات في الصناعة لأن استعمالها على نطاق واسع يفضي إلى كثرة الإنتاج فتقل بذلك بعض عناصر نفقات الإنتاج وتزيد أرباح المنتجين فتدر الخير على العمال ، ويصبح الجزء الأكبر الباقي من ثمن السلعة مخصصاً تدفع

منه الأجور .

(سادسا) مداومة العمل Continuity of Employment

تبغى النقابات ضمان استمرار العمل لأعضائها، إذ لا فائدة يجنيها العمال من زيادة الأجور، أو من إنقاص ساعات العمل اليومية، أو من استخدام المستحدثات في الصناعة التي تقلل من عناء العمل إلا إذا ضمن العامل بقاءه في عمله، فلا يكون عرضة للعطل بين آن وآن. وأنجح علاج لتخفيف وطأة البطالة التأمين. وقد نص القانون الانجليزي National Insurance Act الصادر في ١٩١١ ثم عدل بعد ذلك في ستي ١٩٢٠، ١٩٢٥ ويشمل هذه الأمور الآتية :

- (١) التأمين ضد المرض: وينحول للعامل الحق في العلاج وثمان الأدوية.
- (٢) التأمين ضد العجز: إذا طال أمد المرض لمدة ٢٦ أسبوعا أعطى للعامل إعانة العجز وهي عبارة عن الإئعانة التي منحت له في ٢٦ أسبوعا الأولى.
- (٣) التأمين ضد الشيخوخة: صدر في عام ١٩٢٥، وكان قانون المعاشات Old Age Pension الصادر في سنة ١٩٠٨ يعطى معاشات لمن بلغ عمره ٧٠ سنة وكان دخله أقل من حد معين.

فلما صدر قانون ١٩٢٥ الخاص بالشيخوخة أجاز التأمين ضد الشيخوخة للأشخاص الذين يتراوح عمرهم من ٦٥ إلى ٧٠ سنة.

- (٤) التأمين ضد البطالة: صدر في عام ١٩١١ وعدل في ١٩٢٠ ويقضى هذا القانون بأن يقوم كل من العامل ورب العمل بدفع حصة في التأمين وتقوم الحكومة بتحمل الباقي. وكانت إعانة العامل ١٧ شلنا في الأسبوع يضاف إليها ٩ شلنات للزوجة وشلنان عن كل طفل.

والتأمين ضد البطالة أمر مرغوب فيه إذ يقي العامل شر العوز ويدفع عنه المسغبة أثناء عطله. لكن يعاب على هذا النظام أنه من الصعب التمييز

بين البطالة القهرية والبطالة الاختيارية ، وفضلا عن ذلك فقد يكون وسيلة سهلة تحمل العامل على الكسل والتواني وعدم السعى ليجد عملا يرتزق منه ، وعلى ذلك فهو يعيش حالة على المجتمع بدل أن يكون عضواً عاملاً فيه ، وتمشياً مع هذه الرغبة نقصت الحكومة الانجليزية مقدار الإعانة التي تعطى للعامل .

(سابعاً) تحديد عدد المشتغلين في الحرفة : The Restriction of Numbers .

لكي تحقق النقابات ماتصوبو إليه من الفائدة المرجوة لأعضائها ، كانت تعمل جهدها على تحديد عدد أعضاء المشتغلين بكل حرفة حتى لا يختل التوازن بين العرض والطلب ؛ وبذلك تضمن دوام العمل للعمال . ولكن ظهر فساد هذا الزعم لأن تقييد عدد العمال في كل حرفة لا يترتب عليه زيادة الأجور فيها إلا إذا توافرت الأمور الآتية :

- (أ) لا توجد طريقة أخرى بديلة للحصول على السلعة التي يصنعها العمال .
- (ب) يجب أن يرتفع ثمن السلعة كلما نقص عرضها ، أو بعبارة أخرى يكون طلبها غير مرن فلا يتأثر الطلب بارتفاع الثمن .
- (ح) يجب أن يكون عنصر الأجور قليلاً بالنسبة لنفقات الإنتاج حتى لا يتأثر ثمن السلعة المنتجة إذا ارتفعت الأجور .

(ثامناً) — تشغيل الأعمدة :

لقد أجمعت الدول المتحضرة عدا القليل منها ، منع تشغيل الأحداث في المصانع ، ويتفاوت السن الذي يحدده المشرع ولا يجوز للحدث أن يبدأ العمل قبله ، فجعل هذا الحد في إنجلترا ١٢ سنة وقد رفع إلى ١٤ سنة بقانون صدر في ١٩١٨ ، على أنه يجوز رفعه إلى ١٥ سنة بعد موافقة مجلس المعارف المحلي Local Education Authority . وفي فرنسا جعل الحد ١٣ سنة وفي سويسرا والنمسا ١٤ سنة .

وقد وافق مؤتمر العمل الدولي المنعقد بواشنطن عام ١٩١٩ على هذا

المحدد على اعتبار أن هذا هو السن المعقول الذي تنتهى عنده مرحلة التعليم الإلزامى الابتدائى ، وبعدئذ يخول للصبي السعى فى الحصول على رزقه فى المصانع والمزارع ، وليس ثمت من شك أن فى تدخل المشرع فى تحديد سن بداية العمل فيه صيانة لحياة الأطفال فضلا عن أنه يهيئهم للحياة العملية بإعطائهم قسطا من التعليم العام ليكون لهم ذخيرة . ولكن قد يقال من جهة أخرى أن الطبقات الفقيرة تعتبر كل مولود جديد مصدر خير وتعتمد على مساعدته ، فإذا طالت مدة التعليم الإلزامى فقد حرموا معونة أبنائهم ، فضلا عن أنها ترهقهم وتحملهم عبء نفقات التعليم . ولكن هذه حجة واهية لا يقام لها وزن إذ ضررها أكثر من نفعها ولا يجوز بأى حال من الأحوال إهمال وتضحية صحة الأطفال الذين هم دعامة المستقبل القريب .

تشغيل الإمرأت فى مصر^(١)

تثير مسأله تشغيل الأحداث فى مصر أهمية عظيمة لعدم توافر الشروط الصحية فى المصانع التى يشتغل فيها هؤلاء الأطفال ، فضلا عن كثرة عددهم فقد جاء فى الإحصاء الذى عمل فى سنة ١٩٢٧ أن عدد الأطفال الذين يشتغلون فى المصانع ١٥ ٪ من مجموع الأيدى العاملة فى القطر وهذه نسبة كبيرة .

والتشريع المعمول به الآن لتنظيم تشغيل الأحداث هو القانون الصادر فى ٤ يوليه سنة ١٩٠٩ وقد كان الغرض منه تطبيقه على محالج القطن وكبسه ، وصناعة الدخان والسجائر ، وغزل ونسج الحرير والقطن والكتان ، وندف وكبس الصوف وما يتعلق به من عمليات .

وفى ١٩٣٣ صدر قانون بوضع نظام خاص لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة .

(١) تقرير هارولد بلتر عن العمل والعمال فى مصر وقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ وقانون ١٩٣٣ الذى نص

بوضع نظام خاص بتشغيل الأحداث من الذكور والإناث .

(تاسعاً) تشغيل النساء :

لقد سبقت الإشارة إلى موضوع تشغيل المرأة عند الكلام على الأجور وذكرنا الأسباب التي عنت لنا ، وقلنا أنها إذا كرتست حياتها على البيت كان أجدى لتكوين المجتمع ، وعلى العموم فإن البحث في موضوع كهذا - بصرف النظر عن مسألة الأجور - يجب ألا يغيب عنا أن عمل المرأة في المصنع يعرضها لبعض أمراض خطيرة من جراء العمل الشاق المتواصل ، وذلك بخلاف الرجل . لأن تكوينها الطبيعي أقل وأضعف من الرجل . وعند ما تعمل المرأة في المصنع كالرجل سواء بسواء تسوء حالتها الصحية . ولقد كان لانخراط المرأة في الأعمال الصناعية أثناء الحرب الكبرى تأثير سيء على صحتها ، فضلاً عن أنه عمل غير مرغوب فيه ؛ لأن المرأة التي لها بيت وأولاد ترعاهم لا تجد متسعاً من الوقت لتأدية أعمالها المنزلية ، وعلى ذلك يكون من الصعوبة بمكان أن توفيق بين مصلحة العمل ومصلحتها العائلية . وتعمل جميع الدول المتحضرة على حماية النساء من الاشتغال في الأعمال الصعبة ، وتمنع العمل أثناء الليل يستثنى من ذلك الأعمال الخفيفة .

تشغيل النساء في مصر (١)

لم يتسع المجال لاشتغال النساء بالصناعة في مصر كما هو الحال في أوروبا وأمريكا وذلك لبعض اعتبارات منها التقاليد والعادات المرعية ، ولهذا فإن عدد النساء اللاتي يشتغلن بالصناعة قليل وقد بلغ في عام ١٩٢٧ - ٦٦٧ ر ٤٨ امرأة . وهذه نسبة قليلة بالنسبة لمجموع المشتغلين بالصناعة ، هذا بخلاف البلاد الأوربية لأن انخراط النساء المتزوجات والبنات في الصناعة جعل المشرع يتدخل لتنظيم عملهن محافظة على سلامتهن . وقد حذا المشرع المصري نحو حماية النساء المشتغلات بالصناعة والتجارة وملحقاتها ، وصدر بذلك قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ (٢) ولا يسرى على أعمال الأراضي الزراعية

(١) تقرير هارولد بتلر عن العمل والعمال .

(٢) قانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٣ .

واستغلالها ولا على المصانع المنزلية التي لا يشتغل فيها سوى أعضاء العائلة تحت سلطة الأب أو الأم أو الجد أو الاخ أو العم أو الخال أو الزوج . وأهم الأمور التي قررها :

(١) لا يجوز تشغيل النساء أكثر من تسع ساعات في اليوم لا تدخل فيها الفترات المقررة في المادة الرابعة .

(٢) لا تزيد مدة العمل اليومي على إحدى عشر ساعة .

(٣) أن لا تتناول الاطالة أكثر من ثلاثين يوما في السنة مهما كان عددا الأيام التي أوقف العمل فيها .

(٤) يجب أن يتخلل ساعات العمل اليومي فترة راحة أو أكثر لا تقل في مجموعها عن ساعة ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا تشتغل النساء أكثر من خمس ساعات متوالية .

(٥) لا تشتغل النساء أثناء الليل ويستثنى من ذلك بعض الأعمال المبينة في فقرة ج من المادة الأولى .

(٦) للحامل إذا شاءت أن تنقطع عن العمل قبل الوضع بشهر .

(٧) لا يجوز تشغيل النساء في خلال الخمسة عشر يوما التالية للوضع ولها الحق في إطالة مدة انقطاعها عن العمل لمدة خمسة عشر يوما أخرى .

الفصل الخامس

اتحادات أصحاب الأعمال Combination of Employers

بعد أن أقرت الحكومة الانجليزية نقابات العمال ، تابعتها الحكومة الفرنسية سنة ١٩٨٤ فاعترفت بنقابات الحرف سواء كانت مؤلفة من العمال أم من أصحاب الأعمال ، على أساس أن ينضم إليها من يشاء ويخرج منها من يشاء فأصبحت مشروعة كما بينا في موضع سابق . غير أن حركة اتحادات أصحاب الأعمال كانت أقل ظهوراً في الحركة النقابية من اتحادات العمال . وهذا ليس راجعاً إلى ضعف مركزهم بل بالعكس راجع إلى قوتهم الكامنة . فكل واحد من أصحاب الأعمال يعتبر في الواقع نقابة تحارب العمال . وكلما كان نطاق الصناعة واسعاً كلما قوى مركز صاحب العمل ضد العمال في مساومتهم . ولذا كان من صالح العمال أن يتفقوا فيما بينهم على مساومته حتى تتعادل الكفتان . وقد ازداد أصحاب الأعمال قوة على قوتهم عند ما تكونت اتحادات تمثلهم في كل صناعة . وقد ساهمت حركة أصحاب الأعمال حركة العمال في تقدمها فتألف الاتحاد الوطني لأصحاب الأعمال عام ١٨٧٠ من زعماء واقطاب الصناعة . وتنقسم هذه الاتحادات إلى محلية وأهلية على أساس نوع الصناعة لأنواع الحرفة . والغرض من تضامن أصحاب الأعمال هو جعل عقد العمل الاتفاق الإجماعي بينهم وبين النقابة على شروط العمل التي يسير عليها العمال كالأجور ، ومدة العمل ، والإجازة السنوية . ومهما قيل من أن أصحاب الأعمال قد زادت قوتهم وعظم سلطانهم عند ما تكونت اتحادات كبيرة منهم فإن المشاهد أن نقابات العمال أصبحت تفضل المفاوضة والمساومة على الأجور والتعاقد عليها مع الاتحادات الكبيرة عن التعاقد مع الاتحادات الصغيرة لصعوبة التفاهم مع الأخيرة .

وظواهر الحال تدل على أن الاتحادات الكبيرة التي يحتكر ممثلوها بعض الصناعات تكون أكثر نفعاً للعمال من عدة وجوه ، لأن مركزها الحالى يسمح لها بأن تكون سخية رحيمة بهم أكثر من الصناعات المتنافسة ، لأن الأخيرة لها رغبة في تخفيض الثمن وتسعى لتخفيض نفقات الإنتاج ، فيستتبع ذلك هبوط أجور العمال المشتغلين بها . والويل للجمهور إذا تم تحالف بين العمال وأصحاب الأعمال حيث يحدث أحياناً أن تتفق بعض النقابات مع أصحاب الأعمال على زيادة أجور العمال بشرط أن لا يشتغلوا في أى مؤسسة جديدة يكون غرضها منافستهم في صناعتهم . وهذا يطابق ما يقوله الأستاذ « الفريد مارشال » حيث يقول « إن الحالة في عصرنا الحاضر كما كانت في عصر نظام الطوائف من أن كل صناعة لها صبغة احتكارية سواء كانت طبيعية أم اصطناعية تضحي فيها مصلحة الجمهور إذا ساد الوئام بين العمال وأصحاب الأعمال ، واتفقوا فيما بينهم على تنفيذ سياسة الجشع كما كانت تجرى عليه الطوائف القديمة من شدة الاستئثار وتقييد عدد المشتغلين في الصناعة ، وتقليل كمية الناتج ، وزيادة الأجور » .

ولكن قد يقال من جهة أخرى أن تركيز الإدارة في يد فرد واحد يزيد في سلطانه ويجعله يتحكم في شؤون العمال غير مراعى ما تقتضيه مصالحهم ويتفاقم الضرر ويشتد النزاع بين الطرفين إذا فرض أن انتقلت الصناعة من يد مؤسسها وأصبحت شركة مساهمة يملكها كثيرون من المساهمين الذين لا يهمهم إلا حب الكسب . وفي مثل هذه الحالة تزول العلاقة الشخصية بين أرباب الأعمال والعمال ويصبح مثلهما كمثل جنسين متحاربين مصالحهما متعارضة متنافرة :

الفصل السادس

الطرق الكفاحية والسلبية لحسم النزاع الذى ينشأ بين
العمال وأصحاب الأعمال

المبحث الأول

فى الطرق الكفاحية

(١) الاضراب :

إذا تعارضت مصالح العمال ومصالح أصحاب الأعمال ولم يُجَدِ التوفيق
بين الطرفين ، يعمد العمال إلى مكافحتهم بالاضراب ، وهو آخر وسيلة تلجأ
إليها النقابات لتحقيق أغراضها . ويمكن تعريفه بأنه امتناع العمال عن العمل
بشروطه الحاضرة التى لا تتفق ومصالحهم . والغرض منه ارغام أرباب
الأعمال على إجابة مطالب العمال . والاضراب عادة قديمة يجدها الإنسان
فى تاريخ الأمم القديمة كال يونان والرومان . وهو إما أن يكون عاماً شاملاً
كل العمال المشتغلين فى صناعة معينة النقائين منهم وغير النقائين Unionist
and non Unionist كما حدث فى إضراب عمال ميناء لندرة سنة ١٨٨٩
London Dock Strike فقد كان عدد العمال المضربين ٢٠٠٠٠ (عشرين
الفا) منهم ٨٠٠٠ (ثمانية آلاف) عامل تابعون للنقابة ، والباقي لا ينتمون
إليها ، كذلك كان الحال فى إضراب عمال الفحم فى جنوب الغال سنة ١٨٩٨
فقد كان عدد العمال المضربين ١٠٠٠٠٠ (مائة ألف) عامل منهم ١٢٠٠
عامل تابعون للنقابة والباقي لا ينتمون إليها . وطبيعى أن النقابة لا تمد سوى

أعضائها أثناء الاضراب ، والباقي يعتمد على موارده الخاصة ومن التبرعات التي يجود بها الجمهور الذي يعطف على العمال .

وأنصار الاضراب الذين يعتقدون أنه سلاح ماضٍ لحل مشكلاتهم فاتهم أنه سلاح ذو حدين وأنه كثيراً ما يخرج من يستعمله كما يخرج سواه ، وقد اعترف بذلك كثير من زعماء العمال في حالات كثيرة .

والإضراب يسبقه عادة تواطؤ العمال واجتماعهم لتنظيم وسائل الدفاع عن غرض مشترك ، ولذلك فهو يشبه الحرب من حيث النتيجة إذ لا يمكن الجزم بها .

أسباب الاضراب :

أسباب الاضراب كثيرة فقد تكون لزيادة الأجور ، أو لمقاومة إنقاصها ، أو لتغيير طريقة دفع الأجور ، أو لطلب تقليل ساعات العمل اليومية وما إلى ذلك .

ويقابل الإضراب إغلاق أبواب المصانع في وجوه العمال وطردهم Lock out ويقصد به إيقاف دولاب العمل . على أنه يصعب التمييز بين النوعين ، وخير وسيلة للتمييز بينهما معرفة أي الطرفين هو المعتدى فإذا كان البادئ ببسط مطالب لم تجب هم العمال سمي إضراب ، وإذا كان البادئ بمطالبه أصحاب الأعمال ولم تحقق سمي إغلاق . ويحدث الإضراب عادة في أوقات الرخاء إذ يجد العمال الفرصة سانحة لتحسين حالتهم المادية فيطالبون بزيادة الأجور ، ولهم أمل كبير في النجاح لكثرة أرباح المنتجين في تلك الفترة ، وبالعكس يحصل الإغلاق في حالة الكساد لأن أصحاب الأعمال يسعون لتخفيض نفقات الإنتاج نظراً لهبوط الأثمان وقلة الربح .

وتستند مشروعية الإضراب على أن العمل سلعة ولصاحبها الحق في أن يبيعها ، أو يرفض ويضرب عن العمل إذا رأى أن صاحب العمل لا يحترم حقه ولا يقيم لمنفعته وزناً ، ولاحق للحكومة في إجبار المضربين على الرجوع

إلى العمل مادام تجمهرهم وإضرابهم لا يضر بالمصالح العامة . والقوانين لا تبيح الاضراب بغير الطرق السلبية كما جمعة المصانع وحرقتها وتدميرها أو منع غير النقابيين أو المنشقين عن العمل بوسائل العنف .

الاضراب بالنسبة للموظفين في الخدمات العامة :

يبد أن الاضراب وإن كان حقاً لكل عامل إلا أنه ليس حقاً للموظفين العموميين الذين يعملون للمصالح العام إذ أنهم باضرابهم يضحون المصلحة العامة في سبيل المصلحة الخاصة . وتوجد طرق أخرى كفاحية يلجأ إليها العمال بقصد الاضرار بأصحاب الأعمال وجعل عملهم غير منتج سواء كان باتلاف الآلات ، أم باتلاف المواد ويسمى بالاتلاف Sabotage .

(٢) الانديف : Sabotage

وهذه الطريقة لا تكون ناجعة إلا إذا كانت إجماعية وشاملة لجميع العمال المشتغلين في الصناعة حتى تكون مجدية ، كذلك أحياناً توضع النقابات إلى العمال بالتباطؤ في العمل بقصد تحديد كمية الإنتاج ويسمى Ca Canny System .

(٣) المقاطعة :

وهي توسل النقابات لدى الجمهور لكي يمتنع عن التعامل مع أصحاب الأعمال الذين لا يتفقون معها . ولتحقيق ذلك تسلك طريقتين إحداهما سلبية Negative إذ تمتنع النقابة عن وضع علامتها Union Label على المنتجات دلالة على أنها صنعت في ظروف قاسية لم توافق عليها النقابة أو ترفض وضع اسم صاحب العمل في الكشف الأبيض White List الذي يشمل أسماء أصحاب الأعمال الذين على وفاق تام مع النقابات .
ثانيتها إيجابية Positive إذ تضع النقابة أسماء أصحاب الأعمال الذين لم يتفقوا معها في الكشف الأسود .

المبحث الثانى

أنواع الاضراب العام

يتخذ الاضراب صوراً عديدة أساس التمييز بينها الغرض الذى يقصد منها :

(١) الاضراب السياسى العام Politiacal General Strike

وهو وسيلة الغرض منها المطالبة بحق الانتخاب العام Universal Suffrage كالأضراب الذى حدث فى بلجيكا عام ١٨٩٣ والأضراب الذى حصل عام ١٩٠٢ فى السويد . ولا يكون هذا النوع مجدياً إلا إذا نجح المعتصبون فى اقناع الرأى العام بأنهم على حق فى مطلبهم .

(٢) الاضراب ضد الروح الحربية : Anti Militaristic

General Strike

الغرض منه منع نشوب الحرب بين دولتين تتأهبان للنضال . عندئذ يضرب العمال فى كل من الدولتين المتحاربتين ، ولكن هذا النوع قليل حدوثه لأنه بمجرد إعلان الحرب تنقطع العلاقات بين البلدين وتوجه الجهود كلها لتوحيد الصفوف ضد العدو .

(٣) الاضراب الاقتصادى العام : Econ. General Strike

يقوم به العمال لغرض عادل ومشروع كالدفاع عن حقوقهم المكتسبة ، أو للقضاء على استبداد أصحاب الأعمال بهم وظلمهم وارتهاقهم . ويصعب وضع حد فاصل بين الاضراب السياسى والاضراب الاقتصادى ، كأضراب اتحادات العمال فى السويد عام ١٩٠٩ بقصد تحسين حالتهم المادية . كذلك الاضراب العام فى هولندا عام ١٩٠٣

(٤) الاضراب الاجتماعى . General Social Strike

وغاية هذا النوع نحو النظام الرأسمالى والقضاء على طريقة الأجر .
وأنصار هذا النوع التعاونيون أمثال « شارلس جيد Charles Gide » ،
« روبرت أون Robert Owen » ، والكتاب الاشتراكيون الاقدمون
والحديثون أمثال « كارل ماركس Karl Marx » ، « سيسموندى Sismondi » ،
« سورييل Sorel » ، « برث Berth » ، « لاجاردال Lagardelle » ،
« وليام موريس William Morris » .

المبحث الثالث

آثار الاضراب

يضر الاضراب العامل كما يضر رب العمل والجمهور :

(١) ضرره بالعامل :

لما كان الاضراب وسيلة يلجأ إليها العمال لحمل أرباب الأعمال على التسليم باجابة مطالبهم ، فقد ينجم عن الاضراب من القوائد إنقاص ساعات العمل اليومية ، أو تغيير طريقة دفع الأجور أو زيادتها ، ولو أن هذه مسألة خلافية فالاقتصاديون الاحرار يميلون إلى عدم التسليم بفائدة الاضراب مطلقا ، بحجة أن العمل سلعة كباقي الأشياء الأخرى يتحدد مستواها تبعا لقانون العرض والطلب ، وعلى درجة المساومة بين البائعين (العمال) والمشتريين (أصحاب الأعمال) ، فإذا كانت رغبة العمال فى الحصول على العمل شديدة انخفض الأجر ، وإذا كانت رغبة أصحاب الأعمال فى الحصول على العامل شديدة ارتفع الأجر . ولكن المشاهد أن الاضراب كثيرا ما يترتب عليه زيادة الأجور أو إنقاص ساعات العمل ، كما أن مجرد التهديد بالاضراب أحيانا يكون مجديا threatening fear of a Strike فيحصل العامل على مطالبه فورا .

وأیضا من حجج القائلین بعدم فائدة الاضراب وتأثيره على الأجور، أنه كثيرا ما تكون زيادة الأجور شاملة المضربين وغيرهم . بل قد تكون الزيادة أوفر لمن لم تنتظمهم حركة الاضراب ، كالعمال الزراعیین ، والخدم في المنازل مثلا Domestic Servants . ويمكن دحض هذه الحجة بأن غیر المضربين من العمال الزراعیین وأمثالهم يستفيدون بدورهم وبطريقة غیر مباشرة من الاضراب الذي يقوم به العمال الآخرون المنتمون إلى نقابات ثورية منتظمة كالعمال الصناعیین .

فاذا كانت الأجور مثلا مرتفعة في الأعمال الصناعية ، ومنخفضة في الأعمال الزراعية ، هُرع العمال من الجهة التي فيها الأجور منخفضة إلى الجهة التي فيها الأجور مرتفعة ، فترتفع حيث كانت منخفضة لقلة العرض من العمال وتهبط حيث كانت مرتفعة لكثرة العرض بينهم .

ويقول بعض الاقتصادیین إن بالاضراب يخسر العامل أكثر مما يكسب منه حتى ولو نجح الاضراب في النهاية لأن العامل يفقد أجره أثناء مدة الاضراب ويضحي بمدخراته الضئيلة وتتراكم عليه الديون ، فما يكسبه من زيادة الأجور في حالة نجاح الاضراب لا يتكافأ مع ما قد يخسره من نتائج الاضراب ، هذا ما يقوله بعض الاقتصادیین ، ولكن الاحصاءات في فرنسا وإيطاليا تدل على عكس ذلك حتى في الحالات التي استمر إضراب العمال فيها عاما كاملا فان زيادة الأجور التي يحصل عليها العمال زيادة دائمة تربو على ما قد خسروه . أثناء الاضراب .

ويقول بعض الاقتصادیین أن العمال يكسبون بالطرق السلمية أكثر من الطرق الكفاحية . وحجتهم في ذلك ما حدث في إنجلترا ، فالحالات التي زادت فيها الأجور تسعة أعشارها كانت نتيجة المفاوضات السلمية دون اللجوء إلى الاضراب مطلقا ، إلا أن ظروف إنجلترا ظروف خاصة فلا تنطبق على غيرها من الدول الأخرى حيث أن حركة العمال فيها قوية

وأنصار العمال كتلة متضامنة قوية تتكون من أقطاب الصناعة ورجال السياسة القابضين على أزمّة الأمور فيها.

(٢) ضرره بأصحاب الأعمال :

لا ريب أن أرباب الأعمال يخسرون من الاضراب كما يخسر العامل منه إذ يرغمون على إيقاف استغلال مشروعاتهم فيحرمون من الأرباح التي كانوا يجنونها ، وقد يفضى في بعض الأحيان إلى إضعاف صناعاتهم وأعمالهم أو إلى زوالها بالمرّة .

(٣) ضرره بالجمهور :

يفضى الاضراب إلى نتائج وخيمة تصيب الجمهور في ضميمه إذ تتعطل مصالحه وترتفع أثمان السلع ويعيش الناس في أوقات عصيبة . ومع العلم أن هناك علاقة وثيقة بين حركتي الاضراب والأثمان فإن على الأرجح أن ارتفاع الأثمان سبب للاضراب لا نتيجة له وذلك لسببين :

(٢) لأنه يفضى إلى رفع مستوى المعيشة .

(ب) تزيد أرباح المنتجين لأنها فترة رخاء عام يطلب العمال أثناءها زيادة أجورهم وهم على يقين من إجابة مطالبهم .

الفصل السابع

الطرق السلمية لتسوية النزاع بين العمال وأرباب الأعمال

المبحث الأول

التوفيق والتحكيم

كما أن المنازعات الدولية تسوى بواسطة مجالس التوفيق والتحكيم ، كذلك كثيراً ما يحسم الخلاف بين قوتي العمال ورأس المال من طريق التوفيق Conciliation والغرض منه التفاهم بين أصحاب الأعمال وممثلي العمال ببسط المسائل المتنازع فيها ومناقشتها ودياً لكي يصل الفريقان لحل مرضى ، وبذلك يمكن تلافي وقوع الاضراب . وقد جدت إنجلترا في إنهاض هذه الطرق طبقاً لقانون صدر عام ١٨٩٦ وهو يخول للحكومة حق التدخل لمنع المنازعات الصناعية . وفعلاً كان لحث الحكومة تأثير كبير في تقدم هذه الطرق الودية بالرغم من أن المستر لويد جورج صرح في مجلس العموم عام ١٩١٢ بأن الحكومة لا يسعها أن تتعدى حد الحث على التوفيق بطريق ودي ، وليس لها أن تعمل شيئاً من شأنه أن يؤدي إلى استعمال نفوذها ، لأنها إذا ما استعملت نفوذها هذا وجب أن يكون بشكل فعال يسرى على كلا الفريقين (فريق العمال وفريق أصحاب الأعمال) .

الفرق بين التوفيق والتحكيم

(١) من حيث الإجراءات

في التوفيق يجتمع الطرفان للتفاهم بقصد إزالة سوء التفاهم ومنع حدوث الاضراب . أما في التحكيم فيعهد إلى طرف ثالث محايد كحكم يقرب شفتي الخلف

بينهما عند فشل التوفيق ؛ وهو يحدث في الغالب بعد حدوث الإضراب فعلا .

(ب) من حيث النتيجة :

في حالة التوفيق لا يلتزم الطرفان بتعهد معين . أما في حالة التحكيم فان الحكم الصادر يلزم الخصمين ويكون قوله الفصل بينهما : والحكم يختاره المندوبون من الطرفين ويتفقون على اتباع حكمه . وعادة يكون ممن لهم دراية تامة بالشئون الصناعية . وكلما كان ذا نفوذ كان أنفع للطرفين وأدعى إلى حسم النزاع .

المبحث الثاني أنواع التوفيق والتحكيم

التحكيم الإلزامي : Compulsory Arbitration

في بعض البلاد يكون التحكيم إجباريا فتصدر الحكومة قانونا يخولها حق تعيين أعضاء هذه المجالس وتجبر المندوبين عن الطرفين على التقاضي أمامها وهي في هذه الحالة أقرب إلى المحاكم منها إلى مجالس التحكيم . وقد تقرر هذا النظام لأول مرة في نيوزيلند بقانون صدر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وُعدّل بقوانين صدرت في سنوات ١٩٠٨ ، ١٩١١ ، ١٩١٢ . ولا يدخل في اختصاص هذه المجالس إلا "الاتحادات المسجلة سواء كانت من العمال أم من أصحاب الأعمال . وقد اتبعت هذا النظام كل البلاد الداخلة في الاتحاد الاسترالي . والغرض من هذا النظام تشجيع الاتحادات ومنع حوادث الإضراب بقدر الامكان . ويعلل أنصار التحكيم الإلزامي وجهة نظرهم بأنه إذا كان القضاء ملجأ الضعيف وملاذه في المنازعات المدنية فانه أولى بحسم النزاع بين قوتي العمل ورأس المال . غير أن هناك فرقا بين «القاضي المدني Civil judge» و«الحكم Abritrator» في النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال إذ أن الأول يصدر حكمه في حدود القاضي - أما الثاني فليس مقيدا بأوضاع تشريعية

يسترشد بها في حكمه ، بل يعتمد على القوانين الاقتصادية وخبرته ومرايه في
شئون العمال .

التوفيق الإمبري :

تسير كندا على هذا النظام منذ عام ١٩٠٧ فقد صدر على أثر إضراب
المعدنين في الجهة الغربية القانون المسمى « Lemieux Act » الذي حرم
الاضراب أو الاغلاق إلا بعد عرض المسائل المتنازع فيها على مجلس توفيق
يعين أعضاؤه وزير العمال . فاذا لم يوفق المجلس لحل الخلاف تصدر الحكومة
بيانا بذلك للرأى العام معتمدة على قوته في إنهاء الاضراب .

التوفيق والتحكيم والامتبارى :

هذا النظام هو الذى تسير عليه فرنسا منذ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ويقضى
هذا النظام بأن قاضى الصلح يدعو الطرفين المتنازعين للاتفاق إذا طلب
منه أحد الطرفين ذلك . ويتدخل بدون طلب إذا حصل الاضراب . فاذا فشل
التوفيق يطلب منهم قاضى الصلح انتخاب حكم Arbitrator ويكون الطرفان
غير مقيدين بحكمه ، فهم أحرار فى القبول أو الرفض .

الفصل الثامن

طرق علاج نظام الأجر

يظهر لنا بما سبق أن الحركة النقابية الحديثة تسعى لرفع مستوى العامل مادياً وأدياً حتى ولو كان ذلك على حساب صاحب العمل ، وهذا هو منشأ النزاع المستحكم بين الطرفين ، لأن طريقة الأجر مدعاة إلى دوام الخلاف بين أصحاب الأعمال والعمال لتعارض مصالح الطرفين . فان الزيادة التي تحدث في دخل أحدهما يترتب عليها نقصان دخل الآخر . والاشتراكيون يعترضون على طريقة الأجر ويقولون أنها تؤدي إلى استقلال العمال واستئثار أصحاب الأعمال بالأرباح الطائلة التي هي من كدّهم تاركين لهم دخلاً ضئيلاً لا يتناسب وما يبذلونه من جهود متواصلة . ولهذا يعالجون عيوبها بطرق شتى منها : —

(الأولى) طريقة المشاركة في الربح : Profit Sharing System

وهي أن يضاف إلى أجر العامل المتفق عليه حصته من الربح بنسبة معينة ينص عليها في عقد العمل ، ويوزع هذا الجزء على العمال في نهاية العام . إذا كان هناك ربح صافٍ - بالقياس إلى أجورهم ، ومدة خدمتهم ، ومهارتهم ، على أن يأخذوا هذا نقداً أو يدخر لهم في بنوك التوفير به في المستقبل . وقد استعملت هذه الطريقة من عهد بعيد في صناعة الصيد وفي الزراعة في المزارعة التي سبق الكلام عليها في طرق استغلال الأرض الزراعية إلا نوع من المشاركة في الربح بين المالك والزارع . ويرجع استخدامها في الصناعة إلى طلال . يدعى «Leclaire» كان في باريس عام ١٨٤٢ - ومنها انتشرت إلى باقي الدول الأخرى - سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة وإنجلترا -

مزاياتها :

(١) يقول أنصارها أنها مجدية لأنها توفق بين مصالح العمال وأصحاب الأعمال .

(٢) ترفع مركز العامل إلى مصاف الشركاء بعد أن كان عاملاً بسيطاً .
فيسود الوئام بين الطرفين .

(٣) يهتم العمال بنجاح المشروع ، وتستحثهم على إخراج منتجات أوفر مقداراً وأتقن صنعا .

(٤) تغري العامل بالحرص على عدم تلف المواد لأنها تضيف جزءاً من الربح إلى أجره يستعين به وقت الحاجة .

(٥) تفضي إلى تقليل خطر البطالة لأنها توجد صلة مستديمة بين صاحب العمل والعامل .

وعلى الرغم من هذه المزايا فإن البعض لا يرى في طريقة مشاطرة الربح العلاج الناجع للقضاء على طريقة الأجر . وكذلك لم تسلم من نقد أصحاب الأعمال ، والعمال ، والاقتصاديين ، والاشتراكيين على السواء .

ويوجه أرباب الأعمال إليها الاعتراضين الآتين : أحدهما من حيث المبدأ وثانيهما من حيث الوجهة العملية .

فيقولون أن الربح هو جزاء أصحاب الأعمال على مخاطرتهم ، وليس عدلاً أن يشاركهم العمال الربح ولا يشاطرونهم الخسارة ، كما يقولون أن المصلحة تقضى بأن لا يعرف العمال والجمهور مقدار الربح أو الخسارة .

ولكن الاعتراض الثاني غير وجيه وخاصة بالنسبة لشركات المساهمة لأن ميزانيتها يجب أن تنشر في الصحف الرسمية ومنها يعرف الجمهور مركز الشركة . كما يرد على الاعتراض الأول بأن فكرة المشاركة في الربح لا تكون إلا في الربح الصافي بعد خصم الخسائر .

اعتراف العمال على طريقة المشاركة في الربح :

لا ينظر العمال إلى طريقة المشاركة في الربح بعين الرضاء خشية أنها تكون وسيلة لاستغلالهم حيث أن الربح الذي يعود عليهم تافه لا يذكر وقد لا يتحقق . كما أن كثيراً ما يحدث خلاف بين العمال وأصحاب الأعمال على تعيين نسبة الربح الذي يوزع وطريقة احتسابه ، ولذلك فإن بعض النقابات لا تجبذ هذه الطريقة إذ ترى أنها وسيلة لفصل العمال عن نقاباتهم وبذر الشقاق بينهم :

اعتراف الاقتصاديين على طريقة المشاركة في الربح :

لا يعترف الاقتصاديون بأن للعمال نصيباً في الأرباح لأنها لا تنسب لهم مطلقاً ، بل هي حق مشروع لما قام به المنظم من الأمور الفنية والأعمال الإدارية ولا دخل للعمال فيها . والدليل على ذلك أن كثيراً من البيوت التجارية والصناعية تبيع والبعض الآخر لا يحصل على ربح رغم أن ظروفها واحدة من حيث العدد والآلات والعمال ولكن نجاح وحبوط المشروعات متوقف على كفاية أرباب الأعمال في إدارتها . ولا ريب في أن الربح ينسب إلى عمل المنظم أكثر من عمل العامل . ولكن لا ننس تأثير كمية الناتج على الربح . كما أنه أحياناً يكون لجهود العامل أعظم الأثر على كمية الناتج وهذا خاصة في الصناعات التي لا تيسر فيها الرقابة أو التي يعمل فيها العمال منفردين على أن هذه الطريقة لا تصلح إلا في الصناعات الصغيرة لأنها فيما عدا هذا لا تجيز للعامل التداخل في معرفة حساب الربح والخسارة .

اعتراف المشتركيين على طريقة المشاركة في الربح :

يبلغ الاشتراكيون فكرة المشاركة في الربح بحجة أن هذا الربح حق مشروع للعمال لأنه نتيجة عملهم ولهم أن يستولوا عليه ، ويقولون إذا كان هذا الربح من حقهم وحدهم واغتصب منهم فهو سرقة ارتكبها أرباب الأعمال من العمال ؛ ولا علاج لهذا الاثم إلا برد الشيء إلى أصله .

(الثانية) طريقة المشاركة في رأس المال : Copartnership

تشبه هذه الطريقة طريقة المشاركة في الربح وتختلف عنها إذ يصبح العامل مالكا لجزء من رأس المال المستثمر ويشترك في الادارة وبذلك تتم له صفة الشريك ، ويتقاسم هو ورب العمل الربح ويتحملان الخسارة .
وتتحقق المشاركة في رأس المال باحدى الطريقتين الآتيتين :
أولهما : أن يسير المشروع في المبدأ على طريقة المشاركة في الربح ثم يحول ما يناله العامل من الربح إلى أسهم في المشروع .

ثانيهما - أن تجزأ الأسهم بحيث يكون الحصول عليها في متناول العمال :
وقد صدر في فرنسا في عام ١٩١٧ قانون يصرح بإنشاء شركات مساهمة يشترك فيها العمال من طريق إصدار أسهم للعمال Labour Shares تعطى للعمال وتصبح ملكية مشتركة لعمال المؤسسة وتحول لهم الحق في الاستيلاء على الأرباح والاشتراك في الادارة . ولكن لم يلق هذا النوع تشجيعاً من قبل أصحاب الأعمال لأنهم لا يرون مبرراً لاشتراك العمال الأرباح والادارة . كذلك لم تصادف قبولا من العمال ؛ وليس بغريب أن يكون مآل هذا النظام إلى الفشل إذا عرفنا أنه يضم شركاء بالاكراه .

(الثالثة) جمعيات التعاون للمنتجين

جمعيات التعاون للمنتجين اتفاق يحدث بين جماعة من العمال الغرض منه إنشاء المصانع ومباشرة الانتاج وتصريفه . وتكون وسائل الانتاج كافة ملكية مشتركة بين العمال لانصيب لرب العمل فيها ، فينال العمال الربح الذي كان يستأثر به وحده ، وبذلك تفضى الى استقلالهم بالقضاء على طريقة الأجر ، فيجنون ثمرة جهودهم . غير انه يعترض على ذلك بانه يتعذر على جماعة من العمال تدبير المال اللازم لإنشاء المصانع ، كما انه ينذر وجود الكفايات الفنية بين العمال لتولى الادارة . ولكن يرد على ذلك بانه يمكن الحصول على رأس المال بواسطة

الاقتراض ، ويقوم بالادارة الاشخاص الفنيون بالاجرة ، وهذا من شأنه يقلل مقدار الربح الذى يوزع على العمال ، ولكن هذا لا يغير وجه الحقيقة الثابتة وهو أن صافى الربح سواء قل أو كثر هو من نصيب العمال وخدمهم وليس من نصيب أرباب الأعمال كما يحدث فى النظام الرأسمالى . وتاريخ هذه الجمعيات فى فرنسا التى هى موطنها يحدثنا انها لم تنجح رغم مساعدة الحكومة والافراد لها .

وقد جاء انشاء هذه الجمعيات فى ايطاليا بعد فرنسا وكانت أوفر حظا من الجمعيات الفرنسية ولا يزال بعض الجمعيات الايطالية يعمل بنشاط لوقتنا هذا . وأهمها جمعية « عمال الزجاج Workmens' Federal Glass Factory » التى تأسست عام ١٩٠٣ برأس ماله قدره ٨٨٠ جنيها . وبعد ثلاثة شهور من تأسيسها بلغ رأس مالها ٣٦٠٠ . ويقدر ما صنعته هذه الجمعية من الزجاج فى عام ١٩١٤ ، ٦٠ فى المائة مما تنتجه ايطاليا .

أما فى ألمانيا فلم تنتشر هذه الجمعيات كما هو الحال فى الممالك اللاتينية . وأغلب الجمعيات الموجودة تتكون من صغار المنتجين المستقلين . Associations of Small Masters.

ويرجع ظهور جمعيات التعاون للمنتجين فى انجلترا إلى جماعة الاشتراكيين المسيحيين ولكنها لم تكن موفقة .

ويرجع فشل هذه المشروعات الى ثلاثة أمور :

(١) انعدام روح النظام الصناعى السائد فى المشروعات الأخرى لانه لا يعقل أن يخضع انسان مهما كان مطيعا وأميناً لأمر رقيب عليه هو يعطيه أجرا فى مقابل عمله .

(٢) ولو أن بعض هذه الجمعيات تستطيع مباشرة الإنتاج من الناحية الفنية ، إنما لا يتيسر لها القيام بعملية تصريف الإنتاج على الوجه الأكمل ، وربما كان السبب فى ذلك هو اعتمادها فى تصريف منتجاتها على جمعيات التعاون للمستهلكين .

(٣) لا يتيسر لهذه الجمعيات النهوض بالصناعة لعجزها عن استخدام وسائل الانتاج الحديثة .

الفصل التاسع

حركة العمال في مصر

قضى نظام الطوائف في مصر أن يكون لكل طائفة شيخ يرعى مصالح أعضائها ، يفصل في المنازعات التي تقوم بين الأعضاء ، ويصلح ما ينشأ من الخلاف بين أرباب الأعمال والعمال ، ويوجد عملا لمن لا عمل له ، ويحصل الضرائب الحكومية (١) .

وقد ظل هذا النظام معمولا به في مصر إلى أوائل القرن الثامن عشر ثم اندثر بسبب تقدم الصناعة ، كما اندثر في القارة الأوروبية بسبب الثورة الصناعية التي حدثت خلال القرن الثامن عشر ، إذ أصبح هذا النظام لا يلائم طبيعة نظام المصانع الحديثة - هذا ما كان بالنسبة للعامل الصناعي المصري في الماضي ، أما العامل الزراعي المصري فلم يكن له حقوق مرعية بل كان يسام العذاب ولا مغيث ، ويسخر كالأنعام ، وتوالت عليه المحن . وتاريخ مصر يحدثنا بما كان من آثار هذا الظلم على الثورة القومية .

وإذا نظرنا إلى حالة الطبقة العاملة في مصر سواء كانوا صناعا أم زراعا نجد أن حالتها سيئة للغاية ، فهي تعيش في هذا العصر كما كان يعيش أسلافها ، طعامها ردي ، ومسكنها حقير . وهذا راجع إلى أن العامل يحصل على أجر ضئيل لا يكاد يفي بحاجاته الضرورية . وهذا هو سبب انحطاط مستوى السواد الأعظم من الأمة . وأول ما يجب مراعاته أن مصر (٢) لازالت بلاد زراعية قبل كل شيء كما يتضح من إحصاء سنة ١٩٢٧ أن عدد المشتغلين

(١) كتاب الدكتور صالح أصول الاقتصاد السياسي عن G. Marin, Les bazars du Caire 191.

(٢) تقرير بتر عن العمل والعمال في مصر صفحة ٣ .

بالزراعة حوالى ٢٠٦ و ٢٥٣ و ٣ ، بينما عدد المشتغلين بالصناعة نسبة قليلة ، وأجرة العامل فى الزراعة تتراوح بين ستة وثمانية قروش يوميا فى أوقات الرخاء ، وثلاثة وأربعة قروش فى أوقات الكساد كما هو الحال فى الوقت الحاضر . أما أجرة العامل الصناعى غير الفنى فتتراوح بين سبعة قروش واثنى عشر قرشا فى اليوم ، أما العمال الفنيون فيحصلون على أجرة تتراوح بين عشرين قرشا إلى ثلاثين قرشا ، وفى الحرف اليدوية يحصل العامل على أجر يتراوح بين ستة وثمانية قروش يوميا . والعلاج الوحيد الذى يضع الأمور فى نصابها هو الأخذ بناصر الطبقة العاملة ، وهذا لا يتأتى إلا بسن تشريع خاص للعمال .

وتمشيا مع هذه الرغبة تألفت لجنة برئاسة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحقانية الأسبق لوضع القواعد الأساسية لتشريع العمال ويشمل تحديد وتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل . وأنشأت الحكومة مكتبا للعمل ، ومجلسا استشاريا للعمال . وفى ١٩٣٢ استدعت خبيرا فى مسائل العمال وهو المستر هارولد بتلر مساعد مدير مكتب العمل الدولى لدرس حالة العمال فى مصر توطئة لسن تشريع شامل للعمال ، حيث أن الظروف الاجتماعية ، وتقدم الصناعة فى السنوات الأخيرة استلزمتا دراسة مسائل العمال منعا للفوضى السائدة فى المصانع . وقد تم إنجاز بعض القوانين الخاصة بالعمال كما سيأتى فيما بعد . وبما يجب ملاحظته أيضا أن الصناعة المصرية لازالت حديثة العهد . ومن الخطأ أن نسارع إلى القول بالمطالبة بتشريع شامل للعمال كما فى البلاد العريقة فى الصناعة ، وقد ذكر بتلر فى تقريره «أن المصانع المصرية الكبيرة لازالت فى بدء حياتها فلم يتشبع العمال بعد كما تشبع عمال المصانع فى أوروبا وأمريكا - بالشروط الواجب توافرها فى الصناعة والاعتزاز بالهن . ولكن هذه الصفات لا بد أن تنمو بمرور الزمن وبنوع خاص بتقدم الثقافة العامة - وإلى أن يتم ذلك ستظل قوة إنتاج الفرد أقل مما هى فى البلاد الأكثر عراقة فى الصناعة . ولكنى لا أرى ما يدعو للظن بأن المصرى

لا يستطيع أن يصبح صانعا ماهرا ، فهو على جانب عظيم من المهارة اليدوية ، وقد علمت من بعض أصحاب المصانع الأجانب أن ما ينتجه في بعض الأعمال يعادل ما ينتجه العامل في أوروبا بل ربما تجاوزه ، ولكنه على العموم لم يبلغ ما وصل إليه العامل الأوروبي من المقدرة على تنظيم الإنتاج ووفرتة « (١) » وهناك مسألة أخرى وهو أنه لا يكفى سن القوانين الخاصة بالعمال فقط ، بل لابد من الاعتراف « بنقابات العمال » لتشد أزرهم وتدافع عن مصالحهم ، ولتساعدهم وقت المرض والبطالة والعجز والشيخوخة كما هو الحال في البلاد المتقدمة . ولا يظن ظان أن الاعتراف بالنقابات يقوى الحركة العمالية في مصر ويجعلها خطرا على النظام العام ، لأن العامل المصرى بطبيعته مسالم ومطيع ، لا يميل إلى الثورة أو أعمال العنف ، وإنما غايته أن يعيش هو وعائلته كغيره من العمال في البلاد الأخرى ، وأهم ما يمتاز به أنه قنوع وصبور .

وثائق رسمية — قوانين العمال في مصر

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩

لائحة تشغيل الأحداث في معامل حليج القطن

١ — لا يجوز استخدام الأحداث الذين لم يتموا السنة التاسعة من عمرهم في معامل حليج القطن ولا السماح لهم بالدخول في عتابر الشغل .
٢ — يمنع استخدام الأحداث الذين تتراوح سنهم بين التاسعة وبين الثالثة عشرة سنة كاملة ما لم تكن يدهم شهادات صادرة من السلطة المعنية لذلك موضحا فيها سن الولد وصلاحيته للعمل ، وتعطى هذه الشهادة مجانا موضحة فيها العلامات المميزة للولد لكي يمكن إثبات شخصيته بموجبها وتقديم للفتشين المنصوص عنهم في المادة السابعة من هذه اللائحة كلما طلبوها . ويجوز سحب هذه الشهادة مؤقتا إذا ثبت أن الولد أصبح غير صالح للعمل لأي سبب من الأسباب .

٣ — إذا لم توجد شهادة الميلاد فيكون تقدير السن بموجب الكشف الطبي .

٤ — فيما عدا الأحوال التي ينص عنها في قرار خصوصي يصدر من ناظر الداخلية لا يجوز تشغيل الأحداث المنصوص عنهم في المادة الثانية في الأحوال الآتية :

(أولا) أكثر من ثمان ساعات في اليوم .

(ثانياً) أثناء الليل وهو عبارة عن المدة المنحصرة بين الساعة

السابعة مساء وبين الساعة الخامسة صباحا .

(ثالثا) في الغرف التي فيها الآلات المعروفة باسم الغربال والعفريته

ولا يرخص للأحداث أن يمضوا بداخل أماكن العمل أكثر من اثنتي عشرة ساعة في اليوم ولا يجوز وجودهم فيها أثناء الليل .

ويعمل كشف ببيان ساعات تشغيل الأحداث طبقا للنصوص المتقدمة ويبلغ لجهة الإدارة ويعلق في محل ظاهر في العمل .

٥ — يجب على أصحاب المعامل ومديريها أن يخبروا السلطة الإدارية مقدما عن أسماء الخولية الذين يستخدمونهم لتقديم الأحداث ولملاحظة أعمالهم .

٦ — يجب أن يوجد في كل معمل من معامل خليج القطر دفتر تقيد فيه جميع الإصابات التي تحصل للشغالة الموجودين في المعمل في نفس يوم حدوثها ويصير إبلاغ الإصابات الشديدة في الحال إلى أقرب نقطة بوليس .

٧ — يجوز للمفتشين الذين ينتدبون لهذا الغرض وتبلغ أسماؤهم إلى مديري المعامل أن يفتشوا أي معمل من معامل الخليج في أي وقت كان للتحقق من تنفيذ هذه اللائحة ويخول لهؤلاء المفتشين الحق في عمل محاضر عن المخالفات التي يشاهدونها وقت التفتيش .

العقوبات

٨ — كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجاري تشغيلهم أو قبولهم في المحلات بحالة مخالفة لهذه اللائحة .

ويجوز عمل محاضر بعدد المرات التي تشاهد فيها مخالفات جديدة . وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في بحر السنة يجوز الحكم علاوة على الغرامة بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع .

٩ — تقام الدعوى على مدير المعمل ويجوز اقامتها أيضاً على صاحبه إذا ظهر من ظروف القضية أنه لا يمكن أن يكون جاهلاً بالوقائع المكونة للمخالفة .

ويجوز أيضاً اقامة الدعوى على والد الولد أو والدته أو وصيه الذى تركه يشتغل بحالة مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثانية .

وتصير اقامة الدعوى أيضاً على الخولى فى الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا قدم أحداً بحالة مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثانية .

(ثانياً) إذا ارتكب مخالفة ضد أحكام المادة الرابعة .

١٠ — إذا صدر حكم على الخولى لجناية أو جنحة ارتكبها أثناء تأدية أعماله أو بسببها أو إذا تعددت الأحكام الصادرة لتعدد مخالفاته لأحكام هذه اللائحة فى ظرف ثلاث سنوات وجب على أصحاب المعامل ومديريها بناء على تبليغ السلطة الادارية أن يرفقوا فى بحر ثمانية أيام من تاريخ ذلك التبليغ كل خولى انطبقت عليه احدى الأحوال المبينة قبل فان لم يمتثلوا تجرى عليهم الأحكام المدونة فى المادة الثامنة من هذه اللائحة .

١١ — إذا أقيمت الدعوى فى آن واحد على أجنبى وأهالى عن مخالفة واحدة فىكون للحكمة المختلطة حق نظر القضية بالنسبة لجميع المتهمين .

تدرى أحكام القانون المذكور على المحلات الآتية أيضاً :

محلات كبس الاقطان وتنظيفها بمقتضى القرار الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤

معامل الدخان والسجاير — بمقتضى القرار الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ .

محلات غزل ونسيج الحرير والقطن والكتان بمقتضى القرار الصادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧

محلات النق والنسج والكبس والتحضيرات الاخرى المتعلقة بالصوف والشعر والجوت (نبات

هندى) بقصد التجارة بمقتضى القرار الصادر فى ٥ يوليى سنة ١٩٣٠

معامل تكرير السكر ، محلات عصر القصب وتشغيل السكر والعسل المدارة بالآلات ،
المدابغ ، معامل عيدان الكبريت ، مسابك ومحلات تشغيل الرصاص ، المطابع التى تدار بالمحركات
الميكانيكية أو الكهربية ، مسابك الحديد وتشغيل المعادن الضخمة (الحديد والنحاس) ، معامل الزجاج ، محلات
لحام المعادن بطريقة الاسيتيلين والاولسيجين ، معامل الفخار ، محلات نسل الخرق محلات تنظيف الخيش
ورش الرغام والاحجار ، محلات طرق وسبك النحاس (بمقتضى القرار الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٣١)

قانون ١٩٣٢ الخاص بتشغيل الأحداث من الذكور والإناث

يجوز تشغيل الأحداث الذين تتراوح سنهم بين التاسعة والثانية عشرة
سنة في الصناعات الآتية بعد :

- (١) صنع الأحذية وأعمال السروجية .
 - (٢) تجليد الكتب .
 - (٣) النجارة التي تشتغل فيها ماكينات .
 - (٤) صنع الأثاث من القش .
 - (٥) صنع السلال والمقاطف وما شاكلها .
 - (٦) صنع الحصر .
 - (٧) صنع المكائس .
 - (٨) صنع الخيام .
 - (٩) صنع السجاد والأكلمة .
 - (١٠) صنع العقادة .
 - (١١) الخياطة باليد والتطريز باليد .
 - (١٢) الرفي .
 - (١٣) كي الملابس .
 - (١٤) تعبئة الحلوى .
 - (١٥) أعمال الزخرفة في صناعة الفخار .
 - (١٦) صنع العلب الكرتون .
- وفيما يلي بيان ما جاء به القانون .

(١) تحديد السن — يجوز تشغيل الأحداث الذين تتراوح أعمارهم
بين التاسعة والثانية عشرة سنة في أعمال تتناسب مع أعمارهم أو تكون بما

يُعدّهم لممارسة صناعة أو حرفة ، ومنع الاحداث الذين دون الثانية عشرة سنة من الانتقال بالصناعة منعاً باتاً إلا في الأعمال التي تتناسب مع حالتهم .
(٢) ساعات العمل - لا يجوز تشغيل الصبية الذين دون الخامسة عشرة سنة من عمرهم أكثر من تسع ساعات في اليوم ولا تزيد مدة العمل في الأسبوع عن ٥٤ ساعة .

(٣) نص الشارع على منح الأولاد الذين دون السادسة عشرة سنة ساعة من الزمن في اليوم للراحة .

(٤) قرر المشرع إلغاء العمل الليلي وفرض يوم للراحة في الأسبوع ، ومنع الاحداث الذين دون السابعة عشرة سنة من الاشتغال في الأعمال الخطرة .

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣

الخاص بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة

مادة ١ — يسرى هذا القانون على استخدام النساء في الصناعة وفي المحلات التجارية وملحقاتها .

وكلمة « الصناعة » تشمل على الأخص ما يأتى :

(١) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض .

(٢) الصناعات المعدة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو إصلاحها أو زخرفتها أو صقلها أو إعدادها للبيع والصناعات التى تقوم بتغيير شكل المواد ويدخل فى ذلك بناء السفن وتفكيك الأدوات وكذلك توليد القوى المحركة بصفة عامة والكهرباء وتحويل ضغط هذه القوى ونقلها .

(٣) إنشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أى بناء أو عمارة أو سكة حديدية أو ترام أو سفينة أو باخرة أو ميناء أو حوض أو إسكلة أو ترعة أو معدات للملاحة الداخلية أو طريق أو نفق أو كوبرى أو جسر أو مجمع رئيسى للمجارى أو مجمع اعتيادى لها أو بئر أو تركيبات تلغرافية وتليفونية أو تركيبات كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال الانشاء وكذلك الأعمال التمهيدية ووضع الأسس للمنشآت سالفة الذكر .

(٤) نقل الركاب والبضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بالطرق المائية الداخلية ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والمرافىء ومخازن الاستيداع ويستثنى من ذلك كله النقل باليد .

(٥) التنقيب عن الآثار .

وتشمل عبارة « المحلات التجارية » بنوع خاص ما يأتى :

(أ) كل محل مخصص لبيع السلع ولسكافة الأعمال التجارية الأخرى .

(ب) الأعمال التى تقوم إدارتها بنوع خاص على أشغال مكتبية فى كل محل أو صناعة أو عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة .

(ج) الفنادق والمطاعم والبنسيونات والمقاهى والبوفيهات والتياترات ودور السينما وصالات الموسيقى والغناء وكافة المحلات المماثلة لها .

مادة ٢ — لا يشرى هذا القانون على أعمال الأراضى الزراعية واستغلالها ولا على المصانع المنزلية التى لا يشتغل فيها سوى أعضاء العائلة تحت سلطة الأب أو الأم أو الجد أو الأخ أو العم أو الخال أو الزوج .

مادة ٣ — لا يجوز تشغيل النساء مدة تزيد على تسع ساعات فى اليوم لا تدخل فيها الفترات المقررة فى المادة الرابعة .

ومع ذلك فى حالة وقف جملة العمل بسبب حادث عرضى أو قوة قاهرة يجوز إطالة مدة العمل اليومى لتعويض الساعات التى ضاعت وذلك بالشروط الآتية :

(أولاً) ألا تزيد مدة العمل اليومى على إحدى عشرة ساعة .

(ثانياً) ألا تتناول الإطالة أكثر من ثلاثين يوماً فى السنة مهما كان عدد الأيام التى أوقف العمل فيها .

(ثالثاً) أن يخطر مكتب العمل في نفس اليوم الذي يستأنف فيه العمل عن سبب الوقف وتاريخه وجملة ساعات العمل الضائعة وبيان تعديل مواعيد العمل .

مادة ٤ — يجب أن يتخلل ساعات العمل اليومي فترة أو أكثر للراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا تشغل بالنساء أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٥ — لا يجوز تشغيل النساء أثناء الليل ويستثنى من ذلك :

(أولاً) العاملات في المحلات المبينة في الفقرة (ج) من المادة الأولى وفي نقل الأشخاص عن طريق الملاحة الداخلية .

(ثانياً) العاملات في الصناعات الموسمية الخاصة بمواد قابلة للتلف وهذه الصناعات تحدد بقرار يصدر من وزير الداخلية بعد أخذ رأى مكتب العمل .

ويقصد بكلمة « ليل » الواردة بهذا القانون مدة إحدى عشرة ساعة متوالية تدخل فيها الفترة بين الساعة التاسعة مساءً والساعة الخامسة صباحاً .

مادة ٦ — ويستثنى كذلك من القيود الواردة في المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القانون :

(أولاً) النساء اللواتي يشغلن وظائف رئيسية أو وظائف تتطلب الثقة

(ثانياً) العاملات المتجولات ووكيلات المحال التجارية عند قيامهن بأعمال خارج المحل .

مادة ٧ — يجوز بصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد ٣ و ٤ و ٥ إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو إصلاح ما نشأ عنه أو لتلافي خسارة محققة لمواد قابلة للتلف بشرط إبلاغ ذلك لمكتب العمل في ظرف ٢٤ ساعة .

مادة ٨ — يجوز للمحافظ أو المدير بعد موافقة مكتب العمل أن يسمح العمل ليلا بصفة مؤقتة بمناسبة الأعياد الكبرى الأهلية أو الدينية والموالد والأسواق والمعارض .

مادة ٩ — يجب إعطاء كل عاملة راحة أسبوعية لا تقل مدتها عن ٣٤ ساعة متوالية .

وفي المحلات التي ليس لها يوم عطلة معين يجب أن يعلق فيها جدول ببيان الراحة الأسبوعية المقررة لكل عاملة .

مادة ١٠ — لا يجوز استخدام النساء في الأعمال الآتية :

(١) العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج الأحجار .

(٢) العمل في الأفران المعسدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنضاجها .

(٣) تفضيض المرايا بواسطة الزئبق .

(٤) صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .

(٥) إذابة الزجاج وإنضاجه .

(٦) اللحام بالأكسجين والاسيتيلين .

(٧) صنع الكحول والبوظة وكافة المشروبات الروحية .

(٨) الدهان بمادة الديكو .

(٩) معالجة أو تهيئة أو اختزال الرماد المحتوي على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .

(١٠) صنع القصدير أو المركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠ في المائة من الرصاص .

(١١) صنع أول أكسيد الرصاص (المرتك الذهبي) وأكسيد الرصاص الأصفر وثاني أكسيد الرصاص (السلقون) وكربونات الرصاص وأكسيد

- الرصاص البرتقالى وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص .
- (١٢) عملية المزج والعجن فى صناعة أو اصلاح البطاريات الكهربائية .
- (١٣) تنظيف الورش التى تزاوّل فيها الأعمال المرقومة ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ .
- (١٤) إدارة أو مراقبة الماكينات المحركة .
- (١٥) تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء إدارتها .
- (١٦) صنع الأسفلت .
- (١٧) العمل فى المدابغ .
- (١٨) العمل فى مستودعات السباد المستخرج من المواد البرازية أوروث
- فالبهائم أو العظام أو الدماء .
- (١٩) سلخ وتقطيع رمم الحيوانات وسمطها وإذابة شحمها .
- (٢٠) صنع الكاوتشوك .
- ويجوز تعديل جدول الصناعات الموضحة آنفا بقرار يصدر من وزير
- الداخلية بناء على اقتراح مكتب العمل .
- مادة ١١ — لا يجوز استخدام النساء فى حمل أثقال أو جرّها أو دفعها إذا
- زاد وزنها على ما هو مبين بالجدول الذى يقرره وزير الداخلية بعد أخذ رأى
- الإدارة الصحية المختصة .
- مادة ١٢ — للحامل إذا شاءت أن تنقطع عن العمل قبل الوضع
- بشهر بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينة فيها التاريخ الذى يرجح حصول
- الوضع فيه .
- مادة ١٣ — لا يجوز تشغيل النساء فى خلال الخمسة عشر يوما التالية
- للوضع وفضلا عن ذلك فللنفساء الحق فى اطالة مدة انقطاعها عن العمل
- لمدة خمسة عشر يوما أخرى .
- وللرأة الحق فى نصف أجرها عن الخمسة عشر يوما التالية للوضع .

مادة ١٤ — لا يجوز لصاحب العمل أن يرفق امرأة لانقطاعها عن العمل أثناء المدة المبينة في المادتين ١٢ و ١٣

كذلك لا يجوز رفق امرأة تطيل مدة غيابها بسبب مرض يثبت بشهادة طبية أنه نتيجة الحمل أو الوضع وأنه لا يمكنها من العودة لعملها بشرط ألا تتجاوز مدة الغياب في مجموعها ثلاثة شهور .

مادة ١٥ — للاستفادة من أحكام الفقرة الثانية من المادتين ١٣ و ١٤ يجب أن تكون المرأة قد أتمت وقت انقطاعها عن العمل سبعة شهور متوالية في خدمة المحل ذاته .

مادة ١٦ — إذا انقطعت امرأة عن عملها وفقا لأحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ ثم ثبت أنها اشتغلت بمحل آخر سقط حقها في نصف الأجر المنصوص عليه في المادة ١٣ ، وذلك بدون الإخلال بما لصاحب العمل الأول من حق رفقتها .

مادة ١٧ — في خلال الثمانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع يكون للمرأة التي ترضع طفلها ، فضلا عن مدة الراحة المنصوص عليها في المادة ٤ ، الحق في فترتين أخريين يوميا لهذا الغرض لا تقل مدة كل منهما عن نصف ساعة . وتحسب هاتان المدتان الإضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب عليهما أي تخفيض في الأجرة .

مادة ١٨ — يجب على صاحب العمل أن يخصص لكل محل سجلا يقيّد فيه أولا فاولا أسماء العاملات فيه ومدد غيابهن بسبب الحمل والوضع وكذلك تاريخ الوضع الذي يبلغ له من صاحبة الشأن .

وهذه البيانات ليست ضرورية بالنسبة للنساء اللواتي يستخدمن يوما بيوم .

مادة ١٩ — لتنفيذ أحكام هذا القانون يجوز في أي وقت تفتيش المحلات أو المقاولات أو أي مكان تزاول فيه صناعة أو تجارة بمعرفة مفتشين يعينهم

وزير الداخلية . ويكون لهم في ذلك صفة مأموري الضبطية القضائية .
مادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة
لا تتجاوز مائة قرش .
وتتعدد الغرامات بقدر عدد النساء الجاري تشغيلهن بحالة مخالفة للأحكام
المتقدمة .

وتتعدد الغرامة أيضا كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس المرأة .
مادة ٢١ — إذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية في بحر السنة
جاز الحكم عليه فضلا عن الغرامة بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا .
مادة ٢٢ — تقام الدعوى على مدير المعمل أو المقاول أو المحل وكذا تقام
الدعوى على صاحب العمل إذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد أنه لم يكن
يجهل الوقائع المسكونة للمخالفة .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ المنظم لتشغيل النساء
في التجارة والصناعة صدر قانون بمرسوم رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ .

المادة الأولى — يضاف إلى المادة ٥ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣
المنظم لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة فقرة جديدة قبل الفقرة الأخيرة
نصها كالآتي :

ثالثا — العاملات في المحال التجارية بمدينة بور سعيد التي تفتح ليلا
بمناسبة وصول البواخر .

المادة الثانية — تعديل المادة ١٨ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣
المذكورة كما يأتي :

في حالة تشغيل نساء في الصناعة أو التجارة يجب على صاحب العمل :
(١) أن يعلق في أمكنة العمل نسخة من هذا القانون .

(ب) أن يغلق في أمكنة العمل بشكل ظاهر كشفا موضحا به ساعات العمل وفترات الراحة اليومية .

(ج) ان يخصص لكل محل سجلا يقيّد فيه أولا فأولا أسماء العاملات ومدد غيابهن بسبب الحمل والوضع وكذلك تاريخ الوضع الذي يبلغ له من صاحبة الشأن . وهذه البيانات ليست ضرورية بالنسبة للنساء اللواتي يستخدمن يوما بيوم .

مرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥

الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات

مادة ١ - لا يجوز تشغيل العمال تشغيلاً فعلياً أكثر من تسع ساعات في اليوم في الأعمال الآتية :

(١) العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج الأحجار .

(٢) العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها وانضاجها .

(٣) تفضيض المرايا بواسطة الزئبق .

(٤) صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها .

(٥) إذابة الزجاج وانضاجه .

(٦) معالجة أو تهيئة أو اختزال الرماد المحتوي على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص .

(٧) صنع اللحام أو المركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠ في المائة من الرصاص .

(٨) صنع أول أكسيد الرصاص (المرتك الذهبي) وأوكسيد الرصاص الأصفر وثاني أكسيد الرصاص (السلقون) وكربونات الرصاص وأوكسيد الرصاص البرتقالي وسلفات وكرومات وسليكات الرصاص .

(٩) المزج والعجن في صناعة البطاريات الكهربائية أو إصلاحها .

(١٠) صنع الاسفلت .

(١١) دبغ الجلود .

(١٢) العمل في مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية أو روث البهائم أو العظام أو الدماء .

(١٣) سلخ وتقطيع رمم الحيوانات وسمطها واذابة شحمها .
ويجوز تعديل هذا الجدول بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة .
مادة ٢ - يجب أن يتخلل ساعات العمل اليومى فترة أو أكثر للراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة .

ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتغل العمال أكثر من خمس ساعات متوالية .

مادة ٣ - يجوز بصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة أحكام المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو اصلاح مانشأ عنه أو لتلافي خسارة محقة لمواد قابلة للتلف وذلك بالشروط الآتية :

(١) أن لا تزيد مدة العمل على إحدى عشرة ساعة في اليوم وعلى أن لا يشتغل العمال أكثر من ست ساعات متوالية .

(٢) أن يبلغ مكتب العمل في بحر أربع وعشرين ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لانتهاء العمل .

(٣) أن يصرف للعامل عن كل ساعة اضافية مبلغ يوازي الأجر العادى الذى يستحقه في الساعة مضافا اليه ٢٥ في المائة على الأقل .

مادة ٤ - على صاحب العمل أن يعلق في أمكنة العمل بشكل ظاهر جدولا يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة .

٥ - لتنفيذ أحكام هذا القانون يجوز في أى وقت تفتيش المحلات أو المقاولات أو أى مكان تزاول فيه احدى الصناعات المذكورة بالمادة الأولى وذلك بمعرفة مفتشين يعينهم وزير التجارة والصناعة ويكون لهم في ذلك صفة مأمورى الضبطية القضائية .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وتتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الجارى تشغيلهم بحالة مخالفة للأحكام المتقدمة كما تتعدداً أيضاً كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العامل .

مادة ٧ - إذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية فى بحر السنة جاز الحكم عليه فضلاً عن الغرامة بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً .

مادة ٨ - تقام الدعوى على مدير المعمل أو المقاول أو المحل وكذا تقام الدعوى على صاحب العمل إذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة .

إِلْيَابُ الثَّالِثِ

التعاون

الفصل الأول

تعريف التعاون
وأقسامه ونشأته

المبحث الأول

تعريف التعاون :

التعاون في الاصطلاح الاقتصادي هو تضامن جماعة من الناس وبخاصة الفقراء منهم ، والغرض منه القيام بالمشروعات الاقتصادية لانقاذها من حالة الضعف التي تلازمها ، ولتحسين حالتها الاقتصادية .

أنواع التعاون :

قسم الأستاذ فاي Fay في كتابه «التعاون في الداخل والخارج» التعاون الى أربعة أنواع :

الأول : البنوك التعاونية أو جمعيات التعاون للاقراض

Co-operative Banks or Credit Societies.

الثاني : جمعيات التعاون الزراعية

Co-operative Agricultural Societies.

الثالث : جمعيات التعاون للعمال أو المصانع التعاونية

Co-operative Workers societies .

الرابع : جمعيات التعاون للمستهلكين

Co-operative Consumers Societies or
Co-operative Stores .

البنوك التعاونية : الغرض منها تسهيل الحصول على المال اللازم لأعضائها بفائدة طفيفة لكي يتخلصوا من المرابين الذين يقرضونهم بفائدة باهظة .

جمعيات التعاون الزراعيّة : تضامن يحدث بين صغار المزارعين ، والغرض منها تحسين حالتهم في مسائل الشراء والاتّاج والبيع والاقتراض .

جمعيات التعاون للعمال : اتفاق يحدث بين العمال والغرض منه إنشاء المصانع بأموالهم حتى ينالوا الربح الذي كان يستأثر به الممولون .

جمعيات التعاون للمستهلكين : تضامن اختياري يحصل بين فقراء المستهلكين وغرضه الحصول على حاجاتهم من نوع جيد وبشمن رخيص .

ونلاحظ أن الجمعيات التي من النوع الأول والثاني والثالث أعضاؤها من المنتجين ، أما الرابعة فأعضاؤها من المستهلكين ، وينتشر النوع الأول بالمانيا ، والثاني بالدانمارك ، والثالث بفرنسا ، والرابع بانجلترا .

ويعاب على هذا التقسيم أنه غير مبني على الوظائف التي تقوم بها الجمعية ، أو الأغراض التي تعمل على تحقيقها لمصلحة أعضائها ، وإنما مبناه حرفة الأعضاء المكونين للجمعية . ومن ثم يفضى هذا التقسيم إلى التفرقة بين الزارع والصانع مع أنه لا مسوغ لهذه التفرقة . وبناء على هذا التقسيم يصح اعتبار الجمعية التي تشتري حاجات أعضائها أنها جمعية تعاون للإنتاج إذا كان أعضاؤها جماعة من المزارعين ، وتعتبر أيضاً جمعية تعاون للاستهلاك إذا كان أعضاؤها من الصناع . كذلك قد تتكون جمعية تعاونية من الزارع والصانع وفي هذه الحالة يصعب تسميتها حسب هذا التقسيم . وقد تحاشى المشرع المصري هذا التضارب فنص على بيان الأغراض والوظائف التي تعمل جمعيات التعاون على تحقيقها حيث نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ .

تعد جمعيات تعاونية مصرية ، الجمعيات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون

وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية في مسائل الإنتاج والشراء والبيع والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضي وأعمال الري والصرف وبناء المساكن بقليل من النفقات وما شاكل ذلك ، بواسطة اشتراك جهودهم ، متبعة في ذلك المبدأ التعاوني . ويجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتقدمة . غير أنه يندر أن تقوم جمعية تعاون بكل هذه الوظائف إذ الغالب أن الجمعية التعاونية لا يتعدى غرضها تحقيق غرض واحد أصلي ، وبعض أغراض أخرى ثانوية .

المبحث الثاني

نشأة التعاون :

نشأ التعاون في منتصف القرن التاسع عشر في البيئات الفقيرة التي شعرت بالحاجة الى التعاضد والتكاتف لازالة الصعاب التي تعترضها في سبيل تحصيل معاشهم وزيادة رفاهيتهم ، فأسست لتحقيق هذه الاغراض جمعيات التعاون للأخذ بنصر أعضائها وشد أزرها إزاء ما حل بهم من الظلم نتيجة الانقلاب الصناعي الذي حدث في القرن التاسع عشر فسامت حالتهم لسبيين :

(١) المنافسة : أحدث الانقلاب الصناعي ثورة صناعية عظيمة الاثر ، فانتشرت المصانع الكبيرة وحلت محل الصناعات المنزلية والمصانع اليدوية ، فنافست الآلات العمال ، وقللت الطلب عليهم ، فهبطت أجورهم وزادت حالتهم بؤسا على بؤس بسبب منافسة الأطفال والنساء لهم . لاسيما أن أراء الحزب الحر كانت في أوجها فلم تجرأ الحكومات على التدخل في الشؤون الاقتصادية وتركتها بلا رقيب .

(٢) تحريم القانون تأليف النقابات باعتبارها جمعيات سرية للتآمر ، وكانت تنظر الحكومات إلى كل اتحاد من جانب العمال «Conspiracy Societies»

نظرة ريب وشك ، وكان العمال مهضومي الحقوق لا يستطيعون الدفاع عن مصالحهم من ظلم أرباب الأعمال الذين تغالوا في ظلمهم فشغلوهم ساعات طويلة ، وأعطوهم أجوراً قليلة لا تتناسب ومجهوداتهم . وبما ضاعف بؤسهم أنهم كانوا محرومين الحقوق السياسية ، فلم يكن لهم صوت في الانتخاب . إزاء كل هذا صار العامل لا يستطيع إظهار شعوره إلا بالأعمال الثورية ، وتحطيم المصانع بين آن وآن . فلما اشتدت الحالة رثى جماعة من المصلحين لحالهم وقاموا ينادون وطالبوا الحكومات بوضع حد لهذه الفوضى . وكان من أول دعاة هذه الحركة «روبرت أون» الملقب بابي التعاون . (١٧٧١ — ١٨٥٨)

المبحث الثالث

خصائص جمعيات التعاون والتي تميزها عن الاشتراكية والمذهب الحر

(١) تعمل جمعيات التعاون على التخلص من جمهرة الوسطاء فتكفي حاجاتها بنفسها ، فيعود ربح هؤلاء على الأعضاء ، مثلاً بواسطة جمعيات التعاون للمستهلكين لا يلجأ الأعضاء إلى التاجر لقضاء حاجاتهم . كذلك بواسطة البنوك التعاونية لا يلجأ الأعضاء إلى المرايين للاستدانة فتقدمهم بالمال . وفي جمعيات التعاون للعمال يعمل العمال معاً تحت إشراف مدير يختارونه من بينهم . والوسيلة لتحقيق هذه الغاية تأتي من طريق المعونة المتبادلة ، لا كما في النظام الاشتراكي الذي يلجأ لتحقيق هذه الغاية من طريق محو الملكية .

(٢) لا يرمى التعاون إلى إلغاء الملكية الخاصة كما تقول بذلك الاشتراكية . ولكنه يبغي تعميم الملكية بتخفيض قيمة السهم في رأس مال الجمعية حتى يتيسر للجميع تملكها من طريق الادخار . ويختلف التعاون عن الاشتراكية من حيث أنه لا يركن لتحقيق أغراضه على كفاح الطبقات أو الثورة ، بل شعاره الفرد للجماعة والجماعة للفرد .

(٣) لا يبغي التعاون تجريد الرأسماليين من أموالهم كالاشتراكيه .
ولكنه يبغي تقليل سيطرة رأس المال، فلا يستأثر وحده بالادارة ، بل
على أن يكون لكل عضو صوت واحد في الادارة مهما كان عدد الأسهم
التي يملكها . مادة ٧٢ قانون التعاون المصري رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ - وعلى أن
يوزع الربح على الأعضاء بنسبة ما تستفيد الجماعة من كل عضو وليس بنسبة
ما يملك من الأسهم كما هو الحال في شركات المساهمة . ولا يجوز للعضو
أن يملك أكثر من عدد معين من الحصص . مادة ٥٥ قانون التعاون المصري
رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ .

(٤) رأس مال جمعيات التعاون قابل للتغير من وقت لآخر . مادة ٥٤
قانون التعاون المصري رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ ، فيزيد بانضمام الأعضاء المستجدين
وينقص بانسحاب العضو منها . وأسهمها دائماً اسمية . مادة ٥٢ قانون التعاون
المصري رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ - ولا يجوز التنازل عنها إلا بعد موافقة مجلس
الادارة . مادة ٥٤ قانون التعاون المصري رقم ٢٣ سنة ١٩٢٧ .

(٥) إن من أسى ما يصبو إليه التعاون هو ترقية حال الأعضاء مادياً
وأدياً واجتماعياً بما يفرسه في نفوس الأعضاء من فضيلة التضامن والتعاقد
وبذل النفس إذا اتاب المجموع نائبة . شعاره الفرد للمجموع والمجموع
للفرد ، ولهذا فالتعاون له الصبغة الاشتراكية .

الفصل الثاني

التعاون الاستهلاكي

المبحث الأول

نشأة جمعيات التعاون للمستهلكين :

لما ساءت حال العمال بسبب الانقلاب الصناعي قام المفكرون ينادون
باصلاح هذه الحالة وكان على رأس هذه الحركة بانجلترا «روبرت أون»
الاشتراكي Robert Owen — (١٧٧١ — ١٨٥٨)

فأثرت تعاليمه في طبقة العمال تأثيرا عظيما، وأيقظت فيهم فضيلة الاعتماد على
النفس، والتعاون، وتبادل المنفعة، فلم يجدوا طريقا يخلصهم من الوسطاء الذين
يستأثرون بالربح إلا تأليف جمعيات تعاونية غرضها سد حاجات أعضائها .
ويؤثر عنه عبارته المشهورة مخاطبا العمال .

« يجب أن تكونوا تجارا وصناعا حتى تحصلوا على البضائع جيدة النوع ،
رخصة الثمن » .

المبحث الثاني

جمعية متقدمى روتشديل العاديين ونظامها : (١)

اتحد بمدينة روتشديل عام ١٨٤٤ ثمانية وعشرون ناسجا بعضهم من
أنصار «أون» وجمعوا من بينهم ثمانية وعشرين جنيا ، واتفقوا على إنشاء متجر
صغير يحدون فيه بعض حاجاتهم ، فيشترونها جملة ثم يبيعونها لأعضاء الجمعية

بالقطاعي - ولحسن الحظ أنها لاقت رواجاً عظيماً رغم سخرية الجمهور بهم وببجائوتهم - فبعد مضي خمسة عشر عاماً من إنشائها بلغ رأس مالها ٣٧٠٠٠ ر. جنيفاً . ولقد كان غرض هذه الجماعة أن تقوم ببرنامج واسع النطاق . ويتلخص منهجه في الأمور الآتية :

- (١) إنشاء مخزن عمومي .
 - (٢) تشييد المساكن لأعضائها .
 - (٣) إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية ليشغل بها الأعضاء العاملون ، أو الذين يتناولون أجوراً زهيدة .
 - (٤) إنشاء المصارف لأقراض أعضائها .
 - (٥) إنشاء وسائل النقل وتشييد الفنادق .
- ومضى تم لها ذلك تدير هذه المشروعات وتوزع منتجاتها على أعضائها ، والغرض من تحقيق هذا البرنامج هو إنشاء جماعات مستقلة يعمل أفرادها متضامنين لمصلحتهم ، وقد ترتب على نجاح جماعة «روتشديل» انتشار جمعيات التعاون للمستهلكين في بريطانيا وفي القارة الأوروبية . ويرجع انتشار الحركة التعاونية في بريطانيا لصدور قانوني ١٨٥٢ و ١٨٦٢ ويطلق عليهما قوانين الجمعيات الصناعية المدبّرة Industrial and Provident Societies Act فاعترف الأول بالشخصية المعنوية ، والثاني حدد المسؤولية . وكان الفضل في صدور هذين القانونين إلى جهود جماعة الاشتراكيين المسيحيين . ولما زاد عدد الجمعيات كوت لها اتحاداً بمنشستر عام ١٨٦٤ .

المبحث الثالث

نظام جمعيات التعاون للمستهلكين

(أولاً) البيع بتمه السووم :

إذا باعت الجمعية بالسعر الجاري تَبَقَّى لديها فائض وهو الفرق بين بين السوق ونفقات الإنتاج . فيوزع هذا الفائض على الأعضاء للانتفاع به

في أغراض شتى . وفي اتباع هذا النظام وعدم البيع بضمن النفقات جملة فوائد منها :

(١) تحاشي ما قد يحدث من الخطأ في تقدير نفقات الانتاج - فاذا حدث أن قدرت بأقل منه كان ذلك سببا في وقوع خسارة يتعذر على الجمعية بعده أن تسترد الفرق من أعضائها .

(٢) تمنع منافسة التجار - إذا باعت الجمعية بضمن النفقات فإن التجار المجاورين لها يعملون على القضاء عليها .

(ثانيا) — البيع النقدي :

اتباع هذا المبدأ له مزايا عديدة منها أنه إذا اتبعت الجمعية طريقة البيع بالنسيئة لأعضائها فإنها تكون مضطرة إلى رفع الأسعار وإلا كانت عرضة للخسائر - وحيث أنها تبيع بالنسيئة فإنها تضطر إلى الشراء بالنسيئة ، فيرتفع ثمن الشراء ويترتب على ذلك ارتفاع ثمن البيع ، وفي ذلك إجحاف بالعضو الذي يشتري بالنقد - وفوق ذلك فإن الاقتراض مبدأ يغري الأعضاء على الاستزادة من مشترياتهم فيعجزون عن الوفاء .

(ثالثا) — توزيع العائد (الفائض) (١)

يوزع العائد على الأعضاء بنسبة مشترياتهم وليس بنسبة ما لهم من الحصص حتى يتساوى الأعضاء في المعاملة . وهذا من شأنه أن يشجع الأعضاء على التعامل مع الجمعية .

(رابعا) — نصر البيع على الأعضاء :

الغرض من التعاون هو خدمة أعضائه فقط ، فاذا باع للجمهور فقد خالف أصوله وخرج عن دائرته ولذا نجد القانون الألماني يحرم البيع لغير الأعضاء ، ولو أن متقدمي روتشديل خالفوا هذا المبدأ وباعوا لغير الأعضاء لكنهم منحوا غير الأعضاء ربعا قدره نصف ما يأخذه العضو لكي لا تسوى بين الأعضاء وغير الأعضاء .

(١) يسمى الربح عائدا في النظام التعاوني لأنه يعود على الأعضاء .

المبحث الرابع

أنواع جمعيات التعاون للمستهلكين

يشترط لنجاح هذه الجمعيات أن تسد حاجات أعضائها ، حتى لا ياجأ الأعضاء إلى المتاجر الخصوصية . ولتحقيق ذلك تتبع هذه الجمعيات أحد طريقين :

أولاً - إما أن ينشأ مخزن متعدد السلع Universal Store يحدد فيه الأعضاء جميع لوازمهم .

ثانياً - أو ينشأ مخزن مخصص لبيع سلعة معينة كالخبز أو اللحم . والجمعيات التي من النوع الأول أكثر انتشاراً بين الطبقات الفقيرة إذ توفر على الأعضاء مشقة البحث عن حاجاتهم .

وتنقسم جمعيات التعاون إلى الأنواع الآتية :

(١) البراند (البقالة) التعاونية : Co - operative Groceries

هذا النوع أكثر انتشاراً من غيره ، ويرجع هذا إلى أن البقالة من المواد الضرورية وإلى أن مباشرتها لا تحتاج لمهارة ، كما أنها سهلة الحفظ وليست عرضة للتلف بسرعة ، كما أنها لا تحتاج لرأس مال كبير لسرعة دوران رأس المال المائل في السلع .

(٢) المخابز التعاونية : Co - operative Bakeries

هذا النوع أقل انتشاراً من سابقه وأصعب في مزاويلته ، لأنه يتطلب مباشرة عمليتي الإنتاج والبيع . وميزة هذه الجمعيات أن الطلب على الخبز غير مرن فيسهل معرفة مقدار الطلب بدقة .

(٣) الجزارة التعاونية : Co - operative Bucheries

الجزارة أنسب المواد للتعاون ولكن جمعياتها قليلة العدد لما يعترضه

من الصعوبات ، لأن اللحم قابل للتلف بسرعة ، وطلبه غير ثابت ، وثمن الحيوان يتغير كثيراً ، ولحم الحيوان الواحد يختلف كثيراً ومن هذا يصعب تقدير أثمان أجزاء الحيوان المختلفة .

(٤) المطاعم التعاونية : Co-operative Restaurants

هذا النوع عظيم الفائدة ، وتنشأ إما مستقلة أو ملحقة بنوع آخر . وبالرغم من قائلتها فإنها قليلة الانتشار وغير ناجحة لأن عملاءها قليلون ولائها لا تعتمد على الجمهور كالمطاعم العمومية .

(٥) الجمعيات المتعددة الأنواع : Co-operative Universal Stores

امتازت إنجلترا بهذا النوع دون غيرها من البلاد الأخرى . فيوجد عدد كثير من الجمعيات تبيع سلعا متنوعة .

(٦) جمعيات الصيدلية التعاونية : Co-operative Dispensaries

صادف هذا النوع نجاحا كبيرا في كثير من المدن الأوربية . وتبيع هذه الجمعيات الدواء بنصف الثمن الذي تبيع به الصيدليات الخصوصية . وفوق ذلك تعيد إلى أعضائها عائداً بنسبة نصف مشترياتهم .

الفصل الثالث

التعاون الزراعى

جمعيات التعاون الزراعية وأنواعها

المبحث الأول

تعريف جمعية التعاون الزراعية :

وهى التى تتألف من جماعة من الزراع أو ملاك الاراضى الزراعية ومستأجرىها ، وكل من يحترف بالزراعة أو له علاقة بها لغرض ترقية مصالح أعضائها الاقتصادية والزراعية وحمايتهم والدفاع عنها .

والتعاون الزراعى حديث العهد بأوروبا ، وعلى الرغم من ذلك فقد وصل إلى درجة عظيمة من التقدم جعل أوروبا مدينة له بتقدمها ، وزيادة ثروتها الزراعية . ولقد ظهر فى شكله الحالى فى منتصف القرن التاسع عشر . ولا يزال فى عهد حدائته فى الشرق إذا استثنينا اليابان .

المبحث الثانى

أنواع جمعيات التعاون الزراعية

(أولا) جمعيات الإنتاج :

الغرض من هذا النوع هو تحويل بعض الحاصلات الزراعية أو الحيوانية إلى منتجات صناعية ثم بيعها : مثال ذلك مصانع السكر ، ومصانع الألبان ، وتقدير اللحوم ، واستخراج النبيذ . وقد ارتقت هذه الصناعة بفضل المخترعات

الحديثة ، وأكثر هذا النوع انتشارا مصانع الألبان التعاونية .
ويعترض هذا النوع من جمعيات الإنتاج الصعوبات الآتية :
(١) صعوبة الحصول على رأس المال .
(٢) ضمان الحصول على اللبن اللازم لها .

كيفية الحصول على رأس المال :

يتكون رأس مال هذه الجمعيات من حصص يشتريها الأعضاء . وقيمة كل حصة جنيه واحد ، وعدد الحصص التي يملكها العضو تكون بقدر عدد الأبقار الحلوب التي يمتلكها .

كيفية الحصول على اللبن اللازم لها :

لا ينشأ مصنع في جهة إلا إذا تيسر له الحصول على ألبان ١٠٠٠ بقرة موجودة في دائرة لا يزيد نصف قطرها على ٥ أميال . أما طريقة الحصول على اللبن فتكون بطريق التعاقد مع أعضاء الجمعية على أن يُورَدوا لها كل ما يلزمها من الألبان .

(ثانيا) جمعيات التوريد :

الغرض من هذا النوع شراء حاجات الأعضاء مثل البذور والسماد والعلف والعدد والآلات الزراعية بضمن رخيص ، ويعتبر البعض هذه الجمعيات نوعا من أنواع التعاون في الاستهلاك لما بينهما من التشابه في الأعمال والأغراض ، والبعض الآخر يعتبرها نوعا من أنواع التعاون الزراعي .

وفائدة هذه الجمعيات أنها تختار الأنواع الجيدة وتبيعها لأعضائها بضمن معتدل ، وتوفر لهم أرباح الوسطاء .

(ثالثا) جمعيات التعاود في البيع :

تقوم هذه الجمعيات ببيع حاصلات أعضائها في الوقت المناسب ، وبذلك

ينال الأعضاء الأرباح التي كان يأخذها الوسطاء الذين يشترون منهم الحاصلات بأبخس الأثمان . وهذا النوع قليل النجاح لما يعترضه من صعوبات كثيرة منها :
(١) يجب أن تكون الأصناف التي يقدمها الأعضاء من نوع جيد ومن درجة واحدة حتى تذاع شهرتها في الأسواق وتلقى رواجاً .
(٢) يجب أن يكون لدى الجمعية رأس مال كاف تمد به الأعضاء عند الحاجة إذا لم يتيسر لها بيع حاصلاتهم بأثمان مرتفعة ، كذلك لتشييد المخازن لحاصلات أعضائها .

(٣) يتوقف نجاح الجمعية على كثرة الأعضاء حتى تسيطر على العرض ، وأن يمدوا الأعضاء باستمرار بحاصلاتهم حتى تضمن لها سوقاً رائجة .
(٤) يتوقف نجاح الجمعية على درجة إخلاص الأعضاء لها .
(٥) يجب أن يكون المدير واسع الخبرة في أمور البيع .
ولاسيلاً للنجاة من هذه الصعوبات إلا إذا كانت الجمعية قد مارست هذه الأعمال مدة طويلة ويكون أعضاؤها متشبعون بالمبادئ التعاونية لتأمين العاقبة . كما حدث في أيرلندا من فشل بعض جمعيات التعاون في بيع الشعير والمواشي .

التعاون في بيع القطن :

التعاون في بيع القطن حديث العهد . وقد اختصت الولايات المتحدة به دون غيرها من البلاد التي تزرعه . وقد كان الباعث على ظهوره فيها ما حل بزراعيها من الضيق في سنة ١٩١٩ بسبب هبوط أسعاره عقب الهدنة ، فتألفت في سنة ١٩١٩ جمعيات تعاونية من زراعي القطن في كل من الثلاث عشرة ولاية التي تزرع القطن في أمريكا وانضمت جميعها وكونت اتحاداً عاماً بمدينة « ممفيس » بولاية تنسي في سنة ١٩٢١ .

والطريقة المتبعة أن العضو يأخذ ٦٠ ٪ من قيمة قطنه وقت التسليم ثم تباع الجمعية شهرياً مقداراً معيناً مما لديها من القطن المخزون في كل مخزن ، وبذلك تحصل في مبيعاتها على متوسط سعر الموسم .

الفصل الرابع جمعيات التعاون للاقراض المبحث الأول

جمعيات التعاون للاقراض :

تؤدي أجل خدمة للطبقات الفقيرة فتقدم بالمال اللازم بشروط معتدلة ، لاغبين فيها عليهم ، ولا تجعلهم تحت رحمة المرايين الذين يقرضونهم بفائدة باهظة . وأول ظهور جمعيات التعاون للاقراض كان بالمانيا في منتصف القرن التاسع عشر ويرجع ظهورها إلى جهود رجلين عظيمين قاما في وقت واحد، وهما «شولس ديلتش Schultze Dellitch» والثاني فردريك رايفزن Ferderick Raiffeisen فأنشأ الأول جمعيات التسليف الصناعي ، وأنشأ الثاني جمعيات التسليف الزراعي .

المبحث الثاني

التسليف الزراعي : Co-operative agricultural Banks

بدأ نظام التسليف الزراعي في المانيا عام ١٨٤٨ ليقوم بمساعدة الزراع بكل لوازمهم الزراعية ، وباقراضهم ما يحتاجون إليه من الأموال وكان الباعث على ذلك الأزمات المتتالية التي حدثت في سني ١٨٤٦ و ١٨٤٧ .

نظام مصارف رايفزنه : Raiffeisen

أولا — تنشأ هذه المصارف بلا رأس مال ويكون تأسيسها مبنياً على الثقة في أشخاص أعضائها ، حتى لا يكون المال حائلاً في طريق الفقراء عن الانضمام في عضويتها . ولما حتمت الحكومة وجود رأس مال اضطر

الأعضاء أن يجعلوا قيمة الحصة زهيدة جدا . وتحصل هذه المصارف على الأموال اللازمة لها من ثلاثة مصادر :

(أ) ودائع الأعضاء ، وغير الأعضاء ، وتمنح المودعين فائدة تتراوح بين ثلاثة وربع وثلاثة ونصف في المائة ، وتقرضها بفائدة تتراوح بين ثلاثة ونصف وأربعة في المائة .

(ب) القروض التي تقرضها من مصارف التعاون المركزية أو من المصارف التجارية أو من الأفراد .

(ح) رسم الدخول إن وجد ، والأرباح التي تتجمع من سنة لأخرى ثانيا — الربح الذي ينجم (وهو الفرق بين سعرى القرض والاقتراض) لا يوزع على الأعضاء في نهاية السنة بل يترك حتى يتكون منه احتياطي تستخدمه الجمعية في أغراض نافعة .

ثالثا — تتبع هذه المصارف نظام المسؤولية غير المحدودة والغرض من ذلك أمران .

أولهما — زيادة الثقة بالجمعية لأن أموال الأعضاء تكون ضامنة ما على الجمعية من الديون .

ثانيهما — تجعل الأعضاء يهتمون بشئون الجمعية .

رابعا — يقوم الأعضاء بالادارة بلا أجر .

خامسا — تضيق منطقة العمل بحيث لا تتجاوز دائرة الجمعية قرية واحدة حتى يتمكن الأعضاء من معرفة ومراقبة تصرفات الأعضاء في الأموال التي يقرضونها .

سادسا — تقرض أعضاها بالضمان الشخصي ، ولا تقرض غير الأعضاء .

المبحث الثالث

التسليف الصناعي : Co-operative Industrial Banks

ظهرت في ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر بفضل جهود «شولس ديلتش» ، وكان الباعث على ظهوره ما كانت تعانيه طبقة الصناع والتجار من الصعوبات في الحصول على الأموال اللازمة لهم . وقد أتاحت الفرصة لشولس ديلتش أن يعرف عن كشب ما كان يحقق بطبقة الصناع من ظلم المرايين .

نظام مصارف شولتس ديلتش :

أولا — هذه المصارف كالمصارف التجارية من حيث أن لها رأس مال ، وثمان الحصة فيها مرتفع قد يبلغ ٥٠ جنيتها يدفع على أقساط ، والغرض من جعل ثمن الحصة مرتفعا أن يكون رأس مال المصرف كبيرا فتزداد به الثقة ، وأن يعود الأعضاء على فضيلة الادخار .
ثانيا — توزيع الأرباح في هذه المصارف يكون بنسبة الحصص كما هو الحال في المصارف التجارية ، هذا بعد خصم جزء منها يخصص للاحتياطى .
ثالثا — تتبع هذه المصارف المسؤولية غير المحدودة . ولكن بعضها اتخذ نظام المسؤولية المحدودة .

رابعا — تقرض هذه المصارف الأعضاء بالضمان العيني ، ولا تقرض غير الأعضاء .

ويوجد بألمانيا بنوك تعاونية زراعية من نوع آخر وضعها «هاس Hass» ، وهو من أكبر دعاة التعاون في ألمانيا ؛ ويبلغ عددها ثلاثة أمثال بنوك «رايفزن» ، وهناك اختلاف بينهما في المبدأ .
أهم خصائص نظام بنوك هاس :

أولا — تحديد المسؤولية :

يرى هاس أن المسؤولية المطلقة كثيرا ما تكون حائلا في سبيل انضمام

الأغنياء إلى الجمعية لأن ملكية هؤلاء تكون عرضة للخسارة .

ثانيا — قصر أعمال البنك على الأعمال المالية فقط .

ثالثا — تسير بنوك هاس على نظام اللامركزية فتكون البنوك القروية في كل جهة تابعة إلى بنك إقليمي ، لأنه يكون أعرف بحاجة الإقليم . وعدد هذه البنوك أربعة وعشرون .

رابعا — لا يرى « هاس » مانعا من مساعدة الحكومة كلما كانت بنوكه في حاجة إلى المال . وتسير بنوك « شولس ديلتش » و « فردريك رايفزن » على النظام المركزي ليسهل التعامل بين بعضها البعض . من ذلك نرى أن الأقراض التعاوني في ألمانيا يقوم على ثلاث درجات :

(الأولى) - المصارف القروية .

(الثانية) - المصارف الإقليمية .

(الثالثة) - المصارف المركزية (الرئيسية) .

جمعيات التعاون الصناعي للعمال

تتكون هذه الجمعيات من العمال الذين من حرفة واحدة للقيام بالمنشآت الصناعية بأموالهم ، فيكونون هم أصحابها ، ويتولون إدارتها بواسطة لجنة من بينهم يعاونها في ذلك بعض الرجال الفنيين بالأجرة ، وبذلك يحصل العمال وخدمهم على الأرباح التي كان يناها المتمولون في النظام الرأسمالي . وأهم ما يوجه إليها من العيوب أن اطراد النجاح قد يؤدي في الغالب إلى تغيير صبغتها التعاونية إلى رأسمالية ، وبذلك لا يكون لها فائدة .

الباب الرابع

الفصل الأول

المذاهب الاشتراكية

المبحث الأول

الإشتراكية وأسباب ظهورها

تعريف الإشتراكية :

الإشتراكية مذاهب مختلفة ، وهى على اختلافها وتباين أساليبها تتحد فى الغاية ، وهى القضاء على النظام الاجتماعى الحالى وتغييره بنظام تعاونى يقوم على الحرية والمساواة بين الناس من طريق توزيع الثروة بوساطة الدولة ، وبجعل وسائل الانتاج ملكية عامة تستخدم لمصلحة الجميع على السواء . وعلى ذلك فالفردية والإشتراكية تتعارضان من حيث الوسيلة والغاية .

فالفردية تقول بإطلاق الحرية للأفراد ، ويعتقد أنصارها (١) أنها أساس الحياة الاقتصادية ، فلو تركت للفرد حريته كاملة لكان مقودا بدافع المنفعة الذاتية من تلقاء نفسه ، يعمل ما فيه مصلحته ومصلحة المجموع . وما على الحكومة إلا أن تمهد له طريق العمل ، وكل تدخل من جانب الدولة فى أحواله الاقتصادية يحد من حريته ويعرقل مسعاه .

(١) وقد نادى بهذا المذهب الطبيعيون وآدم سميت وروبرت مالتس ودافيد ريكاردو وجيمس استوارت ميل .

أما الاشتراكية فتعمل على تصحية الفرد لمصلحة المجموع ، وترى أن فساد النظام الإقتصادي الحاضر راجع الى أن فئة قليلة من الناس استولت على جميع الثروة ، فأعماها هوى المال ، واستغلت مجهودات العمال في شئونهم الخاصة . ومن هنا أخذ الاشتراكيون ينددون بالفردية ويحملون دعايتها مثالب ومساوىء. هذا النظام إذ ليس من العدل أن يستأثر أفراد قلائل بالثروة ، وينعمون على حساب شقاء المجموع ، وتقترح الاشتراكية تنظيم الانتاج وإخضاعه لنظام عادل يكفل السعادة للجميع .

أسباب ظهور الاشتراكية :

الآراء الاشتراكية نتيجة تطور استغرق أجيالا طويلة . فقد كان الناس يعيشون جماعات متعاونة ، وعلى عمر الأيام تطورت الأحوال وظهر في الوجود دعايتها وأسسوا مبادئها ، ويرجع ظهورها في العهد الحديث الى جادئين كان لهما أعظم الأثر في تاريخ البشر .

أولهما : الثورة الصناعية .

الثورة الصناعية المسماة بالانقلاب الصناعي الذي انبثق فجره بأوروبا في القرن الثامن عشر ، نتيجة اختراع الآلات والبخار ، فاستخدمت هذه الآلات على نطاق واسع في المصانع الكبيرة التي عم انتشارها في كثير من الصناعات ، فحلت محل الصناعات الصغيرة فتدمر العمال ، واشتد غضبهم وصاروا يحطمون الآلات ويتعدون على المخترعين والأمثلة على ذلك عديدة . وكان من جراء هذا الانقلاب تأثير سيء على العمال ، لأنهم من جهة قد حرموا كسب معاشهم ، ومن جهة أخرى فقدوا استقلالهم إذ سيطر عليهم أرباب الأعمال الذين استغلوا جهودهم باعطائهم أجورا زهيدة لا توازي قيمة عملهم ، وتعسفوا في ظلمهم فزادت ساعات العمل اليومية ، وسيأت حالهم الصحية ، وزاد بؤسهم بمنافسة النساء والأطفال في المصانع . ولما كانت تعاليم الطبيعيين

وآدم سميث الحرية في أوجها ، لم تجرأ الحكومات على التدخل في الأمور الاقتصادية وتركت الأحوال الصناعية بلا رقيب فزادهم ذلك بؤسا على بؤسهم . ولم يكن في مقدور الطبقة العاملة الدفاع عن مصالحهم لأن أعمالهم كانت تقابل بالشك من جانب أرباب الأعمال ، وتفسر على غير حقيقتها من جانب الحكومات ، وظلوا يعانون هكذا مدة طويلة .

ثانيهما : الثورة الفرنسية .

لم تكن الثورة الفرنسية أخرج نقطة في تاريخ فرنسا عندما تقرر حقوق الفرد ضد النظام الاجتماعي لحسب ، بل انتقل أثرها الى القارة الأوروبية . نعم لم تؤثر الثورة في فرنسا وحدها وإنما كانت فرنسا هي المسرح الذي مثلت عليه المأساة البشرية ، التي كان من نتائجها هدم نظام البناء الاجتماعي الذي أفسح المجال للأشراف ، فانفردوا بالحكم ، فطغى سلطانهم ، وعلى الباغي تدور الدوائر .

وقد ترتب على هذين الحادتين اللذين كانا الحد الفاصل بين العهدين ، فوائد اجتماعية ومادية وسياسية واقتصادية كان من آثارها انتشار الفقر المدقع جنبا لجنب مع ازدياد الثروة العامة . أفراد يرفلون في نعم ، وآخرون يريزحون تحت أعباء الحياة ، الى أن برزت الآراء الاشتراكية في الوجود وقام أصحابها ينادون بها .

المبحث الثاني

المبادئ الاشتراكية

على الرغم من تباين المذاهب الاشتراكية في لونها وصيغتها ، فإنها تتحد في ثلاثة أمور تميزها عن غيرها من المذاهب الاقتصادية الأخرى .

الأول — ترى الاشتراكية أن تحقيق المساواة بين الناس لا يكون إلا من طريق تغيير النظام الاجتماعى الحاضر ، المبني على المنافسة الحرة ، وحب الأثرة ، باعتباره منشأ هذا التفاوت فى الثروة ، والاخلال بالتوازن الاجتماعى بين أبناء الأمة الواحدة والعنصر الواحد ، إذ تكون الثروة منحصرة فى فريق واحد ، فريق الأغنياء ، بينما الفريق الآخر الذى يكون السواد الأعظم من الأمة لا يملك من حطام الدنيا شيئاً . ومع ذلك يستغل الأغنياء جهود الفقراء ويستبدون بهم لهذا كان من العدل تقويض دعائم هذا النظام الفردى وإقامة نظام آخر على أنقاضه يقضى بتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً .

الثانى — إلغاء الملكية الخاصة (رأس المال والأرض والمصانع والسكك الحديدية والمتاجر) وجعلها ملكية عامة ، تدار وتستثمر للمصلحة العامة .
الثالث — تنظيم الإنتاج وتوزيعه بواسطة الدولة لا على أساس المنفعة الخاصة بل على أساس المصلحة العامة ، وتتولى الدولة الاشراف على الادارة ، ويعمل الأفراد بالأجرة التى تعطى لهم بالتساوى على أساس قيمة العمل الذى ينتجه كل منهم ، أو على أساس الحاجة . فلا يكون هناك من عناصر الدخل سوى الأجور .

تبغى الاشتراكية القضاء على النظام الرأسمالى الذى يبيح تمتع الأغنياء على حساب الفقراء . وحجج الاشتراكية فى القضاء على الملكية الخاصة وتوزيعها على الناس ما يأتى :

أولاً — أن الثروات العظيمة التى يجمعها الممولون ليست ثمرة جهودهم وحدهم ، بل هى ثمرة جهود العمال ، ومن ثمّ تقول الاشتراكية بإلغاء تشمير رأس المال لأنه يؤدى الى جمع الثروة فى يد الأفراد بغير حق ، والى ایجاد التفاوت بين الطبقات . وعلى هذا الاعتبار لا يكون للفائدة وجود قط .

ثانياً — لا تبيح الاشتراكية ملكية الأرض للأفراد لأنها من الهبات

الطبيعية لا مالك لها ، فهي حق مشاع للجميع على السواء ، وليس لفرد أن يستأثر بها ، وكذلك ريعها غير مشروع لأنه دخل غير مكتسب بالكد والعمل . ووجهة جماعة الاشتراكيين في جعل الأرض ملكية عامة أن الدولة صاحبة السيادة ، وهذه السيادة يترتب عليها حماية الرعية ، والزود عنها بصفتها ممثلة للجميع ، وإزاء هذا يحق لها امتلاك الأرض وغيرها من المشروعات للمصلحة العامة ، والدولة بعدئذ مسؤولة عن تدير العمل لجميع الأفراد ، لأنهم جعلوا للدولة حق السيطرة على موارد الثروة ، كذا تكون الدولة مسؤولة عن توفير أسباب الرفاهية لرعايتها ؛ فتؤسس معاهد الترية والتعليم ، والملاجيء ، والأندية ، والمستشفيات ، ولا يكون للربح بمعناه الأصلي وجود قط ، ويقصر معناه على جزاء الإدارة المشرفة على المشروعات العامة تحت سيطرة الدولة ، إذ يرى الاشتراكيون أن الربح سرقة اغتصبها المتمولون من العمال ، ويجب أن تُردَّ إليهم .

المبحث الثالث

مذهب الشيوعية ومميزاته (١)

قلنا أن الاشتراكية مذاهب مختلفة فمن هذه المذاهب الشيوعية :
والشيوعية متغلغلة في القِدَم ، ويرجع أصلها إلى مبادئ أفلاطون (٤٢٩ - ٣٤٧ ق . م) فقد حاول في مؤلفيه «الجمهورية» و«القوانين» أن يكون شيوعيا وغرضه من ذلك توحيد الدولة التي كان يرى أنها قائمة على توافق الغايات والمصالح ، ومن هنا ظهر له أن الاختلافات القائمة بين أفرادها منذرة بزوالها ، فأراد حرصا على حفظ كيائها أن يوفق بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة بإنشاء جمهورية سامية مؤسسة على الفضيلة تعمل لمصلحة الجميع ، غير أنه وجد أن تحقيق ذلك لا يكون إلا بإلغاء الملكية الخاصة ، ونظام الأسرة فيكون الأطفال والنساء ملكا للجميع على السواء . وبذلك تصلح

(١) Communism

أحوال الرعية وينتصف المظلوم ويأخذ الناس حقوقهم ، ويعيشون متآخين . ولكنه رأى أن هذا الخيال الاجتماعى بعيد عن الحقيقة المنشودة التى كانت يهواها . واصلاحاً لذلك أشار فى كتابه (القوانين) بأن إقامة العدل بين الناس تقتضى بتوزيع الثروة بينهم بالتساوى مع بقاء حق الملكية للدولة ، وللأفراد حق الانتفاع على ألا يكون له حق التصرف فيها .

وفى القرن السادس عشر وضع السير توماس مور Sir Thomas More (١٤٨٠ - ١٥٣٥) مؤلفاً باسم « جزيرة الخيال » « Utopia » اتبع فيه طريقة أفلاطون فأراد انشاء جزيرة خيالية - يعيش أفرادها متآخين ، يعمل كل فرد للمصلحة العامة ، ويسوس الحكم فيها رجال القضاء بما يكفل السعادة لكل فرد ، ولكن نظاماً كهذا سريع الزوال للصعوبات التى تعترضه .

ولما جاء القرن التاسع عشر قام جماعة من المصلحين الاجتماعيين أمثال روبرت أون Robrt Owen (١٧٧١ - ١٨٥٨) الاشتراكى والملقب بأبى التعاون ومن زعماء الصناعة فى عصره ، وكايبه ، وشارلس فورييه ، فأنشأ « روبرت أون » مستعمرة شيوعية فى ولاية انديانا فى الولايات المتحدة Colony of New Harmony in Indiana أسماها « التوافق الجديد » وكان يريد تقسيم مستعمرته إلى جماعات يتراوح عدد كل منها من ٥٠٠ نسمة إلى ٢٠٠٠ نسمة ، وأن توزع الثروة على الجماعات تبعاً لحاجات كل فرد ، ويقوم كل فرد بالعمل الذى يناط به بلا رقيب عليه ، ويكون رائد الجميع المنفعة العامة ، ولكن هذه التجربة فشلت .

ثم جاء كايبه Cabet (١٧٨٨ - ١٨٥٦) وأسس مستعمرة فى ولاية « أيوا Iowa » فى الولايات المتحدة أطلق عليها الايكاريين عام ١٨٥٦ ووضع لها قوانين صارمة ، تفرض على كل فرد أن يعمل لصالح الجماعة ولا يدخر وسعاً فى ترقية شؤونها .

ويرى شارلس فوريير « Charles Fourier » (١٧٧٢ - ١٨٣٧) الاشتراكى الفرنسى أن خير وسيلة لنشر مبادئه أن يكون عدد أفراد جماعاته

المستقلة قليلا ، لا يتجاوز ١٥٠٠ شخص ، يعيشون متأخين تحت سقف واحد يتقاسمون الأفراح ، ويتشاطرون الأتراح . وكلما كانت الجماعة قليلة العدد زاد اهتمام الفرد بشؤون جماعته ، وأمكنه أن ينال كفايته من الثروة ، على عكس ما إذا كانت الجماعة كثيرة العدد . وكان يعتقد أنه كلما كان النظام شديدا صلت أحوالها وقام كل فرد بواجبه على أتم وجه .

مميزات الشيوعية عن الاشتراكية :

تقول الاشتراكية بالقضاء على الملكية في ثروات الإنتاج ، أما الشيوعية فتقول بالغائها في جميع صورها (ثروات الإنتاج والاستهلاك) ، وتسير في توزيع الثروة على قاعدة أن يعطى كل فرد حسب حاجاته To each according to his wants. بفرض أن الثروة توجد بكميات وفيرة لا بنسبة ما يؤديه الفرد من الخدمات كما في الاشتراكية According to services rendered ، ويتفق مع المبدأ الشيوعي جعل حق الاستهلاك (١) متوقفا على فرض المساعدة في الإنتاج على كل فرد ، وإبعاد كل من يقصر في واجبه نحو الجماعة ، ويرمى بعض الشيوعيين من وراء نظامهم هذا إلى خلق جماعة تسمو فيها الفضيلة .

ومن هنا يتبين لنا أن الاشتراكية والشيوعية يتفقان في جمع الثروة بالاشتراك ، ويختلفان في أساس توزيع نصيب كل فرد ، فالاشتراكيون ينظرون إلى توزيع الثروة بين الأفراد عن طريق حق الشخص لما ينتجه ، والشيوعيون ينظرون إلى التوزيع عن طريق حاجة الفرد .

المبحث الرابع

الفوضوية^(١)

الفوضوية مذهب متصل بمبادئه بآراء المذهب الحر والاراء الاشتراكية^(٢)، فقد قال أنصارها بإطلاق الحرية للفرد، يفعل ما يريد ويتمتع بما يشاء بغير حساب، وغايتها توسيع سلطة الفرد إلى أبعد حد. ولشدة بغضها للحكومة. تقرض أن لا وجود للدولة ذات السلطة الاجبارية، فلا يتقيد الفرد بقانون ولا يخضع لارادة غيره من البشر، وناموسها هدم أساس الحكومة، وتفويض سلطة الحاكم على المحكوم، واقامة الفوضى بين الناس. ويؤسس على انقاضها جماعات حرة قائمة على المعونة المتبادلة، تسمو فيها الفضيلة ويحترم بعضهم بعضا. وثقتها في طيبة الطبيعة البشرية كفيلة بتحقيق أمانى الأفراد. وتتفق مع الشيوعية Communism في القضاء على الملكية في جميع أشكالها، لأنها تحد من حرية الفرد ولأنها وسيلة لاستغلال مجهودات الغير بغير حق. وأول مؤسس لهذا المذهب برودون Proudhon (١٨٠٩ - ١٨٦٥) في كتابيه « الملكية » و « المتناقضات الاقتصادية » ويؤثر عنه (إن ما أحترمه في جارى هو أنه إنسان^(٣))

وشايعه في اعتناق هذا المذهب باكونين Bakunine (١٨١٤ - ١٨٧٦) حيث قال (إن الحرية أسمى أمانى البشر)^(٤) وقال في موضع آخر، الحرية من غير اشتراكية هي الامتياز بعينه، والاشتراكية من غير حرية هي الاستعباد والوحشية. وشايعه أيضا البرنس كروبتسكين Kroupotkine (١٨٤٢-١٩٢١) وأهم مؤلفاته كتاب « كلام ثائر » (1884) paroles d'un revolt. وكتاب « الحصول على الخبز » (1888) Cenquette du pain

(١) Anarchism

(٢) Gide and Rist ch. IV. Page 617.

(٣) Gide and Rist Page 623.

(٤) Gide and Rist Page 623.

المبحث الخامس

اشتراكية رأس المال أو الملكية (١)

اشتراكية رأس المال على نقيض الشيوعية إذ الثانية تقول بالقضاء على الملكية الخاصة في كل أشكالها بينما الأولى تعمل على تدعيمها بجعل العمل الشخصي أساسها. (٢)

وتتلخص مبادئ اشتراكية رأس المال في الأمور الآتية :

أولاً — بقاء الملكية الخاصة المعدة للاستهلاك .

ثانياً — القضاء على الملكية الخاصة التي تستخدم في الإنتاج ، كرأس المال ، والأرض ، والمناجم ، والمصانع ، والمتاجر ، والسكك الحديدية ، والمصارف ، وغيرها من وسائل الإنتاج ، على أن تكون ملكية عامة تستغل لمصلحة الجميع ، هذا إذا كانت تلك الوسائل يستغلها أصحابها باستخدام عمال مأجورين ، ولكن إذا كانت الأرض يزرعها مالكيها ، ورأس المال يستثمره صاحبه في مشروعاته الخاصة بنفسه سواء كان ثابتاً أو متداوياً ، وجب احترام حق الملكية الخاصة بالنسبة لهذه الوسائل ، وحجة أنصار اشتراكية رأس المال في تجريد المتمولين من وسائل إنتاجهم وجعلها ملكية عامة ، أن هؤلاء يستغلونها على حساب العمال ، فيأخذون ما ليس من حقهم وهذا هو سبب التباين في توزيع الثروة . ولكنهم يبررون بقاء تلك الوسائل في يد المنتج المستقل (٣) بحجة أنه لا يحصل إلا على ثمرة جهوده وحده . وقد نهجت روسيا البلشفية هذا النهج ، فتركت للمنتجين المستقلين استثمار وسائل إنتاجهم . وما تجب ملاحظته أن إلغاء الملكية الخاصة واستبدالها بملكية عامة لا يصيرها ملكاً للدولة تديرها بالاداة الحكومية المعلومة كما هو جارٍ في وقتنا هذا من تملك الحكومة لبعض المشروعات وإدارتها ، فاشتراكية

Collectivism. (١)

Charles Gide Principles page 355. (٢)

Charles Gide p. 356. (٣)

رأس المال بغيضة تدخل الحكومة في الأمور الاقتصادية بتاتاً ، بل لابد من الفصل بين الأعمال الاقتصادية والأعمال السياسية . والهيئة التي يعهد إليها بالاستثمار يجب ألا تكون لها صبغة سياسية قط ، بل تكون وظيفتها اقتصادية بحته شبيهة بوظيفة الجمعيات التعاونية حيث يعمل الفرد للمجموع والمجموع للفرد

ثالثاً - يوزع الناتج على الأفراد بنسبة عملهم بعد خصم نفقات الإنتاج .
وأول من دعا إلى هذا المذهب « كوان البلجيكي Collins » عام ١٨٥٠ وكانت اشتراكيته زراعية . وشاعبه في مذهبه هذا « بيكر Pecqueur » و « فيدال Vidal » في فرنسا ، وفي ألمانيا « رودبرتس Rodbertus » و « لاسال Lassale » . ويعد كارل ماركس Karl Marx أشهرهم جميعاً .

المبحث السادس

كارل ماركس والاشتراكية

مباني

كان ماركس يهودياً وتلميذاً لهجل ، ولد في ٥ مايو سنة ١٨١٨ في « تريف » Treve من أعمال بروسيا وبعد أن أتم دراسته ونال الدكتوراه من جامعة برلين عام ١٨٤١ اشتغل محرراً في صحيفة راديكالية ، وفي عام ١٨٤٧ نزح إلى فرنسا ثم إلى بروكسل على أثر اغلاق الصحيفة التي كان يحرر فيها ، ثم عاد إلى ألمانيا أثناء ثورة عام ١٨٤٨ التي اشترك فيها ونفى من أجلها . والتجأ آخر الأمر إلى لندن حيث عاش فيها زهاء ثلاثين عاماً مكرساً حياته للبطالة في المتحف البريطاني ، يمضي طيلة يومه بين الكتب ثم عاد إلى فرنسا قبيل وفاته وأخيراً مات في لندن في سنة ١٨٨٣ .

ولم يكن كارل ماركس من الثوريين ولو أنه اشترك فعلاً في تأليف

الجمعية المسماة بالدولية International والتي ألفت الرعب في نفوس
الحكام في أوروبا خلال سني (١٨٦٣ - ١٨٧٢) بل كان زوجا صالحا وأبا
شفيقا وعالما مفكراً ، عكف ماركس على دراسة إنجلترا دراسة عميقة لأنها كانت
البلد الوحيد الذي يمكنه أن يعرف فيها عن كسب حالة العمال. ويعد كارل ماركس
رسول الاشتراكية (١) وكتابه المسمى «رأس المال» Das capital أنجيلها نظراً
لاستهواء كتبه الطبقة العاملة فقد استطاع فيه أن يعبر عن الحياة الاقتصادية
ويصل إلى حقائقها الخفية . ومن أشهر مؤلفاته منشور الحزب الشيوعي
The programme of the communist Manifesto الذي دعا فيه
العمال قاطبة إلى الاتحاد ليضعوا حدا للفاقة الفاشية بينهم وكتابه المسمى
La misère de la philosophie الذي كان نقداً مرأوراً على كتاب برودون
المسمى «المتناقضات الاقتصادية» Les Contradictions Economiques

مذهب كارل ماركس والاشتراكية العلمية Scientific Socialism

أخذ كارل ماركس كثيراً من آرائه الاقتصادية عن اقتصادي القرن
التاسع عشر وبخاصة دافيد ريكاردو ، وأخذ عن زميله الإنجليزي
وعن تومسون الاشتراكي الإنجليزي كثيراً من الآراء الاشتراكية . أما
فلسفته الاجتماعية فدرسها عن أستاذه هيجل Hegel ، تلقى عنه فكرة التطور
الاجتماعي ، فهو ينظر إلى المجتمع كوحدة ويعتقد كارل ماركس
هذا أن الأحوال الاجتماعية ماهي إلا حوادث تاريخية يتبع بعضها بعضاً ،
ومن هنا فهو يرى أن المادية التاريخية Historical materialism أساس
التطور الاجتماعي في كل مظاهره السياسية والأخلاقية ، وأن جميع التقلبات
التي تصيب المجتمع في صميمه في كل زمان ومكان يمكن إرجاعها إلى كفاح الطبقات .
Class war الطبقات الفقيرة ضد الممولين لتحسين حالتها الاقتصادية ،
لأن المجتمع الذي يقوم بناؤه على استغلال العمال يتصدع بناؤه .

(١) لم يظهر منه في حياة ماركس سوى الجزء الأول أما باقي الكتاب فقد أنجزه صاحبه إنجلترا بعد وفاته .

وبما يؤيد ذلك أننا لو أنعمنا النظر في تاريخ طبقات المجتمع لوجدنا أن الإشراف في العصور الوسطى كانوا الملاك للأراضي والمسخرين للأفراد فلها حظى سلطانهم ، كاحت الطبقة الفقيرة الطبقة الغنية فانتصرت الثانية لكثرة عددها وعلى الباغي تدور الدوائر — هذا ما كان من شأن كفاح الطبقات في الماضي ، وسيكون كذلك في المستقبل — ومنذ الثورة الصناعية قام هذا الكفاح بين طبقة العمال وطبقة الممولين الذين يملكون وسائل الإنتاج ويستغلون العمال باعظائهم أجورا لا توازي قيمة عملهم ، فتقل مقدرة العمال على الشراء والاستهلاك ، فيسوء حالهم ، بينما تزداد قوة الممولين حتى إذا استمر الحال على هذا المنوال تضعف قوة العمال ، وتحدث أزمات قلة الاستهلاك . ولما كان العمال لا يصبرون على ضيم يراد بهم ، ثاروا على الممولين لينزعوا منهم ملكية وسائل الإنتاج من مصانع ومزارع وعندئذ تدار وتستثمر للنفعة العامة ، وينتهي الكفاح بين الطبقات بانتصار طبقة العمال تبعا لقانون التطور الذي كان ماركس يدين به :

وتختلف اشتراكية ماركس عن الاشتراكية الخيالية Utopianism في أنه وجد الآراء الاشتراكية من قبله آراء متضاربة ، حاول أنصارها إيجاد جماعات سامية يسود فيها العدل والأخاء ومنها يشرق النور على العالم أجمع ، لأنهم يفترضون الخير في الطبيعة البشرية . فجاء ماركس ووضع مذهبه على أسس من الحقيقة متخذا من تاريخ تطور المجتمع عبرة ، فربط حوادث الماضي بالحاضر والمستقبل . واسكن ثبت خطأه فقد بين برنشتين Mr Bernstien في كتابه Evolutionary socialism الذي أوجد الحركة المراجعة في ألمانيا Revisionist movement أنه لا يؤمن بنظرية ماركس إذ لم يحدث ما توقعه من انتصار الطبقة العاملة على الطبقة الممولة ، ويؤكد أن عند الرأسماليين لم يتناقص ، بل تزايد عددهم لأن النظام الرأسمالي الخالي ، ساعد على ظهور طبقة فنية تستطيع أن تشق لها طريقا في الحياة وتصل إلى مصاف الممولين .

المبحث السابع نظريات كارل ماركس

الأولى — نظرية القيمة الفائضة (١) Surplus Value

لقد سبق ماركس في بحث هذه النظرية متقدموه من الاشتراكيين : أمثال Sismondi, Proudhon, Rodbertus، فقد تناول بحثهم الوجهة الاجتماعية من حيث مساوىء نظام الملكية وتأثيره على المجتمع ، أما ماركس فقد بحث النظرية من الوجهة الاقتصادية واقتنى أثر ريكاردو في أن العمل وحده أساس القيمة ، وعارض بأن المنفعة وحدها هي التي تحدد قيمة الشيء ، ويقول إن قيمة الشيء تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجه - هب هذه النظرية صحيحة فكيف تتحدد الأجور تبعاً لمنطوقها . نفرض أن عاملاً يشتغل في مصنع عشر ساعات في اليوم وأن ما ينتجه قيمته ٥ ٠ أربعون قرشاً كانت أجرته في تلك المدة عبارة عن القيمة التي أنتجها ، ولكن المتمول الذي يملك وسائل الإنتاج وله الكفة الراجعة ، يعطى العامل أجراً لا يزيد عما يلزمه لقضاء حاجاته الضرورية ، ولما كان المتمول حراً في بيع منتجاته بقيمتها الحقيقية ، فإنه يحتفظ لنفسه بالفرق بين قيمة الناتج وأجر العامل وهو فائض القيمة Surplus Value التي يستغلها المتمول على حساب العامل . وتعادل تلك القيمة ثمرة جهود العامل في خمس ساعات . وعلى ذلك فالعامل الذي يشتغل عشر ساعات لا يتقاضى أجراً إلا عن الخمس الساعات الأولى ويشتغل باقى الزمن بلا أجر . ولا ريب أنه من صالح رب العمل زيادة القيمة الفائضة التي يحتفظ بها لنفسه لكي تزيد أرباحه ويتحقق ذلك بعدة طرق أهمها :

(١) قد يلجأ أرباب الأعمال إلى زيادة ساعات العمل اليومية المقررة

كما إذا زادت من عشر ساعات إلى اثنتى عشرة ساعة، فيرتب على ذلك زيادة القيمة الفائضة من خمس إلى سبع ساعات .

(٢) لما كان رب العمل يعطى العامل أجره بالقدر الذى يبنى بحاجاته الضرورية فى المدة اللازمة لإنجاز العمل الذى يكلف به ، فإنه لو تيسر له إنقاص هذا الزمن اللازم لإنتاج السلعة من خمس ساعات إلى ثلاث ساعات، حدث وفر بمقدار ساعتين ، وترتب على هذا الوفر زيادة القيمة الفائضة من خمس ساعات إلى سبع ساعات . ولكن انقاص ساعات العمل اللازمة للإنتاج لا يتيسر إلا بتقدم الفنون الصناعية ، أو بانخفاض مستوى المعيشة . وأحياناً أخرى يلجأ أرباب الأعمال إلى الاستعاضة عن الرجال بالنساء والأطفال بأجور منخفضة ، وبذلك تزيد القيمة الفائضة التى يحصلون عليها .

الثانية — نظرية التركيز . The Law of Concentration.

يقول كارل ماركس أن زيادة الأموال المثمرة فى الصناعة ، وتقدم الفنون الصناعية قد أدت إلى ثورة فى تملكه بين طبقة الممولين Bourgeoisie سيدة المشروعات ، وطبقة العمال Proletariat التى لا تملك شيئاً ، فالأولى بما لها من سيطرة المال تستغل الثانية ، ومن هنا نجد أن مصالح الفريقين على طرفى نقيض ، كما بينا ذلك عند الكلام على نظرية فائض القيمة ، وبفعل المنافسة القائمة بين الممولين أنفسهم والتى أساسها تنازع البقاء ، تفلس المشروعات الصغيرة أو تندمج فى المشروعات الكبيرة إلى أن تؤول ملكية جميع المشروعات الاقتصادية إلى أفراد قليلين ، وبذلك يتم قانون تركيز الإنتاج فيقل عدد الممولين ويزول من الوجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويترتب على ذلك زيادة عدد العمال الأجراء الذين تسوء حالتهم المادية لاستبداد الممولين بهم ، فيستولى على العمال اليأس والقنوط ، وعندئذ يثورون على الممولين ويستولون على جميع المشروعات ويديرونها للصالح العامة . وقد ثبت خطأ ما توقعه ماركس من حدوث انقلاب النظام الاقتصادى القائم .

المبحث الثامن

النقابة الثورية^(١)

النقابة الثورية هي تضامن جماعة من العمال صبتهم اشتراكية للقيام بأعمال ثورية ، ظهرت في فرنسا في العهد الأخير ، بغيتها صالح الطبقة العاملة وتهمل ماسواها ، وعلى الرغم من عدم تسليمها ببعض المبادئ الماركسية فإنها تستمد منها مبادئها الثورية لتحقيق مطالب العمال بواسطة حكومة - نقابات العمال - Trade Unions - التي تتولى إدارة الانتاج وتوزيعه بعد أن تنزع ملكية جميع المشروعات من أصحابها بغير تعويض ، وتجعلها ملكا للعمال وحدهم . ولا يعتقد النقابيون خيراً في الوسائل المشروعة ، بل يعتمدون على كفاح الطبقات لتحسين حال العمال وتحقيق مطالبهم، ولذا يستحثون العمال باتخاذ (الفعل المباشر direct action) وتنفيذ فكرة الاضراب وأعمال العنف والثورة فينتهي الحال باضراب عام General Strike شامل لجميع العمال - يشمل الحركة الاقتصادية . ولضمان سير العمل يجب توحيد خطة النقابات بان تجعل إدارة الحركة في يد اتحاد عام - كما تألف في فرنسا الاتحاد العام للعمل « Confederation General du Travail » ، وفي أمريكا تألف اتحاد من « عمال الصناعة في العالم » Industrial Workers of the World . وتختلف اشتراكية العمال في بريطانيا عن مثيلاتها في فرنسا والولايات المتحدة بأن ليس لها الصبغة الثورية . وتسكاد تكون حركة صناعية بحثة لا يتعدى نشاطها بث روح التضامن بين النقابات ، والاعتماد على الاضراب كوسيلة فعالة لتحقيق أغراضها .

وأهم اعتراض يوجه الى النقابة الثورية أن منهجها لا يقضى بتاتا على مساوىء النظام الحاضر - لأن تقويض هذا النظام وإقامة بناء جديد أساسه النقابات يقضى بأن تصبح هذه النقابات محتكرة لجميع الصناعات الموجودة ،

وسعيا وراء الربح تغالى فى رفع أثمان منتجاتها - وعندئذ لا يكون هناك فرق بينها وبين الشركات الموحدة « الترست Trust » ، « والكارتل Cartel » المعروفة فى النظام الرأسمالى ، إلا أن إدارتها تكون أقل كفاية من إدارة المشروعات الرأسمالية لجمود القائمين بها وبقاء القديم على قدمه - ويعترف النقاييون بوجود هذا النقص فى إدارة المشروعات التى يتولاها العمال ، ولا يؤمنون مطلقا بترك شئون كل صناعة لعمالها ، وعلاجا لذلك يقترحون إنشاء مجالس تضم العمال المشتغلين فى جميع الصناعات لتوحيد خطة لسير الأعمال فى جميع الصناعات ، غير أن هذه الخطة غير سديدة ، وجدير أن يتولى إدارة شئون كل صناعة أهلها لأنهم أعرف بأسرارها من غيرهم ، وبعض النقابات الثورية تقترح إنشاء « هيئة مركزية » Central Board . ولكن هذا الحل لا يفيد لأن بناء يقوم على العمال وحدهم دون الرجال الفنيين بناء متداع ، لأننا نجد حركة العمال فى فرنسا التى هى موطن النقابات الثورية أصبحت عديمة الفائدة لخلوها من الروس المفكرة ، وقد وضع الاتحاد العام للعمال سياسة جديدة تقضى بأن المشروعات المزمع جعلها قومية تعهد إدارتها إلى مجلس مكون من ممثلى المنتجين والمستهلكين والجمهور . وتوزع أرباح المشروعات على ثلاثة أبواب :

- (١) تدفع منه فائدة رأس المال واستهلاك الدين .
- (٢) تشييد المنازل للعمال وتحسين حالة العمل داخل المصانع .
- (٣) عمل الإصلاحات وإدخال التحسينات على مرافق الاستثمار .

المبحث التاسع

ظهور مذهب التدخل

يعتقد أنصار المذهب الحر أن الظواهر الاقتصادية تسير وفق القوانين الطبيعية وتخضع لنا، وسها ، فلذا هم ينادون بالحرية الاقتصادية قائلين إن

الفرد إذا ترك يفعل ما يشاء فانه يعمل لصالحه كما يعمل لصالح المجموع ، كذلك يقول أنصاره باحترام الملكية الفردية وسائر النظم الاقتصادية الأخرى التى تتفق والقوانين الطبيعية - ونظروا إلى أن كل تدخل من جانب الحكومات فى الشؤون الاقتصادية عائق لسير القوانين الاقتصادية ومعرقل للنشاط الاقتصادى .

ظل هذا المذهب سائدا خلال القرن الثامن عشر معمولا به إلى أن أظهرت الحوادث فيه سيئات اجتماعية وعبوبا لا يصح إغفالها أو التغاضى عنها ، ذلك لأنه قد كان تحت ستار هذه الحرية — يستغل الأقوياء من أرباب الأعمال جهود العمال والنساء والأطفال استغلالا شائنا من غير أن يكون ثمت قانون يردعهم أو سلطة تحد من هذه الحرية . لذلك قام جماعة من المصلحين الاجتماعيين يدعون لترك هذا المذهب واعتناق مذهب التدخل .

مذهب التدخل وسط بين المذهب الحر والاشتراكية . وأول دعاة سيسموندى^(١) الذى كان فى أول الأمر من أخلص أنباع آدم سميث ، ثم نبذ المذهب الحر^(٢) وحمل على الاقتصاديين الأحرار حملة عنيفة ، لأن نتائج تعاليمهم كانت عقيمة فاهتموا بإنتاج الثروة دون توزيعها^(٣) ، وبين أن نتائج المنافسة الحرة ضارة بالمجتمع ، تدفع بالمنتجين إلى كثرة الإنتاج والأخذ باحدث الوسائل لتقليل نفقات الإنتاج كى يتم لهم النصر على منافسيهم فى ميدان العمل . ومن ثم لجأوا إلى استخدام الأيدى الرخيصة كالنساء والأطفال ، وزادوا ساعات العمل اليومية ، ونفذوا سياسة استبدادية جشعة ، فأهملوا صحة عمالهم حتى ساءت حالهم .

(١) اقتصادى سويسرى من عائلة ايطالية لجأت إلى فرنسا فى القرن السادس عشر ثم إلى جنيف . ولد

سيسموندى عام ١٧٧٣ ومات عام ١٨٤٣ .

(٢) Nouveaux Principes vol ii. P.P. 50-51 (٢)

Gide & Rist P. 177 (٣)

ويرى سيسموندى أن الربح الذى يناله الممولون ليس لكفاية فنية ، وإنما هو نتيجة ظلمهم العمال من طريق إعطائهم أجورا ضئيلة لا توازى قيمة عملهم . ومن أجل ذلك يقول « بعدم التوافق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة »^(١) . ولهذا فهو يبرر تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية لتضع حدا لمساوىء الفردية ولتحمى الضعيف من ظلم القوى ، مع احترام الملكية الخاصة والميراث .

ومن أنصار مذهب التدخل «رودبرتس» و«لاسال» ، وهما اشتراكيان ألمانيان ، لكنهما يؤمنان بمذهب التدخل ، وقد أخذ «رودبرتس» جل آرائه من الكتاب الفرنسين^(٢) وكذلك أخذ «برودن» بعضا من آرائه إلا أن له فلسفة خاصة ، فقد كان يرى أن النظام الاجتماعى القائم ليس بخير النظم المؤدية لسعادة المجتمع ، ويرمى فى برنامج إصلاحه الى أنبل المقاصد إذ يريد أن تحصل كل طبقة من طبقات الأمة على نتيجة جهودها كاملة غير منقوصة ، ويلقى على عاتق الدولة مهمة تنظيم الإنتاج وتوزيعه ، فلا يتبع فى إنتاج الثروة وتوزيعها نتائج المنافسة الحرة بل تراعى فى تعيين نصيب الأفراد نتائج عملهم ، وهذا لا يتأتى حصوله فى مجتمع تسود فيه المنافسة الحرة والملكية الخاصة لأن الممولين يربحون على حساب استغلال عمالهم . ولتنفيذ برنامجه يقول بإلغاء الملكية الخاصة والإنتاج الفردى ، وأن تكون وسائل الإنتاج ملكية عامة لأنهما فى نظره مصدر التفاوت فى الثروة ومنبت كل ظلم اجتماعى ، غير أنه لا يعنقد بحدوث تغيير فجائى ، إنما يحدث تدريجيا على مدى الأيام .

أما لاسال - فهو ثائر على النظام الاجتماعى من أنصار كارل ماركس ،

(١) Cide & Rist P. 192

(٢) Gide & Rist P. 415

(٣) Gide & Rist P. 422

أعلن حرباً شعواء على الحكومة وطبقة الممولين ، ووجه اهتمامه لصالح الطبقة العاملة ، ولأنجل ذلك قام بحركتين إحداهما سياسية والاخرى اقتصادية . فقد ألقى خطاباً في عام ١٨٦٢ (بعنوان برنامج العمال) دعا العمال فيه إلى الاتحاد للحصول على حقوقهم السياسية ، فتألف اتحاد العمال الألماني العام في « ليبزج » في ٢٣ مايو عام ١٨٦٣ وطالب بحقوق التصويت العام ، لأن الطبقة العاملة ما لم يكن لها حق التصويت في الانتخاب فبرنامجها الاجتماعي ليس إلا زخرفاً .

أما حركته الاقتصادية — فقد قام بدعاية عامة في ألمانيا كان الغرض منها تأسيس (جماعات تعاون إنتاجية للعمال) تقوم بمساعدتها الدولة لأنها خير وسيلة تنقذ العمال من ظلم أرباب الاعمال ، وتدفع عنهم جرم تطبيق قانون الاجر الحديدي Iron Law of Wages ، ويرى لاسال أن صلاح المجتمع لا يتم إلا بالغاء الملكية الخاصة ، وهذا لا يحدث إلا بعد قرن أو اثنين ، وإلى أن يتم ذلك يجب على الدولة أن تحمي الطبقة العاملة من جور أرباب الاعمال .

المبحث العاشر التدخل الاقتصادي

ظهر في ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر حركة سياسية واسعة النطاق والغرض منها قلب النظام الاقتصادي القائم ، وكان دعايتها جماعية من الاقتصاديين الذين سُموا بمبادئ الحزب الحر ، ونكروا وجود قوانين طبيعية تخضع لها القوانين الاقتصادية ، فتمخضت تلك الحركة عن مؤتمر عقد في « إيزناخ » Eisenach عام ١٨٧٢ ، معظم أعضائه من أساتذة الجامعات والاقتصاديين ورجال الدين والقانون ، فخص بالذكر من بينهم الأستاذ « أدولف فاغنر » Adolf Wagner والأستاذ « ألبرت شاف » Albert Schafé والأستاذ « شمولر » Schmoller الذي وضع صيغة بيانهم المشهور

«The Manifesto» أعلنوا فيه الحرب على جماعة الأحرار المتفائلين Liberal Optimists ونبذوا فيه شعارهم المأثور «إتركه يعمل Laissez - faire» فنادوا الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية محافظة على صالح الجماعة مع احترامها الملكية الخاصة ، وأن يظل الباعث الذاتي أساس النظام الاقتصادي ، وهذا التدخل يسمى باشتراكية الدولة State Socialism ويقترن اسمها في ألمانيا بالأستاذ ادولف فاجنر ، وفي فرنسا بالأستاذ « ديون ويت » . ولما كان هذا النوع من الاشتراكية قد قام بدعوة من أساتذة الجامعات الألمانية اقترن باسمهم حتى لقب « باشتراكية الكرسي Socialism of the chair » وتعرف بإنجلترا « بالجمعية الفابيانة Fabian Society » ، (وترجع هذه التسمية (١) الى القائد الروماني Fabius Cunctator) التي أسسها في إنجلترا جماعة من المصلحين الاجتماعيين (٢) جاءهم من الشباب الناهض ، غرضها تحديد المجتمع على أسس المبادئ بجعل وسائل الانتاج ملكية عامة تدار للصالح العام بواسطة الدولة أو البلديات أو أى هيئة تكون خير كفيل لتحقيق رغبات الجماعة ، وحميتهم في ذلك اعتبارهم أن الثروة في الأصل مشتركة بين الجميع فيجب أن تكون في الغاية مشتركة أيضا بينهم فتجعل الجهود كأساس للتوزيع . ولا يتعدى برنامج أنصارها شيئا من المسائل الاجتماعية الأخرى كالروابط العائلية أو الدينية .

المبحث الحادى عشر

مقارنة اشتراكية الدولة بالمذهب الحر

اشتراكية الدولة تتفق والمبادئ الحرة باحترامها الملكية الخاصة ويجعل

(١) Gide & Rist P. 480

(٢) من مؤسسيها برنارد شو الكاتب الاجتماعى والروائى، والأستاذ وب وقرينته ، والمسترون
الأديب والمؤرخ المعروف.

المصلحة الشخصية أساس النظام الاقتصادي، ولكنها تختلف عنه بحملها على نظام المنافسة واعتباره مسئولاً عن كثير من المساوئ الاجتماعية، وترى تخفيف وطأتها وحمل الدولة على التدخل في الشؤون الاقتصادية باسم العدالة بحيث تحل محل الفرد في تولي بعض المشروعات لأنها خير من يسعى للصالح العام فتشرف الدولة أو البلديات على المشروعات العامة كالسكك الحديدية والبريد وشركات الكهرباء والغاز والماء. ووجه تبرير تدخل الدولة في تولي إدارة هذه المشروعات عجز الأفراد عن القيام بها أولاً لأنها إذا تركت لهم فلا يستطيعون النهوض بها كما يقضي الصالح العام أولاً لأنها إذا أديرت هكذا فلا تاتي بربح يبررءوس الأموال المستثمرة فيها، وهذا ينطبق على معظم الصناعات التي تتطلب إدارة نمطية وتعمل للنفعة العامة ويخشى ضررها إذا أصبحت احتكاراتاً في يد فئة قليلة.

المبحث الثاني عشر

وجه الاختلاف بين اشتراكية الدولة في إنجلترا وألمانيا

وتمتاز اشتراكية الدولة في إنجلترا عن مثيلتها في ألمانيا بأن برنامجها يرمى إلى تعميم النظام الاشتراكي الحقيقي بالقضاء على الملكية الخاصة، ولكنها تعارض في الطفرة وتقول بالتدرج والوصول الى هذه الغاية. بينما في ألمانيا لا يقول أنصار اشتراكية الدولة بإلغاء الملكية الخاصة واستبدالها بالملكية العامة، وإنما يقصدون تدخل الدولة في بعض المشروعات فقط مع بقاء الملكية الفردية والباعث الذاتي كأساس، فهما ضروريان لنماء الثروة، كما أنهم يطلبون تدخلها لاصلاح حال الطبقة العاملة وترقيتها.

فاذا سلمنا بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية على نحو ما سبق بيانه، فله مدى هذا التدخل، وعلى أي قاعدة يسير تنفيذه لوضع حد يفصل بين عملها وعمل الأفراد. يقول في ذلك الأستاذ أدولف فاغنر: « محال وضع حد

معين إلا إذا افترضنا مبدئيا كما يزعم الشيوعيون تغييرا في الطبيعة البشرية يعقبه تحويل الملكية الفردية الى ملكية عامة ، وقبل ذلك لا يمكن تعيين حد فاصل بينهما ، فلكل ظروفها الخاصة ، ومع ذلك فهو يقول باستحالة إحلال الدولة محل الفرد إطلاقا في كل الأعمال ، وإنما يعنينا إجمالا أن تعمل على ترقية حالته العامة ويترك الباعث الذاتي خير حافز على بذل النشاط الاقتصادي إذ ينظر أنصار اشتراكية الدولة إلى تقييد حرية الفرد فقط لمصلحة المجموع ويجب أن يقف تدخلها إذا جاوزت هذا الحد .

المبحث الثالث عشر آثار مذهب التدخل

لم تؤثر آراء أنصار مذهب التدخل في حياة الأمم على ناحية واحدة ، بل تعدى نشاطها إلى جميع نواحيها ، ففطنت الأمم الحديثة النهضة إلى ضرورة حماية صناعاتها في الداخل والخارج ، وهذا ما يسمى بالتدخل الوطني ، فعملت على اتباع حماية الانتاج القومي ، ويقترن اسم « فردريك لست » ١٧٨٩ - ١٨٤٦ بهذا المذهب حيث ناشد الدولة الألمانية أن تأخذ بناصر الانتاج القومي ، وأهم ما أشار به تدخل الدولة في التجارة الدولية .

وفي الربع الأخير من القرن الماضي كان لمبدأ التدخل آثار اجتماعية عظيمة الأثر في حياة الأمم ، وتجلت آثار هذه الحركة في أوائل القرن الحالي إذ أخذت معظم الدول المتحضرة تعمل جهدها لتحسين حالة الطبقة العاملة بسن (تشريع للعمال) . ولتنظيم الحركة العمالية الدولية عقدت الدول المعاهدات وعضدت كثيرا من المنشآت الاجتماعية ، وقضت على تجارة الرقيق ، وكألفت تجارة السموم . . إلى غير ذلك .

غير أنه يعاب على الدولة تدخلها في شؤون الافراد ، لأن هذا لا يأتي طوعا بل كرها ، ولكن لا يعزب عن البال أن الاكراه أمر ضروري تقضى

به المصلحة العامة ، حتى في المشروعات الاختيارية فيجب أن تُذعن الاقلية
لرأى الغالبية صونا لصالح الجماعة . ولكن من الخطأ أن نُسارع الى اعتقاد
أن الدولة تعمل دائماً بالاكره فتُحرِّم هذا وتمنع ذلك ، وإنما تعمل مدفوعة
بدافع الوطنية الحققة ، مليئة نداء القومية .

كما أنه قد ينكر على الدولة تدخلها في الشؤون الاقتصادية لعجزها ، أو
لانعدام الباعث الذاتي الذي يحض الأفراد على النهوض بالمشروعات العامة ،
ولأنها كثيراً ما تكون عرضة للأهواء السياسية ، غير أنه وإن كان هذا صحيحاً
لحد ما ، فإن ذلك راجع الى شكل ونوع الحكومة القائمة أكثر مما يتوقف
على إدارة هذه المشروعات .

المبحث الرابع عشر

مذهب التضامن^(١)

نشأ هذا المذهب في فرنسا وأول من دعا إليه « ليون بورجوا »
هو الواقع أنه ليس بمحدث كما يبدو ، فقد تَوَّه بوجوده قديماً بعض
المفكرين . أمثال سانت بول St. Paul وم. أوريلس M. Aurelius
والأساس الذي يقوم عليه هذا المبدأ ، أن النوع البشرى في مجموعه جسم
واحد تمثله الهيئة الاجتماعية ، والأفراد أعضاؤه ، وفكرة التضامن بينهم
ترتكز على وجود علاقات متبادلة بين الناس في حياتهم ، ويتجلى مظهر هذا
التضامن بين البشر كلما تقدمت الحضارة . والعلاقات الاقتصادية متشابكة
في الجماعات المتحضرة والفرد غير قادر على قضاء حاجاته بنفسه فهو محتاج
لمعونة الآخرين وما تقسيم العمل ، والمبادلة إلا أدوار متممة بعضها لبعض :
وقد أراد بورجوا أن يجعل لهذا المذهب قوة القانون . فقال ان الإنسان يولد

مدينا للمجتمع لما يحصل عليه من الفوائد التي هي ثمرة مجهودات الآخرين ، حينئذ وجب عليه أن يقوم بواجبه نحو الغير حتى يتم عقد المجتمع وهذا ما يسميه بورجوا بشبه العقد (١) . ويقول أنصار هذا المذهب فضلاً عن أنه قانون طبيعي حيث يوجد التزام من الفرد قَبْلَ الأفراد الآخرين ، فهو مبدأ أخلاقي ينير للناس الطريق السوي . فما يصيبنا من نفع أو ضرر فقد وقع علينا بفعل الغير ، وما ينزل بالغير من حسنة أو سيئة فقد أصابتهم منا ، إذاً وجب على المرء أن يسعى جهده لعمل الخير ما استطاع لذلك سبيلاً ، فيساعد الفقير ويرحم الضعيف ، فاربما يؤسه وضعفه نتيجة عملنا ولأننا أنفسنا وأولادنا وأحفادنا عاجلاً أو آجلاً معرضون لما حل بهم . ولتحقيق هذا التضامن بين الأفراد بشكل يضمن السعادة للجميع ، يجب تدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية كلما لزم الحال كسن تشريع خاص للعمال .

ومن هنا يختلف مذهب التضامن عن الاشتراكية باحترامه الملكية الخاصة ، والتوريث ، والوصية وما يترتب عليها من تفاوت الثروة . ويقترّب من اشتراكية الدولة بتدخلها لحماية العمال وأظهر مثل في الوقت الحاضر لتدخل الدولة في فرنسا قانون التأمين الاجتماعي وإعانة الفقراء وتعليمهم . كما قامت الدولة بدفع التعويض لسكان الجبهات التي خربتها الحرب . ويقترّب مذهب التضامن من مبدأ التعاون في أن صالح الفرد مرتبط بصالح الجماعة ، ويفترق عنه في أن في التعاون يعمل الفرد طوعاً واختياراً ، أما في مذهب التضامن فيعمل الفرد تنفيذاً لسلطان القانون .

الفصل الثاني

الاشتراكية في الاسلام

الباحث في الدين الاسلامي ، ومن يقرب نظره في مختلف ما جاء به الدين الحنيف من الاحكام والمبادئ والمعاملات ، يجد في ثناياه نوعاً محبوباً من الاشتراكية المنظمة التي تطمئن اليها القلوب جميعها ، وتسمو بها النفس الانسانية المنزهة من شوائب الانانية وحب الذات .

أجل إن في الدين الاسلامي نوعاً من الاشتراكية التي لا تهدم قواعد العمران ، ذلك لأنها اشتراكية لا يتبرم بها الغني ، ولا تدعو إلى الكسل والعطل ، الفقير . نراها ماثلة في نواحي كثيرة من أبواب التشريع السماوي في زكاة المال ، وفي زكاة الفطر ، وفي قواعد الميراث ، وفي النفي والغنائم ، وغير ذلك .

زكاة المال :

فرض الله الزكاة في أنواع ثلاثة من المال وهي : —
الأنعام ^(١) والحرث ^(٢) والعين ^(٣) كما فرض الزكاة على التاجر في عروض تجارته .

أما زكاة الأنعام فقد فرض شاة على من يملك خمساً من الابل إلى خمس وعشرين ، وفي خمس وعشرين إلى ست وثلاثين (بنت سخاوض ^(٤)) ، وفي ست وثلاثين إلى ست وأربعين (بنت لبون ^(٥)) ،

(١) الابل والبقر والغنم . (٢) الحبوب بأنواعها . (٣) الذهب والفضة . (٤) وهي ماؤفت سنة

ودخلت في الثانية . (٥) وهي ماؤفت سنتين ودخلت في الثالثة .

وفي ست وأربعين إلى إحدى وستين (حَقَّةٌ^(١)) ، وفي إحدى وستين إلى إحدى وتسعين (جَذْعَةٌ^(٢)) ، وفي ست وسبعين (بنتى لبون) وفي إحدى وتسعين (حَقَّتَيْنِ) .

وأما البقر ففي كل ثلاثين (تَبِيعٌ^(٣)) ، وفي كل أربعين (مُسِنَّةٌ^(٤)) ، وفي الستين (تبيعان) .

وأما الغنم ففي أربعين منها (جَذْعَةٌ) أو جَذَعٌ ذو سنة ودخل في الثانية. وفي مائة وإحدى وعشرين (شَاتَانِ) ، وفي إحدى ومائتين (ثلاث شياه) ، إلى أربع مائة ، وفي أربع مائة (أربع شياه) ، ثم لكل مائة شاة بعد ذلك .

زكاة الحرث :

في كل خمسة (أَوْسُقٍ)^(٥) نصف عشر الحب إن كان الزرع يسقى بآلة ، أو العشر إن كان يسقى بالسيح أو المطر .

زكاة العين :

في كل مائتي درهم أو عشرين ديناراً شرعية^(٦) فأكثر أو المجتمع منهما ربع العشر ، هذا بملاحظة أن فرض الزكاة في الأنعام والعين لا يجب إخراجه إلا إذا حال عليها الحول . — أما زكاة الحرث فتجب على المالك إذا طاب الزرع . هذه مقادير الزكاة الواجب على من يملك هذه الأنصبة إخراجها .

وكما فرض الله علينا زكاة المال فقد فرض علينا زكاة الفطر في كل سنة لتتام شهر رمضان ، حيث جعل على كل مسلم ومسلمة أن يخرج من ماله

(١) وهي ما أوفت ثلاثاً . (٢) وهي ما أوفت أربعاً . (٣) وهو ما أوفى ستين

ودخل في الثالثة . (٤) وهي ما أكلت ثلاثاً ودخلت في الرابعة . (٥) أربعة أرادب

ووية (٦) تساوى $\frac{7}{8}$ ١١ جنيه مصرى

صاعاً (١) من غالب قوت بلده بُراً أو ذرة أو شعيراً أو تمراً . . . إلى آخره .
والأدلة على مشروعية زكاة المال كثيرة في الكتاب (٢) وفي السنة (٣)
والاجماع (٤) .

أما الكتاب فقول الله تعالى (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقوله
تعالى (وفي أموالهم حق معلوم) وقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة
تطهرهم وتزكّيهم بها) . وقوله تعالى (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل
 والمحروم) .

وأما السنة فمنها قول النبي صلى الله عليه وسلم لِمُعَاذٍ لما بعثه إلى اليمن
(فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد
على فقرائهم) .

وأما الاجماع فقد أجمع أئمة المسلمين في عصور الإسلام المختلفة .
على وجوب زكاة المال .

أما زكاة الفطر فمفهومها واجبة بالسنة حيث ثبت أن النبي صلى الله عليه
وسلم بعث منادياً ينادى في بُحَايجِ مَكَّةَ (ألا إن صدقة الفطر واجبة) .
مما تقدم نرى بل نحس ونلّس أماناً نوعاً من الاشتراكية الحقيقية
المنظمة تنظيمياً لا إفراط فيه ولا تفريط . كما نرى في نظام الوراثة في الإسلام
ذلك النظام السماوي الحكيم ما يقضى على روح الأنانية ويدعم قواعد
العدل والمساواة بين أفراد الأسرة الواحدة ، وهذا ما لا يخالفك شك في
أنه النوع الذي ننشده في الاشتراكية .

ولم تقف الاشتراكية في الإسلام عند حد دائرة الإنسانية وتحقيقتها
بين أفراد النوع البشري فحسب ، بل تجاوز ذلك إلى إشراك الحيوان

(١) أربعة أمداد (٢) القرآن (٣) أقوال النبي صلى الله عليه وسلم (٤) اجماع
أئمة المسلمين على الأمر في كل عصر

الاعجم معه في بعض الحقوق عند ما يعمل الحيوان إلى جانب الانسان —
فمثلاً نجد في باب الجهاد من الأحكام الشرعية ما يحفظ للفرس حقه مع
الانسان في النية والغنائم التي يحصلان عليها بمجهودهما معا من العدو في
الغزو . فقد جعل الله تعالى للراكب سهماً وللفرس سهمين — والمتأمل
في هذا النوع الأخير من الاشتراكية يجد فيه معنى أسمى ومدى أبعد مما
وصلت إليه الاشتراكية الوضعية حتى اليوم . ذلك لأن دعاة الاشتراكية
في الماضي والحاضر قصروا جهودهم على إنصاف طبقة الفقراء من طبقة
الاعنياء ، ولم يدر بخلداهم أن يعملوا على تحقيق مثل هذا الضرب من
الاشتراكية التي حققها الدين الحنيف منذ مئتين من السنين .

ونحن إذ نتكلم في الاشتراكية نجد بنا أن نسوق إليك نبذة من
قصيدة للبغفور له أحمد شرقى بك يناجى بها المصطفى صلى الله عليه وسلم
فيقول (١) :

وإذا عرضنا للكلام عن الاشتراكية الإسلامية في ناحية المال فيجدر
بنا أن نلج إلى ما في الدين الإسلامي من الاشتراكية المعنوية التي نراها
ماثلة أمام أعيننا في مواضع كثيرة مما تعبدنا به الدين الحنيف من أنواع
العبادات المختلفة .

(١) الاشتراكية كون أنت إمامهم لولا دعاوى القوم والغلواء
داويت متشداً وداووا طفرةً وأخف من بعض الدواء الداء
الحرب في حق لديك شريعةً ومن السموم الناقعات دواء
والبر عندك ذمة وفريضةً لائمة بمنونة وحباء
جاءت فوحدت الزكاة سييله حتى التقى الكرماء والبخلاء
أنصفت أهل الفقر من أهل الغنى فالكل في حق الحياة سواء
فلو أن أنساناً تخير ملة ما اختار الا دينك الفقراء

هذه صلاة الجمعة والجماعة وصلاة العيدين تحمل في أضايرها^(١) (علاوة على ما في الاجتماع من تضامن وتأزر) معنى آخر سامياً لا يقل أهمية عن هذا وهو الإشعار بالمساواة وزوال الفوارق الدنيوية مهماً جلّ خطرهما حيث يشترك الجميع في السجود والركوع والخضوع والخشوع، ويقف الغنى إلى جانب الفقير، والسوقة بإزاء الأمير، لا تابع ثمة ولا متبوع، ولا سلطان إذ ذاك إلا لمن له الكل يضرعون. وباسمه يكبرون ويهللون — الله —

وفي الصوم والحج والعمرة وغيرها من العبادات يلتقي المسلمون في غاية مشتركة، ويتجهون إلى غرض واحد — يجوع الغنى في صومه كما يجوع الفقير ليشعر بشعوره ويحس باحساسه فيرق له ويحنو عليه — ويعرى الغنى إذا أحرم كما يعرى الفقير حين يتجرد الجميع من لباسهم تحت وهج الشمس وقر البرد، ليجد الغنى في نفسه ما يحفزها إلى العطف على الفقير — ذلك فضلاً عما في اجتماع المسلمين في صعيد واحد مع اختلاف ألسنتهم وألوانهم، وتباين أجناسهم، وتباعد بلادهم، من مزية التعارف والتواد والتحاب. هذه مظاهر الديمقراطية الحقّة التي عبزت الاشتراكية الوضعية عن تحقيق بعض منها وعي دعائها قديماً وحديثاً دون الوصول إلى شيء منها، وذلك لأن هذه من وضع البشر وتلك من وضع خالق القوى والقدر، وهو الله لا إله إلا هو له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون.

تم بعونه تعالى يوم ١٢ المحرم سنة ١٣٥٥

الموافق ٥ من إبريل سنة ١٩٣٦

عبد العزيز مهنا

كلية التجارة

فهرس

صفحة	
٣	المقدمة : —
٣	تعريف التوزيع
٣ — ٤	الفرق بين الانتاج والتوزيع
٤ — ٥	التوزيع في اجماعات المتحضرة
	كيف يوزع الدخل الأهل على عوامل الانتاج

الباب الأول

مفهوم عوامل الانتاج

٦	الفصل الأول : — الربيع
٧	مبادئ عامة :
	خواص الأرض المميزة لها عن باقي الأشياء الأخرى
٨	المبحث الأول : نظرية ريكاردو في ربيع الأرض الزراعية
٨	كيف نشأ الربيع
٩	كيف يحدد الربيع
١٠	مستقبل الربيع
١٢	المبحث الثاني : عيوب نظرية ريكاردو
١٣	تقسيم الربيع إلى نوعين
١٤	قيمة الأرض
١٥	المبحث الثالث : ربيع أرض البناء
١٥	ربيع مباني متاجر القطاعي
١٦	ربيع مباني متاجر الجملة والمخازن والمتاجر العمومية

صفحة	
١٧	ربيع مبانى دور الصناعة
١٧	ربيع المساكن
١٩	المبحث الرابع :
١٩	ربيع المناجم
٢٠	ربيع مصائد الأسماك
٢٠	المبحث الخامس : طرق استغلال الأرض الزراعية
٢٠ — ٢٢	طريقة زراعة المالك
٢٢ — ٢٤	طريقة التأجير
٢٥ — ٢٦	طريقة المزارعة
٢٧ — ٢٨	المبحث السادس : نشأة الملكية العقارية
٢٨ — ٣٠	المبحث السابع : الريع ومشروعية الملكية العقارية
٣٠ — ٣٣	مصادرة الريع
٣٣ — ٣٦	نظريات جعل الأرض قومية
٣٦	المبحث الثامن : نقد نظرية ريكاردو فى الريع
٣٦	نقد باستيات
٣٦ — ٣٧	نقد شارل كارى
٣٨	الفصل الثانى — الأجور
٣٨	المبحث الأول — مبادئ عامة :
٣٨ — ٣٩	المبحث الثانى — مميزات العمل :
٣٩	طرق دفع الأجور :
٣٩ — ٤٠	اجر الوقت :
٤٠	اجر الوحدة :

صفحة	
٤٠ — ٤١	الاجر الاضافى
٤١	أجر الجماعة :
٤١ — ٤٢	الاجر المتحرك
٤٢	المبحث الثالث : انواع الأجور
٤٢	أسباب اختلاف الاجر الاسمى عن الاجر الحقيقى
	المبحث الرابع :
٤٣ — ٤٥	الأسباب التى تدعو لاختلاف الاجور على العموم
٤٥	المبحث الخامس : العوائق الدائمة بين الطبقات
٤٥ — ٤٦	النفقات الدراسية
٤٦	البيئة
٤٦ — ٤٨	الوراثة
٤٨ — ٥١	طبقات المجتمع
	المبحث السادس :
٥١ — ٥٢	الاجور وتكاليف العمل
	المبحث السابع :
٥٢ — ٥٥	اجور النساء
٥٥	المبحث الثامن : نظريات الأجور
٥٥ — ٥٦	نظرية الكفاف
٥٦ — ٥٨	نظرية مخصص الأجور
٥٨ — ٥٩	نظرية مستوى المعيشة
٥٩	نظرية الباقي
٥٩ — ٦١	نظرية قوة الإنتاج النهائية

الفصل الثالث — الفائدة

٦٢	المبحث الأول : تعريف الفائدة
٦٢ — ٦٥	المبحث الثاني : تطور الآراء الخاصة بمشروعية الفائدة
٦٥ — ٦٦	المبحث الثالث : الفائدة الصافية والكلية .
٦٦	المبحث الرابع : نظريات تبرير دفع الفائدة
٦٦ — ٦٨	نظرية قوة الانتاج
٦٨	نظرية الحرمان
٦٨ — ٦٩	نظرية التفضيل الزمني
٧٠	نظرية الاستغلال
٧٠ — ٧٤	المبحث الخامس : كيف يتحدد سعر الفائدة
٧٤	المبحث السادس : العوامل التي تؤثر على سعر الفائدة
٧٤ — ٧٧	نظرية قوة الانتاج النهائية
٧٧	المرافق التي لم تستغل بعد
٧٧	درجة الضمان
٧٧	كمية القرض
٧٧	سهولة الوفاء
٧٨	القروض المستعجلة
٧٨	احتمال ارتفاع سعر الفائدة
٧٨	احتمال انخفاض سعر الفائدة
٧٨	الخطر الذي يتعرض له المقرض
٧٩	الحروب وسعر الفائدة
٨٠ — ٨١	المبحث السابع : نتائج القروض الحرية والديون العامة وآثارها في الثروة العامة

صفحة	
٨١	المبحث الثامن : ميل انخفاض سعر الفائدة وأثره
	هل انخفاض سعر الفائدة أمر مرغوب فيه وهل
٨١ — ٨٣	يتحقق وقوعه دائماً
٨٤	المبحث التاسع : كمية النقود وسعر الفائدة
٨٤ — ٨٥	المبحث العاشر : علاقة مستوى الائتمان العام بسعر الفائدة
٨٦	الفصل الرابع — الربح
٨٦ — ٨٩	المبحث الأول : ماهية الربح
٨٩	المبحث الثاني : انواع الارباح
٨٩	الارباح العادية
٩٠	الارباح الاستثنائية أو القدرية
٩١	الارباح الاحتكارية
٩١	أرباح المضاربة
٩٢	الشروط الواجب توافرها في السلع الاقتصادية
٩٣	المبحث الثالث : تفاوت الارباح
٩٣	المبحث الرابع : تفاوت الارباح بين فروع الانتاج المختلفة
٩٤	المبحث الخامس : الاشتراك بين الربح والربح
٩٤	المبحث السادس : علاقة الربح بالأجور والفائدة والربح
٩٤ — ٩٥	الفرق بين الربح والأجور
٩٥	الفرق بين الربح والفائدة
٩٥ — ٩٦	الفرق بين الربح والربح
٩٧ — ١١٢	الفصل الخامس — نتائج نظام التوزيع الحالي

صفحة

الباب الثانى

١١٣	المسائل الاجتماعية فى التوزيع
١١٣	الفصل الاول — مسائل العمال
١١٥ — ١١٣	المبحث الاول : نظام الطوائف
١١٦ — ١١٥	المبحث الثانى : نقابات العمال
١١٩ — ١١٦	المبحث الثالث : تطور حركة العمال فى انجلترا
١٢١ — ١١٩	المبحث الرابع : الامور التى تراعى فى تقسيم النقابات
١٢٢ — ١٢١	المبحث الخامس : أنواع النقابات
	(١) نقابة الحرفة
	(٢) نقابة تضم جميع العمال فى جميع الصناعات المتشابهة
	(٣) » » العمال فى صناعة معينة
١٢٥ — ١٢٢	المبحث السادس : اندماج واتحاد النقابات
	الفصل الثانى — النظام الداخلى لنقابات العمال فى انجلترا
١٢٧ — ١٢٦	المبحث الاول :
	النقابة الفرعية
	النقابة ذات الفروع
١٢٨ — ١٢٧	المبحث الثانى : ادارة النقابات
	(١) نظام الادارة الفرعية
	(٢) نظام الاستفتاء
	(٣) نظام التمثيل أو الانابة
	الفصل الثالث — مالية النقابات
١٣٠ — ١٢٩	المبحث الاول : إيراد النقابات ومصرفاتها

صفحة	
١٣٠	المبحث الثاني : أغراض نقابات العمال
١٣٠	(١) تحسين الأجور
١٣١	(٢) انقاص ساعات العمل
١٣١	(٣) رفع مستوى العمال
١٣٣ — ١٣١	(٤) عقد العمل الاجماعى
١٣٣	المبحث الثالث : النقابات والتنظيم العلمى للانتاج
١٣٤	الفصل الرابع — النقابات وتنظيم ظروف العمل
١٣٤	تحديد حد أدنى للأجور
١٣٥ — ١٣٤	يوم العمل الاعتيادى
١٣٦	توفير المسائل الصحية فى المصانع
١٣٨ — ١٣٦	التعويض عن الاصابات التى تقع للعمال
١٣٨	التعويض عند الفصل
١٣٨	مقاومة استخدام الآلات
١٣٩	مداومة العمل
١٤٠	تحديد عدد المشتغلين فى الحرفة
١٤١ — ١٤٠	تشغيل الاحداث
١٤٣ — ١٤٢	تشغيل النساء
١٤٥ — ١٤٤	الفصل الخامس — اتحادات أصحاب الأعمال
	الفصل السادس — الطرق الكفاحية والسلبية لحسم
	النزاع الذى ينشأ بين العمال وأصحاب الأعمال ١٤٦
١٤٦	المبحث الأول : الطرق الكفاحية
١٤٧ — ١٤٦	الاضراب
١٤٨	الاتلاف
١٤٨	المقاطعة

صفحة	
١٤٩	المبحث الثاني : أنواع الاضراب
١٤٩	الاضراب السياسى العام
١٤٩	الاضراب ضد الروح الحرية
١٤٩	الاضراب الاقتصادى العام
١٥٠	المبحث الثالث : آثار الاضراب
١٥٠	ضرره بالعامل
١٥٢	ضرره بأصحاب الأعمال
١٥٣.	» بالجمهور
	الفصل السابع — الطرق السلمية لتسوية النزاع بين
١٥٣	العمال وأرباب الأعمال
١٥٣	المبحث الأول : التوفيق والتحكيم
	المبحث الثانى : أنواع التوفيق والتحكيم
١٥٤ — ١٥٥	التحكيم الاجبارى
١٥٥	التوفيق الاجبارى
١٥٥	التوفيق والتحكيم الاختيارى
١٥٦	الفصل الثامن — طرق علاج نظام الأجر
١٥٦ — ١٥٨	طريقة المشاركة فى الربح
١٥٩	طريقة المشاركة فى رأس المال
١٥٩ — ١٦٠	جمعيات التعاون للمتجدين
١٦١ — ١٦٣	الفصل التاسع — حركة العمال فى مصر
١٦٤	وثائق رسمية — قوانين العمال فى مصر
١٦٤ — ١٦٧	لائحة تشغيل الاحداث فى معامل خليج القطن
	قانون ١٩٣٢ الخاص بتشغيل الاحداث
١٦٧ — ١٦٨	من الذكور والاناث

صفحة	
١٦٩ — ١٧٦	قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة
١٨٧ — ١٧٩	قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات

الباب الثالث

التعاون

١٨٠	الفصل الأول — تعريف التعاون وأقسامه ونشأته
١٨٠ — ١٨٢	المبحث الأول : تعريف التعاون وأنواعه
١٨٢ — ١٨٣	المبحث الثاني : نشأة التعاون
١٨٣ — ١٨٤	المبحث الثالث : خصائص جمعيات التعاون والتي تميزها عن الاشتراكية والمذهب الحر
١٨٥	الفصل الثاني — التعاون الاستهلاكي
١٨٥	المبحث الأول : نشأة جمعيات التعاون للمستهلكين
١٨٥ — ١٨٦	المبحث الثاني : جمعية متقدمي روتشديل العادلين ونظامها
١٨٦	المبحث الثالث : نظام جمعيات التعاون للمستهلكين
١٨٦ — ١٨٧	البيع بضمن السوق
١٨٧	البيع النقدي
١٨٧	توزيع العائد
١٨٧	قصر البيع على الأعضاء
١٨٨	المبحث الرابع : أنواع جمعيات التعاون للمستهلكين
١٨٨	البدالة التعاونية
١٨٨	المخازن التعاونية

صفحة	
١٨٨	الجزارة التعاونية
١٨٩	المطاعم التعاونية
١٨٩	الجمعيات المتعددة الأنواع
١٨٩	جمعيات الصيدلة التعاونية
١٩٠	الفصل الثالث — التعاون الزراعى
١٩٠	المبحث الأول : تعريف جمعية التعاون الزراعية
١٩٠	المبحث الثانى : أنواع جمعيات التعاون الزراعية
١٩٠ — ١٩١	جمعيات الانتاج
١٩١	جمعيات التوريد
١٩١ — ١٩٢	جمعيات التعاون فى البيع
١٩٢	التعاون فى بيع القطن
١٩٣	الفصل الرابع — جمعيات التعاون للاقراض
١٩٣	المبحث الأول : جمعيات التعاون للاقراض
١٩٣	المبحث الثانى : التسليف الزراعى
١٩٣ — ١٩٤	نظام مصارف رايفزن
١٩٥	المبحث الثالث : التسليف الصناعى
١٩٥ — ١٩٦	نظام مصارف شولتس ديلتش
١٦٦	جمعيات التعاون الصناعى

الباب الرابع

١٩٧	الفصل الأول — المذاهب الاشتراكية
١٩٧	المبحث الأول : الاشتراكية وأسباب ظهورها
١٩٧ — ١٩٨	تعريف الاشتراكية
١٩٨ — ١٩٩	أسباب ظهور الاشتراكية

صفحة	
١٩٩ — ٢٠١	المبحث الثاني : المبادئ الاشتراكية
٢٠١ — ٢٠٣	المبحث الثالث : مذهب الشيوعية ومميزاته
٢٠٣	مميزات الشيوعية
٢٠٤	المبحث الرابع : الفوضوية
٢٠٥ — ٢٠٦	المبحث الخامس : اشتراكية رأس المال أو الكلية
٢٠٦	المبحث السادس : كارل ماركس والاشتراكية
٢٠٦ — ٢٠٧	حياته
٢٠٧ — ٢٠٨	مذهب كارل ماركس والاشتراكية العلمية
٢٠٩	المبحث السابع : نظريات كارل ماركس
٢٠٩ — ٢١٠	(١) نظرية القيمة الفائضة
٢١٠	(٢) نظرية التركيز
٢١١ — ٢١٢	المبحث الثامن : النقابة الثورية
٢١٢ — ٢١٥	المبحث التاسع : ظهور مذهب التدخل
٢١٥ — ٢١٦	المبحث العاشر : التدخل الاقتصادي
٢١٦ — ٢١٧	المبحث الحادي عشر : مقارنة اشتراكية الدولة بالمذهب الحر
٢١٧ — ٢١٨	المبحث الثاني عشر : وجه الاختلاف بين اشتراكية الدولة في إنجلترا وألمانيا
٢١٨ — ٢١٩	المبحث الثالث عشر : اثار مذهب التدخل
٢١٩ — ٢٢٠	المبحث الرابع عشر : مذهب التضامن
٢٢١	الفصل الثاني — الاشتراكية في الاسلام
٢٢١ — ٢٢٢	زكاة المال
٢٢٢	زكاة الحرث
٢٢٢	زكاة العين



Bibliotheca Alexandrina



0402892